سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام - مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت

التنظيم الذاتي

في وسائل الإعلام الفلسطينية

و«صحافة المواطن»

إعداد:
د. حسن يوسف دوحان

إشراف:
د. ماجد تربان، صالح مشارقة

2018

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام – مركز تطوير الإعلام – جامعة بيرزيت

التنظيم الذاتي

في وسائل الإعلام الفلسطينية و«صحافة المواطن»

إعـــداد:
د. حسن يوسف مصطفى دوحان

إشراف:
د. ماجد تربان
صالح مشارقة

آذار – 2018 م

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام
مركز تطوير الإعلام

التنظيم الذاتي

في وسائل الإعلام الفلسطينية
و«صحافة المواطن»

إعـــداد
د. حسن يوسف مصطفى دوحان

إشراف:
د. ماجد تربان صالح مشارقة

أنتج هذا البحث في وحدة الأبحاث والسياسات بمركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت، ضمن مشروع الوحدة في العام 2017-2018، بدعم من وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا).

والبحث ملكية حصرية للمركز والجامعة، وحقوق نشره واقتباسه تخضع للملكية الفكرية.

والآراء الواردة في البحث لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت: (mdc.birzeit.edu)
هاتف: 2982979، فاكس: 2982180

لجنة المضامين: نبال ثوابتة، بثينة السميري، عماد الأصفر، ناهد أبو طعيمة، سعيد أبو معلا.

منسق وحدة الأبحاث والسياسات: صالح مشارقة

التدقيق اللغوي: راوية إسماعيل

التصميم الغرافيكي: عاصم ناصر

تاريخ النشر: آذار 2018

أولاً/ فهرس الموضوعات

مقدمة 6
الدراسات السابقة 8
مشكلة الدراسة 17
أهداف الدراسة 18
مفاهيم الدراسة 19
الفصل الأول 8
الإطار المنهجي 20
نوع الدراسة 20
مجتمع وعينة الدراسة 21
الفصل الثاني 25
الإطار النظري للدراسة 25
المبحث الأول: مدخل المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility 25
تعريف المسؤولية الاجتماعية 26
الأسس والمبادئ للمسؤولية الاجتماعية للصحافة 27
أبعاد مدخل المسؤولية الاجتماعية للإعلام 28
وظائف المسؤولية الاجتماعية 28
المبحث الثاني: نظرية حارس البوابة الإعلامية Gatekeeper Theory 30
العوامل المؤثرة على حارس البوابة الإعلامية 30
حارس البوابة ووسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن 31
الفصل الثالث أدوات التنظيم الذاتي 32
المبحث الأول أدوات التنظيم الذاتي 34
التشريعات وتطور الإعلام 33
فلسطين والمعالجات التشريعية 35
التنظيم الذاتي 36
مجالس الصحافة 37
محامي الشعب (الأمبودسمان) 39
مفهوم ونشأة مواثيق الشرف 40
السياسات التحريرية وأدوات التنظيم الذاتي 42
مواثيق الشرف والإعلام الجديد 44
مدونات السلوك والمذكرات التوجيهية 45
مدونات السلوك في وسائل الإعلام الأجنبية 46

أدوات التنظيم الذاتي وصحافة المواطن.....48
نقابة الصحافيين وأدوات التنظيم الذاتي 50
لجنة الأخلاقيات في النقابة 53
المبحث الثاني أخلاقيات النشر الصحافي 54
المعايير الأخلاقية وفق مدونات السلوك.....55
المعايير الأخلاقية وفق مواثيق الشرف 58
الفصل الرابع نتائج الدراسة الميدانية 60
نوع أدوات التنظيم الذاتي التي يتم اتباعها لضبط أخلاقيات مهنة الصحافة 62
أشكال التدريب للصحافيين لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي 64
التزام الصحافيين بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي للمؤسسة 66
أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات 68
المعايير الأخلاقية التي يجب أن تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي 69
مدى اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي في نقابة الصحافيين 72
الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى.....73
الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً 74
المهارات المهنية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث.....76
العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية 80
أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية 81
شكل التنظيم الذاتي المرشح لإطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة.....82
ثانياً: السمات العامة لالتزام الصحافيين بالتنظيم الذاتي.....83
الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي 84
العلاقة بين حصول الصحافيين على التدريب والتزامهم بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي.....86
العلاقة بين معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي في نقابة الصحافيين والالتزام بها 87
الخلاصة.....88
التوصيات 90
المراجع 92
الملاحق.....99
ملحق رقم (1) استمارة استقصاء للصحافيين حول التنظيم الذاتي 99
ملحق رقم (2)
أسماء المؤسسات الإعلامية الفلسطينية التي استجابت لاستمارة الاستقصاء 104

ثانياً: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	جدول يوضح الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة الميدانية	٢٢
٢	جدول يوضح الفروق بين درجات وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية في قطاع غزة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية	٦١
٣	جدول يوضح الفروق بين أشكال أدوات التنظيم التي يتم اتباعها لضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية	٦٢
٤	جدول يوضح الفروق بين أشكال التدريب التي حصل عليها الصحافيون لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية	٦٤
٥	جدول يوضح التكرار والنسبة والترتيب للجهات التي قامت بتدريب العاملين في المؤسسات الإعلامية	٦٦
٦	جدول يوضح الفروق بين درجات التزام الصحافيين بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي للمؤسسة	٦٧
٧	جدول يوضح أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية	٦٨
٨	جدول يوضح الفروق بين المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي بالنسبة لنوع المؤسسة	٧٠
٩.	جدول يوضح الفروق بين درجات الاطلاع على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين والمؤسسات الأخرى بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية	٧٢
١٠.	جدول يوضح الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى لدى الصحافيين	٧٤
١١.	جدول يبين الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة	٧٥
١٢.	جدول يبين المهارات المهنية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث	٧٧
١٣.	جدول يوضح تعريف الصحافيين للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	٧٨
١٤.	جدول يوضح الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية	٧٩
١٥.	جدول يوضح العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية	٨٠
١٦.	جدول يوضح ترتيب أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية	٨١
١٧.	جدول يوضح ترتيب شكل التنظيم الذاتي المرشح لإطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة	٨٢
١٨.	جدول يوضح العلاقة بين درجات الالتزام بالمبادئ والمعايير مع وجود التشريعات والمساءلة القانونية	٨٤
١٩.	جدول يوضح العلاقة بين حصول الصحافيين على التدريب والتزامهم بالمبادئ والمعايير	٨٦
٢٠.	جدول يوضح العلاقة بين معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة في نقابة الصحافيين وبين التزام المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بها	٨٧

مقدمة:

رغم أهمية القوانين في تحديد واجبات وآليات عمل المؤسسات الإعلامية، إلا أن أدوات التنظيم الذاتي باتت الأهم في ظل تحول وسائل الإعلام للبث عبر الإنترنت، وانتشار وسائل الإعلام الجديد و«صحافة المواطن» من المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي التي لا تخضع لأي معايير مهنية، ومن الصعب إخضاعها للقوانين الجغرافية، ما يتطلب تفعيل أدوات التنظيم الذاتي في عمل المؤسسات الإعلامية وما يطلق عليها صحافة المواطن وإيجاد آليات لتنظيمها.

من هنا تبرز أهمية أدوات التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، لأنها تخلق آليات يستطيع من خلالها الصحافيون بلورة الشكل المناسب لحماية أخلاقيات المهنة وصيانتها، بعيداً عن التدخل الحكومي.

ومن أشكال أدوات التنظيم الذاتي: مجالس الصحافة، ومواثيق الشرف الصحافي، ونقابات الصحافيين، ومدونات السلوك، والمذكرات التوجيهية التي يقوم الصحافيون بوضع المعايير والقواعد الأخلاقية الخاصة بالعمل الصحافي فيها والاحتكام إليها، بعيداً عن القوانين، وتحدد عقوباتها بالجزاءات التأديبية أو الإدارية.

ثم إن التطور المذهل لوسائل الإعلام في العقود الأخيرة، وظهور ما يعرف بالإعلام الجديد New Media ، وانتقالنا إلى عصر جديد من الاتصال الفضائي غير واضح المعالم، يجعل من أدوات التنظيم الذاتي عاملاً مهماً من أجل الالتزام بمبادئها وتعليماتها في ظل سطوة صحافة المواطن التي لا تعترف بالجغرافيا والحدود.

وفي فلسطين، طفت خلال السنوات الماضية أشكال متعددة من التجاوزات لأخلاقيات النشر الصحافي في وسائل الإعلام الفلسطينية، ومن بينها سرقة الأخبار والمواد الصحافية دون الإشارة لمصادرها الأصلية، والتحيز، وظاهرة الأخبار مجهولة المصادر، وغيرها.

ويسهم غياب جسم إعلامي كمجلس أعلى للإعلام أو الشكاوى في استمرار حالة الفوضى الإعلامية وهدر حقوق الصحافيين من قبل بعض المؤسسات الإعلامية.

وفي السياق، كان لمركز تطوير الإعلام– جامعة بيرزيت دور متميز في إعداد مسودات لعدد من القوانين، وتطوير مدونة السلوك المهني بالتعاون مع نقابة الصحافيين في العام 2016، كما تضمنت المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام الفلسطيني التي نفذها المركز نظام «هيئة شكاوى الإعلام والدعاوى التأديبية»، و«وثيقة السياسات التحريرية المراعية للنوع الاجتماعي»، و«مدونة السلوك المهني الأخلاقي»، ومحاكاة «نموذج السياسات التحريرية المقترحة للمؤسسات الإعلامية»، والتدخل لتنظيم واقع مؤسسات ومراكز التدريب الاعلامي، وكيفية ترخيصها واعتماد شهاداتها.

وتأتي هذه الدراسة التطبيقية ضمن مسار تطويري يعمل عليه مركز تطوير الإعلام في

التنظيم الذاتي، حيث استهدفت أكثر من70 مؤسسة إعلامية فلسطينية من وسائل الإعلام التقليدية (صحف، وإذاعات، وتلفزيون)، ووسائل الإعلام الجديد (المواقع الإلكترونية، والصحف الإلكترونية، وإذاعات النت)، وصحافة المواطن (المدونات، والصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي).

وفي هذا الإطار، تتضح أهمية إجراء هذه الدراسة لأنها تناقش إشكالية العلاقة بين أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين بها، باعتبارها محوراً مهماً من محاور الاستقرار السياسي والمجتمعي وفي تطور العمل الصحافي بما يخدم الإنسان ويساهم في تطور المجتمع ورقيه.

الفصل الدراسي الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الادبيات السابقة، والدراسات المتعلقة بأدوات التنظيم الذاتي، وجد الباحث أن هناك قلة في عدد الدراسات التي لها علاقة بأدوات التنظيم الذاتي وخاصة فيما يتعلق بصحافة المواطن سواء كانت المراجع باللغة العربية أو باللغات الأجنبية.

وبناءً على ما سبق، قسم الباحث الدراسات السابقة الى محورين: الأول يتعلق بدراسة أدوات التنظيم الذاتي، والمحور الآخر ما يرتبط بموضوع الدراسة بطريقة غير مباشرة (أخلاقيات المهنة، والقائم بالاتصال، وصحافة المواطن).

أولاً: الدراسات الخاصة بأدوات التنظيم الذاتي

دراسة للباحثين (Aznar and Moreno 2017, 191-282) **التنظيم الذاتي للإعلام: تحليل أول مئة قرار من لجنة التحكيم والشكاوى وعلم الأخلاقيات من مؤسسة فاب:**

قامت الدراسة بإجراء تحليل لنتائج أول مئة قرار من لجنة التحكيم والشكاوى وعلم الأخلاق من فاب، في إسبانيا، واستخلاص استنتاجات حول عمل هذه الوكالة من التنظيم الذاتي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن أدوات التنظيم الذاتي في مجال الإعلام تحظى باهتمام ضئيل في إسبانيا، حيث لم يتم تقييم منافعه العملية.

بينت الدراسة وجود تحسن في التطرق لأدوات التنظيم الذاتي في مجال الدراسات الإعلامية في السنوات الأخيرة، نظراً للدور الذي يؤديه التنظيم الذاتي في المجتمعات المعقدة.

تدعو الدراسة الى إجراء دراسات أكاديمية معمقة لتحليل عمل آليات التنظيم الذاتي ونشرها بين مجتمع الخبراء والمهنيين في المستقبل.

دراسة هيلين (HULIN 2013) **بعنوان: آفاق وحدود التنظيم الذاتي لوسائل الاعلام في أوروبا:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المسؤولية الاجتماعية للصحافيين في تعزيز ودعم حرية الإعلام، واستكشاف العلاقة بين الحرية ومسؤولية الإعلام، وتحديد مزايا وحدود نموذج التنظيم الذاتي في إطار حرية الإعلام.

ويقارن الباحث بين تدخل الدولة والمحاكم العليا (باعتبارهم ممثلين ديمقراطيين) بتحديد مسؤوليات الصحافيين لخدمة المصلحة العامة، أو ترك الحرية للصحافيين لتحديد مسؤولياتهم بأنفسهم لتقليص سطوة الدولة على وسائل الإعلام.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن التوازن السليم للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام يعتمد على طبيعة النظام السياسي الموجود بالإضافة إلى العادات والتقاليد الصحافية والمهنية.
- أظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين والناتجة عن طريق التنظيم الذاتي تعمل على تعزيز وحماية حرية الإعلام عند وجود ضمانات للحد من استغلال النظام.
- أوضحت الدراسة أن أدوات التنظيم الذاتي لا تستطيع بأي حالة كانت خلق شروط لحرية الإعلام.
- كشفت الدراسة مزايا التنظيم الذاتي للإعلام في العصر الرقمي.

دراسة لوبيز (López 2013, 35-51) **بعنوان المبادئ الأخلاقية الصحافية في الدستور الإسباني ومدونات السلوك الوطنية من وجهة نظر طلاب الصحافة:**

ركزت الدراسة على آراء طلاب الصحافة في كلية الاتصالات في جامعة إشبيلية حول المعايير الأخلاقية المنصوص عليها في الدستور الإسباني ومدونة قواعد السلوك في إسبانيا.

وهدفت الدراسة الى التعرف على النظام الأخلاقي الذي يتبناه طلاب الجامعات الذين لم يمارسوا العمل بعد.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن طلاب الصحافة تبنوا نظاماً أخلاقياً قوياً إلى حد ما.
- على الرغم من أن النتائج تظهر أن طلاب الصحافة تبنوا نظاماً أخلاقياً قوياً إلى حد ما، إلا أنهم يعتقدون مع ذلك أن التأثير القوي الذي تمارسه القوى الاقتصادية والسياسية حالياً على شركات الإعلام الإسبانية يجعل من المستحيل للصحافيين العمل بموجب أخلاقيات المهنة.
- تدعو الدراسة إلى ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في قاعة المحاضرات كوسيلة للحد من تدهور القيم الأخلاقية في وسائل الإعلام بإسبانيا.

دراسة للباحث أبو عرقوب (2010) **بعنوان «اتجاهات الصحافيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحافي»:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على رأي الصحافيين الأردنيين في ميثاق الشرف الصحافي الأردني، وقانون المطبوعات والنشر، ومعرفة العلاقة القائمة بين ميثاق الشرف الصحافي وقانون المطبوعات والنشر.

وتكوّن مجتمع الدراسة من الصحافيين الأردنيين العاملين في الصحف اليومية، وهي: الرأي، والدستور، والعرب اليوم، والغد، بعينة عشوائية 50 % من مجتمع الدراسة.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

- بينت نتائج الدراسة أن 91.4 % من الصحافيين سبق وأن اطلعوا على قانون النشر والمطبوعات الأردني وتعديلاته، وأن 87.8 % منهم اطلعوا على ميثاق الشرف الصحافي الصادر عن نقابة الصحافيين الأردنيين.
- انقسم الصحافيون إزاء البند الخاص بإلزامية ميثاق الشرف الصحافي الأردني، حيث أيد ذلك 45.3 %، في حين اعترض 20 %.
- بينت الدراسة أن الصحافيين ذوي الخبرة كانوا أكثر وضوحًا في موقفهم إزاء ميثاق الشرف الصحافي، لذا أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصحافيين حديثي التخرج.

دراسة هوسلي (Housley 2008) بعنوان: تقييم فاعلية مذكرات أخلاقيات الصحافة:

ركزت الدراسة على مدى فعالية مذكرات السلوك الصحافية التي تصدرها المؤسسات الإعلامية لموظفيها للالتزام بها، وكذلك على تقييم دور مواثيق الشرف الأخلاقية في اتخاذ القرارات الفعلية أثناء العمل، واعتمدت الدراسة على أسلوب التقييم الكمي، وهي دراسة حالة لصحيفة ستار تليجرام في تكساس.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن الالتزام بمدونات السلوك الصحافية ومواثيق الشرف الأخلاقية وصل إلى أدنى مستوياته من قبل العاملين في الإعلام، رغم أن الموظفين يعتبرونها فعالة لمشاركتهم في وضع مبادئها التوجيهية.
- كشفت الدراسة عدم التزام الموظفين بمدونات السلوك الأخلاقية التوجيهية، وعن وجود تناقض بين تصور الصحافيين لبعض المبادئ أو التوجيهات العامة من إدارة لأخرى في المؤسسة نفسها.

دراسة (Werkers et al. 2008) بعنوان: أخلاقيات وواجبات الصحافيين في الصحافة الإلكترونية أو الإنترنت لا تنفصل:

تناولت الدراسة أدوات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في ظل عصر الإنترنت، وكذلك القوانين والمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الصحافيين باعتبارهم حراس البوابة الإعلامية وتقع عليهم مسؤولية تحري الدقة والموضوعية قبل نشر المعلومات.

واستعرضت الدراسة الآراء المختلفة حول المسؤولية الاجتماعية والتنظيم الذاتي للمهنة والحرية الفردية للصحافي وغيرها من القضايا المثارة حول أخلاقيات الصحافة في عصر الإنترنت.

دراسة (صالح 2002) بعنوان: أخلاقيات الإعلام:

قدمت الدراسة تحليلاً كمياً وكيفياً لـ 62 ميثاقاً من مواثيق الشرف الإعلامية الصادرة

في الفترة من عام 1970 وحتى عام 2000، والتي تمثل مناظير ثقافية مختلفة وشملت كل وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن المسؤولية الإنسانية لوسائل الإعلام هي مسؤولية هذه الوسائل نحو المجتمع والفرد ومصادر المعلومات.

أن المواثيق الأخلاقية لا يلتزم بها معظم الإعلاميين، لذلك تظل مجرد نصوص جامدة.

أن معظم المبادئ الأخلاقية التي تتضمنها المواثيق الأخلاقية تقوم على توجيه الإعلاميين لعدم الفعل، أو الامتناع عن ممارسات معينة وهي صياغة لا يمكن أن تصنع مستقبلاً لوسائل الإعلام.

ثانياً: الدراسات الخاصة بأخلاقيات المهنة والقائم بالاتصال وصحافة المواطن:

وتميزت هذه الدراسات بالغزارة خاصة باللغة العربية، وفيما يلي سيتم التركيز على الدراسات الفلسطينية وبعض الدراسات الأجنبية الأخرى:

دراسة (العسولي 2017) بعنوان: المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية «دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز».

هدفت الدراسة إلى تطوير المعايير المهنية والأخلاقية التي يمكن أن تحكم الصحافة الإلكترونية على نحو يجعل هذا الوسيط الصحافي أكثر مصداقية وفاعلية.

وقامت الدراسة بتحليل مضمون موقعي صحيفتي القدس ونيويورك تايمز ، واستخدمت صحيفة الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

أن النشر الإلكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري وان صحيفة القدس تتسم بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الأخبار، وتستخدم أشكالا تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها الإعلامية.

أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة، وأن المسؤولية الاجتماعية والضوابط التشريعية تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية بالأحداث السياسية.

(دراسة Fan, Lu, 2015) بعنوان صحافة المواطن: الالتزامات الأخلاقية للصحافيين المواطنين «Weibo» في الصين:

تناقش الدراسة المشاكل الأخلاقية لصحافة المواطن التي نشأت على موقع التواصل الاجتماعي ويبو في الصين، من خلال دراسة ثلاث حالات كانت فيها مواقع ويبو مصادر فورية للأخبار والمعلومات عن الكوارث، واعتبرت هامة من قبل وسائل الإعلام الرئيسية

والجمهور، ولكنها في نفس الوقت قدمت أيضا معلومات كاذبة.
وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:
أظهرت الدراسة أن معظم المشاركين الصينيين قاموا بنشر أخبار أو معلومات على ويبو، ولكن عدد قليل جداً منهم يعتبرون أنفسهم ضمن الصحافيين المواطنين.
غياب الثقة في صحافة المواطن رغم أنها كانت مصدر معلوماتهم حول الكوارث الوطنية، ورغم ثقتهم في الأخبار التي تنقلها وسائل الإعلام الرئيسية.
يعتقد المبحوثون أن مشاهدة الأحداث والإبلاغ عنها بسرعة كانت أكبر مزايا للصحافيين المواطنين، في حين أن أكبر المشاكل هي التحيز، والتقارير العاطفية، والشائعات وغزو الخصوصية.
تخلص الدراسة إلى ضرورة أن يقدم لصحافة المواطن دليل أخلاقي للصحافيين المواطنين الصينيين يؤكد على الحرية والمسؤولية الشخصية، وضرورة قيام وسائل الإعلام الرئيسية والصحافيين وعلماء الإعلام بتعزيز القيم الأخلاقية الصحافية على ويبو.

دراسة (شمعون وخضر 2015) بعنوان «أخلاقيات مهنة الصحافة في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»:
هدفت الدراسة الى إيجاد مفهوم لأخلاقيات المهنة يتناسب والحالة الفلسطينية في ظل وجود الاحتلال، وتقديم واقعي لفهم الإعلاميات والإعلاميين العاملين في الحقل الصحافي لمسألة أخلاقيات المهنة، واعتمدت الدراسة على دمج الأساليب الكمية والكيفية.
وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
تتنوع العوامل التي تؤثر في مدى الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة من قبل الإعلاميين، أولها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات التي يمارسها بحق الإعلام والشعب الفلسطيني، كذلك استمرار الانقسام الفلسطيني، والانتماءات الحزبية والسياسية لوسائل الإعلام.
يرتبط جوهر أخلاقيات مهنة الصحافة ارتباطا وثيقاً بالتشريعات الإعلامية والسياسات التحريرية والعمل الميداني بالأساس، رغم وجود مجالات واسعة للاجتهادات الصحافية.

دراسة (خليفة 2015) بعنوان «اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة»:
هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، وفحص أثر متغيرات الوضع الفلسطيني؛ وهي حالة الانقسام السياسي، وحالة الصراع مع الاحتلال، على التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة.
وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واستخدمت الباحثة فيها المنهج المسحي وأداة الاستمارة.

وجاءت أبرز نتائج الدراسة على النحو الآتي:

كشفت الدراسة الميدانية تدني نسبة مراعاة المواقع الإخبارية الفلسطينية مسؤوليتها الإجتماعية بواقع 58.7 %.

دلّت نتائج الدراسة على انخفاض نسبة التزامها بالنزاهة والمصداقية والموضوعية والدقة، في خرق واضح لأخلاقيات المهنة، إضافة إلى ضعف التزامها بالتفريق بين الخبر والرأي الخاص بالموقع، وعرض كل الآراء المتعلقة بالموضوع، كما تدنت نسبة مراعاتها لعرض الأخبار دون تضخيم أو تجزئة.

أظهرت الدراسة أن الانقسام أثّر سلبًا على التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة، بنسبة 75.4 %.

كشفت الدراسة أن أبرز أسباب تجاوز أخلاقيات المهنة هو الانقسام السياسي أولًا، ثم السياسة التحريرية، والتبعية السياسية للمواقع، وافتقار الصحافي للتدريب اللازم، ثم عدم وجود قانون ينظم المواقع الإخبارية والإعلام الإلكتروني.

دراسة (دوحان 2015) بعنوان «العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحافي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية»:

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير «أخلاقيات وضوابط النشر الصحافي وعلاقتها بالسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ضوء المسؤولية الاجتماعية، ومدى فاعلية أدوات التنظيم الذاتي للمهنة إن وُجدت، وتأثير نقابة الصحافيين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

تعددت وتنوعت الانتهاكات التي تعرضت لها أخلاقيات الممارسة المهنية في صحف الدراسة مع تفاوت في عدد وكمّ الانتهاكات من صحيفة لأخرى وفق التوجهات السياسية للصحيفة (وفقًا للدراستين الميدانية والتحليلية).

لعب الانقسام دورًا رئيسًا وأساسيًا في ارتفاع وتيرة انتهاك أخلاقيات المهنة في صحف الدراسة التابعة لحركتي فتح وحماس؛ وهي: فلسطين الآن، وصوت فتح، والعودة، والمركز الفلسطيني للإعلام.

تركزت معظم الانتهاكات التي تتعلق بالقذف والتشهير والآداب العامة والذوق العام في خدمة التعليقات، لذا نجدها مرتفعة في الصحف الإلكترونية التي تتيح خدمة التعليقات.

دراسة (Hong, Ye Jin 2014) بعنوان «تأثير صحافة المواطن في الأخبار الرئيسية: تحليل كمي وكيفي (1999-2012)»:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام المشرفين على نشر الأخبار في صحافة المواطن بالمعايير والضوابط في الصحافة المهنية، وتحديد ما إذا كانت صحافة المواطن تقوض الأسس

والمعايير التي تعمل لإرسائها الصحافة المهنية، وقامت الدراسة بتحليل 308 مقالات إخبارية من ثماني صحف أمريكية رئيسية على مدى الأربعة عشر عاماً من خلال اعتماد منهج مختلط يجمع بين التحليل الكمي والكيفي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أظهرت الدراسة أن الصحافيين المحترفين وافقوا على القيمة الإيجابية لصحافة المواطن في المجتمع ومجال الصحافة.

شكلت المقالات الإخبارية الرئيسية في صحافة المواطن ظاهرة قيمة وجديدة نسبياً.

كشفت الدراسة أن التغطية الإخبارية الرئيسية في صحافة المواطن متنوعة وأفردت مجالات واسعة لتعدد الآراء.

كشفت الدراسة التحليلية الكيفية أن المواد الإخبارية السائدة في صحافة المواطن كانت غير ملتزمة بالمعايير المهنية في التحرير الصحافي.

كشفت الدراسة الميدانية أن الصحافيين المحترفين ورغم تحذيرهم من النتائج الضارة والآثار الجانبية الخطيرة لصحافة المواطن، إلا أنهم وجدوا تبريرات لبقاء صحافة المواطن أقل شأنا من الصحافة المهنية.

دراسة (COULDRY 2013) بعنوان: وسائل الإعلام والوسائط البديلة:

هدفت الدراسة للتركيز على وسائل الإعلام البديلة باعتبارها قوة مؤثرة في أعمال التنمية، ودعمها بالموارد.

وخلصت إلى نتائج أهمها:

انخفاض تفاعل المواطنين من خلال وسائط الإعلام المركزية في النقاش السياسي مقارنة بوسائل الإعلام البديلة.

اتسام وسائل الإعلام البديلة بالعمل المحلي ما يتطلب من المنظرين أو القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام البديلة (أو كليهما)، «العمل بقواعد وضوابط وآليات الوصول للعالمية.

عدم قدرة الأبحاث الإعلامية على مواكبة القفزات التي تحدثها وسائل الإعلام البديلة وتأثيراتها.

دراسة (Channel 2010) بعنوان: «نظرية حارس البوابة وصحافة المواطن»:

ركزت الدراسة في مشكلتها على عدم قدرة الصحافيين على الوصول إلى جميع الأخبار (المرسلة) بالبريد الإلكتروني من قبل المواطنين والقراء، والتي تمثل طريقة مبتكرة في جمع الأخبار ونحن نعيش في عصر صحافة المواطن.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- أن CNN تتبنى نظرية حارس البوابة في مجال البحوث والمشاركة العامة.

- بينت الدراسة أن اعتماد المؤسسات الإخبارية على الإنترنت في جلب الأخبار يمثل دليلاً على قوة صحافة المواطن وارتفاع قيمة المشاركة الشعبية في نقل الأحداث.
- أظهرت الدراسة أن المجتمع ما زال متحفظاً تجاه المحادثات المفتوحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي تشجع الجمهور في تقديم المحتوى.

دراسة (Fuchs 2010, 173-192) بعنوان: وسائل الإعلام البديلة كوسائل حاسمة:

تتناول الدراسة وسائل الإعلام البديلة بهدف وضع تعريف لها وتمييزها، في ظل خلقها لواقع يرفض التقليد وتسعى لتغييره ولا تقع تحت حسابات المال وسطوته.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن وسائل الإعلام البديلة ذاتية التنظيم، ويسيطر عليها المواطن، وتدار ذاتياً، ومملوكة ذاتياً، وغير تجارية.

أن وسائل الإعلام البديلة باعتمادها المحتوى النقدي أعادت تفعيل المؤسسات الإعلامية الشعبية.

بينت الدراسة مخاطر تأجيج الصراعات التي قد تخلقها وسائل الاعلام البديلة بدون قصد إذا لم يتم وضع أشكال من التنظيم الذاتي لضبط أدائها.

دراسة (Gross 2008) بعنوان: الأخلاق والإعلام الجديد:

تناولت الدراسة موضوع الأخلاق والإعلام الجديد، في ضوء تطور الصحافة الإلكترونية ووصول عدد مستخدمي الإنترنت في العالم عام 2006 إلى نحو مليار شخص، فيما بلغت عدد المساهمات في صفحات الويب المختلفة إلى 200 مليار مساهمة سواء بالرأي أو فتح صفحات خاصة أو غيرها، إضافة إلى المليارات من رسائل البريد الإلكتروني المرسلة والمستقبلة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن عصر الويب أو النت وما واكبه من ظهور للصحافة الإلكترونية والمدونات بات بحاجة إلى وضع أخلاقي جديد، ومحددات وضوابط خاصة.

كشفت الدراسة أشكال التجاوزات الأخلاقية في الويب أو الإنترنت ومن ضمنها انتهاك الخصوصية، وانتهاك الملكية الفردية، وعدم الدقة فيما يتم نشره وغيرها من القضايا.

دراسة (Osbory 2001) بعنوان الأخلاق والمصداقية في الصحافة الإلكترونية:

تناولت الدراسة الأخلاق والمصداقية في الصحافة الإلكترونية، ومدى تأثير الإنترنت وما أوجده من سرعة في النشر وتفاعلية من مشاكل أخلاقية تجسدت في انتهاك الخصوصية، وعدم الدقة وغيرها من القضايا.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

بينت الدراسة أن ظهور أشكال جديدة من الصحافة يتطلب اتباع نهج جديد للأخلاق، مع المحافظة على القواعد والضوابط الأخلاقية والمهنية السائدة.

أظهرت الدراسة أن الصحافة الإلكترونية ستواجه مشاكل مجتمعية وقانونية كبيرة.

دعت الدراسة إلى نهج عالمي من خلال الاتفاق على مجموعة من القيم المشتركة لعمل الصحافة الإلكترونية، باعتبار أن الوصول لهذه القيم يجب أن يشكل تحدياً للصحافيين في جميع وسائل الإعلام.

دراسة (Anderson 2000) بعنوان رؤية مديري تحرير الجرائد الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية السرعة في تحقيق السبق الصحافي:

تناولت الدراسة رؤية مديري تحرير الجرائد الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية لمدى أهمية السرعة في تحقيق السبق الصحافي، وأثر ذلك على الالتزام بالدقة وأخلاقيات المهنة. وشارك في استبيان الدراسة أكثر من 200 محرر يعملون في صحف ومواقع إخبارية إلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أظهرت الدراسة أن محرري الصحف الإلكترونية يرون أن التركيز على السرعة في نقل الأخبار وتحقيق السبق الصحافي جعل صحفهم ليست دقيقة، فيما ذكر نصف المحررين الذين تم استطلاع آرائهم أن المعايير الأخلاقية للصحافة المطبوعة التقليدية لا يتم التمسك بها في الإصدارات الإلكترونية للجرائد اليومية.

أظهرت نتائج الدراسة أن سرعة الإنترنت أخلت بالمعايير الأساسية للتحقق بدقة من الوقائع الواردة بالقصة الخبرية قبل نشرها للجمهور.

خلاصة للدراسات السابقة:

- بينت معظم الدراسات السابقة أن أخلاقيات الإعلام والمبادئ والضوابط التي تضمنتها مواثيق الشرف ومدونات السلوك وغيرها من أدوات التنظيم الذاتي تواجه إشكاليات متعددة جراء التمدد السريع لعالم الإنترنت وظهور صحافة المواطن.
- تتفق دراساتنا التي جاءت بعنوان التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية و«صحافة المواطن» مع بعض الدراسات السابقة في الموضوع العام من حيث تناول أدوات التنظيم الذاتي أو أحد أشكال التنظيم الذاتي، مثال على ذلك دراسة (Aznar and Moreno 2017)، ودراسة (HULIN 2013)، ودراسة أبو عرقوب (2010)، ودراسة (Housley 2008).
- تختلف دراساتنا هذه مع الدراسات السابقة بأنها تعالج العلاقة بين أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية

وصحافة المواطن (الصحافيين والمواطنين) بها، حيث لم يجر في الدراسات السابقة ربط هاتين القضيتين ببعضهما، كما أن الدراسة تتناول وسائل الإعلام التقليدية (صحف، وإذاعات، وتلفزيون) ووسائل الإعلام الجديد (المواقع الإلكترونية، والصحف الإلكترونية، وإذاعات النت) وصحافة المواطن (المدونات، والصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي) ومثال على ذلك دراسة (Fan, Lu, 2015)، خليفة (2015)، دوحان (2015)، (Hong, Ye Jin 2014).

- تتفق الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في التعمق بالمعايير والمبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة، مثال على ذلك شمعون وخضر (2015)، (Osbory 2001)، (Gross 2008)، صالح (2002).
- أظهرت الدراسات السابقة أن وسائل الإعلام الجديد و«صحافة المواطن» أصبحتا من العوامل المؤثرة في عملية التنمية، وتلعب دوراً سلبياً في عملية الاستقطاب السياسي خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني.
- بينت الدراسات السابقة أهمية أدوات التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لما تحققه من انضباط لدى العاملين فيها، ولكنها غير موجودة أو مطبقة حالياً في معظم الدول وخاصة فلسطين جراء الانقسام الفلسطيني.
- أظهرت معظم الدراسات أن هناك غياباً للالتزام بمواثيق الشرف ومذكرات السلوك الصحافي وغيرها من أدوات التنظيم الذاتي، وأن هناك حالة من عدم الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة، في كثير من دول العالم، الامر الذي يتطلب مفاهيم جديدة وتطويراً لأدوات التنظيم الذاتي لمواكبة التطورات المهمة في عالم الاتصال والتكنولوجيا وما يواكبهما من ظهور انتشار لوسائل إعلام حديثة ومتنوعة (صحافة المواطن).
- قدمت الدراسات السابقة مفهوماً معمقاً للحرية الصحافية النابعة من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، بمعنى أن الحرية لها واجبات تجاه المجتمع والأفراد والقيم والمبادئ، وأن التزام المؤسسات الصحافية بالمعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية، يشكل عاملاً مهمّاً لإقبال واحترام القراء لتلك المؤسسات، وتكوين إنطباع إيجابي عن عملها.

مشكلة الدراسة:

من خلال متابعة ما يتم نشره على بعض المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الفلسطينية، لاحظ الباحث غياب أدوات التنظيم الذاتي عن عمل بعض وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن، فيما تعتبر أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية شكلية وغير إلزامية مع غياب لأشكالها مثل مدونات السلوك أو المذكرات التوجيهية او السياسات التحريرية.

وبناء على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على مدى التزام الصحافيين ببنود

وتعليمات وتوجيهات أدوات التنظيم الذاتي إن وجدت في مؤسساتهم، والأسباب التي تكمن في عدم وجودها في تلك المؤسسات، ومدى إلمام الصحافيين في وسائل الإعلام الفلسطينية – ممثلة في وسائل الإعلام التقليدية (صحف، وإذاعات، وتلفزيون)، ووسائل الإعلام الجديد (المواقع الإلكترونية، والصحف الإلكترونية، وإذاعات النت)، وصحافة المواطن (المدونات، والصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي)، بأنواع وأشكال أدوات التنظيم الذاتي ومدى تطبيقها في عملهم الإعلامي في ظل حالة الانقسام الفلسطيني التي أدت إلى حالة من الاستقطاب السياسي.

أهداف الدراسة:

- توصيف أنواع وأشكال أدوات التنظيم الذاتي المعمول بها في مؤسسات إعلامية دولية وأجنبية.
- رصد أدوات التنظيم الذاتي التي يتم تطبيقها في وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن في فلسطين.
- التعرف على مدى إلمام الصحافيين في وسائل الإعلام الفلسطينية (وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الإعلام الجديد، وصحافة المواطن) بأنواع وأشكال أدوات التنظيم الذاتي ومدى تطبيقها في عملهم الإعلامي.
- قياس مدى التزام الصحافيين ببنود وتعليمات وتوجيهات أدوات التنظيم الذاتي إن وجدت في مؤسساتهم.
- الكشف عن الأسباب التي تكمن وراء عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية (وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الإعلام الجديد، وصحافة المواطن).
- التعرف على المهارات التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الإخلال بالمبادئ والأخلاقيات والقوانين.
- تحليل أشكال التدريب التي حصل عليها الصحافيون في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي.
- التعرف على شكل ومضمون التنظيم الذاتي الذي يقبله الصحافيون وبالتالي الدعوة لإطلاقه في الإعلام المحلي.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هو واقع التزام الصحافيين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية و«صحافة المواطن» بما تتضمنه أدوات التنظيم الذاتي من معايير وأخلاقيات ومبادئ إن وجدت، والأسباب التي أدت إلى غيابها عن العمل الصحافي أو جزء منها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما هي أنواع وأشكال أدوات التنظيم الذاتي المعمول بها في مؤسسات إعلامية دولية وأجنبية؟
- ما هي أدوات التنظيم الذاتي التي يتم تطبيقها في وسائل الإعلام وصحافة المواطن في فلسطين؟
- ما مدى تطبيق الصحافيين في وسائل الإعلام الفلسطينية لأشكال أدوات التنظيم الذاتي في عملهم الإعلامي؟
- ما هي الأسباب التي تكمن وراء عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية؟
- ما هي المهارات التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الإخلال بالمبادئ والأخلاقيات والقوانين؟
- ما هي أشكال التدريب التي حصل عليها الصحافيون لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي؟
- ما هي المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية؟
- ما مدى معرفة واطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين؟
- ما هي الجهات التي يلجأ لها الصحافيون في حالة وجود شكاوى؟
- ما الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات السلوك؟
- ما هي الأسباب والعوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية؟
- ما هي أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية؟
- ما هو شكل التنظيم الذاتي الذي يرشحه الصحافيون للانطلاق في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة؟

مفاهيم الدراسة:

بعد الاطلاع على مجموع الدراسات السابقة، يرى الباحث ضرورة التطرق قبل البدء في سرد تفاصيل الدراسة إلى بعض التعريفات الإجرائية المهمة للدخول في باقي أجزاء الدراسة، وهي كما يعرفها الباحث:

التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة:

وهي التوجيهات أو القواعد والمبادئ التي يضعها الصحافيون بأنفسهم أو المؤسسات الإعلامية من أجل الاسترشاد والالتزام بها كمحددات للعمل الصحافي، وتحظى بإجماع ورضا

الصحافيين أو غالبيتهم، وتأخذ عدة أشكال، منها مجالس التحكيم، ولجان الأخلاقيات، ومواثيق الشرف، أو مذكرات التوجيه الداخلية في المؤسسات وغيرها.

السياسات التحريرية:

هي «مجموعة من المبادئ والأسس والتوجيهات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بها الوسيلة الإعلامية، وتؤثر عليها في تحديد مضامين وشكل ونوعية الموضوعات التي تتناولها».

صحافة المواطن:

يعرف هذا البحث مفهوم صحافة المواطن إجرائيا على انها مجموع الصفحات والمجموعات والحسابات العامة على شبكات التواصل الاجتماعي والتي يديرها صحفيون ويحملون عليها كل انواع الانتاج الاعلامي بالنص والصوت والصورة وتشكل مصدر معلومات لجمهور واسع، وهي بذلك تقترب في حدود تعريفها من الوسيلة الاعلامية التي يعنى البحث بفحص مفهوم التنظيم الذاتي فيها.

الإطار المنهجي:

نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، أو موقف أو جماعة أو فرد، كما تهتم دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف من مجموعة من الأحداث، للحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة عنه. (Leedy 1993, 143)

ولا تقف الدراسات الوصفية عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميقها (عبد الحميد 2000، 53).

منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمد الباحث في دراسته على منهجين أساسيين هما:

1. **منهج المسح (Survey Method):**

وينتمي إلى البحوث الوصفية، ويعد جهداً علميّاً منظماً يساعد على وصف الظاهرة والحصول على بيانات ومعلومات عن وصف الظاهرة أو مجموعة الظواهر وتقديم صورة واقعية أو أقرب ما تكون من الواقعية عن الظاهرة (الدلو 1997، 124). ويعتبر منهج المسح جهداً علميّاً منظماً يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة (Wimmer and Dominick 1987, 102)

2. **المقارنة المنهجية:**

اعتمد الباحث على المقارنة المنهجية لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين مدى التزام وسائل الإعلام الفلسطينية ممثلة بـ(وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل الإعلام الجديد، وصحافة المواطن) بالمعايير المهنية من وجهة نظر الصحافيين ومدى معرفتهم وتطبيقهم لأشكال أدوات التنظيم الذاتي في عملهم الإعلامي.

والمقارنة المنهجية تعد أداة من أدوات الاستقراء في تحقيق الفروض العلمية، سواء في الدراسات التحليلية أو الميدانية.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته أدوات المقابلة المقننة أو المعمقة، وصحيفة الاستقصاء الخاصة بالصحافيين.

1 . **المقابلة المعمقة:**

التي يتم فيها لقاء مع المبحوث، وتتسم بالمرونة في توجيه الأسئلة والحوار في إطار الحفاظ على الهدف العام للباحث، على أن يترك للمبحوث الحرية في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته (عبد الحميد 1997، 119). ويهدف الباحث من المقابلات إلى الحصول على معلومات تفيد الإطار النظري المتعلق بمدى اعتماد المؤسسات الإعلامية الفلسطينية وصحافة المواطن على أي من أنواع وأشكال أدوات التنظيم الذاتي، وسيتم فيها مقابلة رؤساء ومدراء التحرير والمراسلين.

2. **صحيفة الاستقصاء:**

تعتبر صحيفة الاستقصاء إحدى أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة، وتعتبر تكنيكاً يستخدم في كثير من البحوث الاجتماعية وله مصداقية، وسيقوم الباحث بإعداد صحيفة الاستقصاء للصحافيين والمحررين والمصورين في عدد كبير من وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن محل الدراسة وتشمل رؤساء ومدراء التحرير.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة الميدانية: قام الباحث بإعداد صحيفة الاستقصاء لكافة العاملين في وسائل الإعلام الفلسطينية البالغ عددهم نحو 2000 صحافي، منهم 1600 مسجلين لدى نقابة الصحافيين الفلسطينيين، ولعدد من المواطنين أو الصحافيين العاملين في صحافة المواطن المستهدفة.

وقد تجاوب الصحافيون في أكثر من 70 مؤسسة إعلامية فلسطينية ممثلة لكافة أشكال وأنواع وسائل الإعلام (الصحافة التقليدية، والإعلام الجديد، وصحافة المواطن)، وممثلة لكل أشكال تطبيقات الصحافة، سواء الرياضية أو الثقافية أو السياسية أو الخاصة بالجندر. وقد تم اختيار وسائل الإعلام للدراسة الميدانية ممثلة لكافة التيارات والتوجهات السياسية في فلسطين.

عينة الدراسة الميدانية:

تم اختيار العينة الطبقية بشكل عشوائي (زغيب 2009، 243) من الصحافيين في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن التي تم اختيارها، وتضمنت العينة المراسلين والمحررين ورؤساء ومدراء التحرير والمصورين ومقدمي البرامج والمخرجين والمذيعين في وسائل الإعلام وصحافة المواطن المستهدفة، من مختلف وسائل الإعلام من صحف وإذاعات وتلفزيون وصحف ومواقع إلكترونية ومدونات وصفحات إخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما هو موضح في ملحق رقم (2)

جدول رقم (1)

يبين البيانات الديموغرافية بالنسبة لأنواع المؤسسات الإعلامية وعدد العاملين فيها

المتغيرات	التصنيف	عدد	%	المتغيرات	التصنيف	عدد	%
نوع الجنس	ذكر	136	67.7	المسمى الوظيفي	مراسل صحافي	61	31.4
	أنثى	65	32.3		محرر	61	31.4
	المجموع	201	100		مصور	10	5.2
العمر	أقل من 25 عاما	39	19.4		مدير تحرير	14	7.2
	25إلى أقل من 35 عاما	92	45.8		رئيس تحرير	17	8.8
	٣٥إلى أقل من 45 عاما	49	24.4		مخرج	7	3.6
	45إلى أقل من 55 عاما	19	9.5		مذيع	10	5.2
	55 عاما فأكثر	2	1.0		مقدم برامج	14	7.2
	المجموع	201	100.0		المجموع	194	100
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	1	0.5	مستوى الدخل	1000 شيقل فأقل	46	25.6
	متوسط (دبلوم)	33	16.5		1500 شيقل	44	24.4
	بكالوريوس	130	65		2000 شيقل	35	19.4
	ماجستير	34	17		3000 شيقل	30	16.7
	دكتوراة	2	1		4000 شيقل فأكثر	25	13.9
	المجموع	200	100		المجموع	180	100
التخصص	إعلام	93	84.5	التخصص	تخصصات أخرى	17	15.5

ويوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة بالنسبة للبيانات الديموغرافية والتعليمية والعملية: تكونت عينة الدراسة من 210 مراسلاً وصحافيّاً من العاملين في وسائل الإعلام الفلسطيني، وبعد التدقيق، أصبحت العينة 201 مراسل وصحافي من العاملين في وسائل الإعلام الفلسطينية.

وقد تبين أن 45.8 % من العينة يعملون لدى الصحافة التقليدية، و32.8 % يعملون لدى الإعلام الجديد، بينما 7.0 % لدى صحافة المواطن، و14.4 % غير مصنف.

وقد شكل الذكور 67.7 % من العينة، بينما شكلت الإناث 32.3 %. أما بالنسبة للفئات العمرية، فقد تبين أن 45.8 % من أفراد العينة أعمارهم من 25 إلى 35 عاماً، و24.4 % أعمارهم من 35 إلى أقل من 45 عاماً، بينما 19.4 % أعمارهم أقل من 25 عاماً، و9.5 % أعمارهم من 45 إلى 55 عاماً، وفقط 1.0 % أعمارهم 55 عاماً فأكثر.

وبالنسبة للمستوى التعليمي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية، فقد تبين أن الغالبية العظمى بنسبة 65.0 % من أفراد العينة بكالوريوس، بينما 17 % ماجستير، و16.5 % دبلوم متوسط، في حين أن 1.0 % دكتوراة، و0.5 % ثانوية عامة فأقل، والغالبية العظمى في العينة تخصص إعلام بنسبة 84.5 %، بينما 15.5 % تخصصات أخرى.

وبالنسبة للمسمى الوظيفي ومستوى الدخل، تبين أن 31.4 % من العينة مسماهم الوظيفي مراسل صحافي، و31.4 % محرر، والباقي مسميات أخرى، وقد تبين أن 25.6 % مستوى الدخل لديهم 1000 شيقل فأقل، و24.4 % 1500 شيقل، و19.4 % 2000 شيقل، كما تبين أن 16.7 % دخلهم 3000 شيقل، و13.9 % مستوى الدخل لديهم 4000 شيقل فأكثر.

إجراءات الصدق والثبات:

إجراءات الصدق: لتحقيق صدق المقياس، تم استخدام الأسلوبين التاليين:

صدق المحتوى: وذلك من خلال مراجعة صحيفة الاستقصاء مراجعة دقيقة للتأكد من تضمنها الإجابة على تساؤلات الدراسة وفروضها وأهدافها.

الصدق الظاهري للمحتوى: وفي هذه الخطوة، قام الباحث بعرض استمارة تحليل المضمون وصحيفة الاستقصاء على مجموعة من المختصين والمحكمين[1]، الذين قاموا بفحصها والحكم على مدى صلاحيتها للتطبيق، وتم إجراء التعديلات اللازمة التي أشاروا بها.

اختبار الثبات:

١ الأساتذة والمختصون المحكمون لاستمارة الاستقصاء: د. أحمد أبو السعيد، عميد كلية الإعلام في جامعة الأقصى سابقاً، ود. تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحافيين، وأ. وليد بطراوي، الخبير في مجال أخلاقيات مهنة الصحافة.

ومـن أجـل تحقيـق ثبـات اسـتمارة الاسـتقصاء، قـام أحـد المختصـين بالبحـث العلمـي2* بعمـل اختبـار قبلـي للاسـتمارة على عينـة قوامهـا 5 % (10) مبحوثين مـن عينـة الدراسـة، وتم تعديل الاسـتمارة وفقـاً للملاحظـات التـي أبداهـا المبحوثـون مـن العينـة التـي طبـق عليهـا الاختبـار القبلـي بشـكل يضمـن فهـم المبحوثين لأسـئلة القيـاس، وقدرتهـم على الإجابـة عنهـا بسـهولة، بمـا يؤكـد صلاحيـة الاسـتمارة للتطبيـق النهائـي.

الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ Alpha:

تم تطبيـق المقيـاس على مجتمـع الدراسـة بالكامـل والبالـغ قوامهـا (201) مـن الصحافيـين، وبعـد تطبيـق المقيـاس، تم حسـاب معامـل ألفـا كرونبـاخ لقيـاس الثبـات، حيـث وجـد أن قيمـة ألفـا كرونبـاخ للمقيـاس الكلـي يسـاوي 0.75، وهـذا دليـل كافٍ على أن المقيـاس يتمتـع بمعامـل ثبـات جيـد.

٢ * أ. خليل مقداد، مدير شركة ساستك للدراسات والإحصاء وطالب ماجستير.

الفصل الثاني:

تمهيد:

يشكل مدخل المسؤولية الاجتماعية ونظرية حارس البوابة الإعلامية الأساس النظري الذي تقوم عليه الدراسة، فكل نظرية تعتبر ركناً مهمّاً يمهد لفهم مشكلة الدراسة وصولاً إلى كشف أبعادها.

وتتبلور المعايير والضوابط والقيم الأخلاقية التي يجب على الصحافي الالتزام بها في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية في الالتزام بالموضوعية، وضرورة التمييز بين الخبر والرأي، والدقة، وتصحيح الخطأ، وحق الرد، والحفاظ على الخصوصية، وعدم التمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو التوجهات السياسية، أو الانتماء القبلي أو الطبقي، وعدم سرقة الموضوعات الصحافية والالتزام بأخلاقيات الإعلان، والتقليل من استخدام المصادر المجهلة، وحماية الأطفال، والأمانة والعدل والشجاعة، ونقل الحقيقة، والتوازن، وعدم إهانة الأقليات، واحترام أصول الزمالة، والولاء للمؤسسة، والالتزام بأخلاقيات نشر الجريمة، والابتعاد عن جرائم القذف.

ويعد الصحافي «القائم بالاتصال» المسؤول الأول عن البحث عن المعلومة، والتأكد من صحتها قبل تقديمها للجمهور، وتعتمد نظرية حارس البوابة الإعلامية على قدرة الصحافي على الملاحظة، ومتابعة الأحداث الجارية، واختيار ما يمكن نشره منها، ويواجه الصحافي حارس البوابة العديد من الضغوط من جانب المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الضغوط الشخصية، وبالتالي تشكل تلك النظرية، مع نظرية المسؤولية الاجتماعية، الأساس العلمي لفهم ظاهرة غياب الأخلاقيات في العمل الإعلامي.

المبحث الأول: مدخل المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

تعتمد الدراسة على مدخل المسؤولية الاجتماعية باعتباره مدخلاً ملائماً لدراسة أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين بها.

وترتكز أدوات التنظيم الذاتي لمهنة الإعلام على تحديد المعايير والمبادئ والضوابط والأخلاقيات التي يجب أن يلتزم بها الصحافي في عمله بما يحقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تعمل المؤسسات الإعلامية على ترسيخها لتجاوز الأخطاء والحفاظ على نسق وترابط المجتمعات.

ويقوم مفهوم أخلاقيات الإعلام كما يراها د. إبراهيم العقباوي (2005، 621) على معادلة، طرفاها: الحرية، والمسؤولية الاجتماعية، والأساس في هذا المفهوم هو تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة، فكلاهما عنصر مهم لا غنى عنه في مهنة الإعلام.

جاء ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية نتيجة تزايد الشكاوى بشكل كبير من حالات انتهاك وسائل الإعلام لحقوق الأفراد والجماهير، خاصة حق الخصوصية، والحق في حماية السمعة والكرامة الشخصية، وحق الإنسان في النشر الصحيح عنه وعدم تشويه آرائه وأفكاره، (صالح 2000، 1-52).

وظهر مدخل المسؤولية الاجتماعية للإعلام عقب صدور تقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية عام 1947 بعنوان صحافة حرة ومسؤولة، الذي نبه إلى أن التجاوزات التي تحدث من قبل الصحافة لها أكبر الضرر في المجتمع، (..) وفق محمد منير حجاب (224-223 ،2010) الذي بين أن المسؤولية الاجتماعية للإعلام أدت إلى ظهور القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيباً على آداب المهنة، وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، ما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.

وفي بريطانيا، تشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة عام 1949، التي دعت إلى إحساس العاملين في الصحافة بمسؤوليتهم الاجتماعية من خلال المبادرة الذاتية للصحافيين، وهو الأمر الذي يتمثل في الدعوة إلى إنشاء مجلس للصحافة ووضع ميثاق شرف للصحافيين (علم الدين 2000، 306-307).

ويعد مدخل المسؤولية الاجتماعية تعديلاً أو تكييفاً لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع في إطار أخلاقيات الممارسة المهنية التي تضمن في النهاية أسلوباً للعمل والأداء يخدم حرية الفرد والمجتمع معاً بحسب محمد عبد الحميد (2010، 34)، بينما اعتبرها (Klaus 2002, 276) امتداداً أو تطويراً للمفاهيم والأفكار الليبرالية، فقد تم الإبقاء على حرية الإعلام بعيداً عن قيود النظام الحاكم في إطار التزامها بمسؤولياتها تجاه الأفراد والمجتمع.

واهتم مدخل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام بالقيم التي ينبغي أن تحكم عمل الإعلام، وفي مقدمتها احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد، مع الاحتفاظ بحقها الأصيل في الكشف الفساد والمفسدين.

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

ورد في المعجم الإعلامي لمحمد منير حجاب (2004 ، 488) أن المسؤولية الاجتماعية تعني «استعداداً يكتسبه الفرد يساعده على المشاركة مع الآخرين فيما يقومون به من عمل، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها، ويقبل الدور الذي أقرته الجماعة له، ويعمل على تنفيذه، ومحاولة الانسجام مع الجماعة التي يعيش فيها، فهي شعور وإحساس الفرد تجاه الجماعة التي هو عضو فيها، وأنها تعني عملاً أو نشاطاً هادفاً في أي موقع أو بعد من أبعاد الحياة، والمسؤولية الاجتماعية متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية وبين المجتمع العام».

وعرف د. محمد منير حجاب المسؤولية الاجتماعية للصحافة على أنها: الاهتمام بالصالح العام.

ويعرفها آخرون بأنها المهام التي يجب أن يلتزم بتأديتها الصحافي والإعلامي أمام المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شرط أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام العقل والمنطق والقانون والرأي العام والمصلحة العامة والدين، كما أنها التزام من جانب وسائل الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع.

وتنقسم المسؤولية الاجتماعية للصحافة إلى نوعين: الأول تجاه المجتمع، والثاني تجاه جماعته المهنية (إسماعيل 1996، 110):

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية كالتالي: هي «التزام أدبي وأخلاقي من قبل وسائل الإعلام تجاه المجتمع ومصالحه تراعي قيمه وثقافته والتغيرات السياسية والاجتماعية، وتستخدم التكنولوجيا الرقمية بما يسهم في كشف الفساد بما لا يتناقض مع القانون وأخلاقيات وضوابط العمل الصحافي والمعرفة في مواثيق الشرف ومدونات السلوك والمذكرات التوجيهية».

الأسس والمبادئ للمسؤولية الاجتماعية للصحافة:

يشير دنيس ماكويل (McQuail 2000, 123-126) إلى مجموعة من الأسس والمبادئ لنظرية المسؤولية الاجتماعية، وهي:

أن وسائل الإعلام لديها التزامات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها حتى تحصل على ثقة الجمهور.

ما تنشره وسائل الإعلام لا بد أن يتميز بالحقيقة، والعدالة، والدقة، والموضوعية، والتوازن.

ضرورة أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتياً.

الالتزام بمجموعة من القوانين ومواثيق الشرف الأخلاقية والمعايير المهنية، بحيث تتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى وتوجيه إهانات إلى الأقليات.

أن الصحافة يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.

تحتم بعض المواقف تدخل الحكومة لحماية ورعاية المصلحة العامة.

وأمام هذه المبادئ والواجبات المنوطة بالإعلام في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، يوجد أيضاً العديد من القيم التي يجب ألا يتم إهمالها والتي تنص عليها مواثيق الشرف الصحافي وغيرها من أدوات التنظيم الذاتي للمهنة والقوانين والمتمثلة في حق الصحافي بحماية مصادره، ودعم حق الصحافي في الدفاع عن كرامة واستقلالية المهنة.

تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة:

يقسم لويس هودجيز (Hodges 1986, 13-32) المسؤوليات الصحافية إلى ثلاثة تصنيفات كما يلي:

المسؤولية الوجوبية: ويتم تحديدها عن طريق الحكومات كما تظهر في المراقب الخارجي.

المسؤولية التعاقدية: فالصحافة تقوم بمسؤولياتها من خلال ميثاق مع المجتمع وليس من خلال عقد رسمي مكتوب.

المسؤولية الذاتية: وهذه المسؤولية يبني من خلالها الصحافيون في أذهانهم إحساساً بالممارسة الرفيعة، ويلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم بحثاً عن المبادئ وخدمة الآخرين، وهؤلاء ينظرون لقرارهم هذا من منطلق أن العمل الصحافي هو رسالة نبيلة أكثر من كونه عملاً في صحيفة.

ويحدد ميرل (Merrill 1986, 47-60) أن هناك ثلاث نظريات لمسؤولية الصحافة:

التي تحدد قانوناً وتنفذ بواسطة الحكومة.

التي تحدد مهنيّاً وتنفذ من مؤسسات صحافية.

التي تحدد جماعيّاً من قبل الصحافيين، وينفذها الصحافيون أنفسهم.

أبعاد مدخل المسؤولية الاجتماعية للإعلام:

ترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة أبعاد أساسية هي بحسب (إسماعيل 1996، 81-85):

البعد الأول: يتصل بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر، وتشمل وظائف سياسية وتعليمية وثقافية واجتماعية، ووظيفة حفظ إيقاع الحياة.

البعد الثاني: يهتم بالمعايير الأخلاقية للأفراد وحراس البوابة، إضافة إلى المعايير الخاصة بأداء الصحافي، والتي تتشكل من الضوابط الأخلاقية والقانونية ومواثيق الشرف والمعايير المهنية.

البعد الثالث: ويرتكز على القيم المهنية التي يجب مراعاتها في العمل الصحافي، وتشمل معايير جمع الأخبار: كاحترام الخصوصية، وتجنب خداع المصادر، وصراع المصالح، ومعايير كتابة الأخبار، والدقة، والموضوعية، والتوازن، والشمول، وغيرها.

وظائف المسؤولية الاجتماعية:

تحددت خمس وظائف للمسؤولية الاجتماعية يجب على الصحافة أن تقوم بها، وهو ما أشارت إليه لجنة حرية الصحافة 1947 في تقريرها، وهي بحسب جوهان (Johan 2002, 15):

يجب على الصحافة أن تعطي تقريراً صادقاً، وشاملاً وذكياً عن الأحداث اليومية، ويجب ألا يقتصر على عرض الحقائق فقط وإنما إعطاء الخلفية.

تعتبر الصحافة منبراً لتبادل الرأي والنقد.

أن تعبر الصحافة عن الجماعات المختلفة للمجتمع سواء جماعات اجتماعية أو ثقافية.

تقديم أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها.

أهمية أن توفر الصحافة معلومات كاملة عن الأحداث اليومية.

ومما سبق، تستفيد الدراسة من نظرية المسؤولية الاجتماعية في تحديد أدوات التنظيم

الذاتي والمعايير الواجب تضمنيها فيها للالتزام بها، وعدم الالتزام بها يشكل خرقاً لأخلاقيات المهنة.

معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

ويرجع محمد بن مسعود البشر (44-25، 1996) أسباب عدم تطبيق نظرية المسؤولية الاجتماعية بمبادئها ومعاييرها إلى:

- النزعة الربحية في اقتصاديات الوسيلة الإعلامية.
- نفوذ جماعات الضغط والمصالح.
- الاهتمام بالوظيفة الترفيهية وسوء استخدامها.

استفادة الدراسة من النظرية:

في إطار دراسة العلاقة بين أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين بها، وجد الباحث أن الإطار التطبيقي للبحث يمكن تحديده من خلال الاستعانة بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

فالصحافي مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية وأخلاقيات النشر التي أقرتها مواثيق الشرف وقوانين تنظيم الصحافة ولوائح آداب المهنة، كما لا بد على وسائل الإعلام وصحافة المواطن من الالتزام بها، دون أن يؤثر ذلك على مساحة الحرية المتاحة للإعلام، ولكن في الواقع هناك حالة عدم التزام بالمعايير والضوابط في أدوات التنظيم الذاتي إن وجدت، لذلك تعمل الدراسة للوقوف على أبعادها في إطار قياس مدى التزام الصحافي في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن بمبادئ وأبعاد مدخل المسؤولية الاجتماعية.

واستفادت الدراسة من مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة في قياس مدى رغبة الصحافي بالالتزام، ومدى التزامه الفعلي بتلك المبادئ والعوامل التي تؤثر عليه، وتم طرح ذلك في إطار عدد من الفروض والتساؤلات التي تم استنباطها من خلال نظريات الدراسة.

ومن هذا المنطلق، فقد وظفت الدراسة مدخل المسؤولية الاجتماعية ومبادئه لتقييم مدى التزام الصحافيين بالمعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية التي يجب الالتزام بها في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، التي من بينها صحافة المواطن.

المبحث الثاني: نظرية حارس البوابة الإعلامية Gatekeeper Theory

يعود ظهور ما أصبح يعرف بنظرية حارس البوابة الإعلامية إلى عالم النفس النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية «كيرت ليوين» (Kurt Lewin 1977) ، الذي بينت دراساته كيفية مرور الرسالة الإعلامية بعدة مراحل، فهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي، ومفهوم «حراسة البوابة» يعني السيطرة على مكان إستراتيجي في سلسلة الاتصال، بحيث تصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته (مكاوي 2009، 76-78).

وتناولت الدراسات الإعلامية التي استخدمت نظرية حارس البوابة بحسب محمد منير حجاب (2004، 273) العديد من المتغيرات التي تؤثر على الصحافيين، والتي على ضوئها يحددون ما ينشر وما لا ينشر، ومنها قيم المجتمع والصحف الأخرى، ووكالات الأنباء، والمعلنون، والجمهور، وسياسة الجريدة، ورغبة الإعلامي في أن يترقى ويحظى بمنصب أفضل، والضغوط الميكانيكية في غرفة الأخبار.

العوامل المؤثرة على حارس البوابة الإعلامية (مكاوي 2009، 78-84):

معايير المجتمع وقيمه وتقاليده.

المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:

وتشمل عوامل التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والاتجاهات، والميول، والانتماءات، والجماعات المرجعية، وتلعب الخصائص والسمات الشخصية للصحافي دوراً في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل النوع، والعمر، والدخل، والطبقة الاجتماعية، والتعليم، والانتماءات الفكرية أو العقائدية، والإحساس بالذات.

المعايير المهنية للصحافي:

وتشمل المعايير المهنية السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، ومصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه على النحو التالي:

سياسة الوسيلة الإعلامية:

تحدد السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية بحسب محرز غالي (2003، 61) من قبل صاحب العمل، وبالتالي في كثير من الأحيان لا يكون للتقييم الذاتي لمحرري الأخبار دور أساسي، فالمحررون والمراسلون وخاصة الجدد في وسائل الإعلام المختلفة يعملون على الالتزام بالسياسة التحريرية.

مصادر الأخبار:

أشارت معظم الدراسات إلى إمكانية استغناء الصحافي عن جمهوره، وصعوبة استغنائه عن مصادره.

علاقات العمل وضغوطه:

يتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصماتها على الصحافي، حيث يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بعداً اجتماعيّاً.

معايير الجمهور:

يؤثر الجمهور بحسب حسن مكاوي (2009، 78-84) على الصحافي كما يؤثر الصحافي على الجمهور، فالعلاقة تبادلية تتم من خلال الرسائل التي يقدمها الصحافي، ثم يتلقى الردود عليها.

حارس البوابة ووسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن:

في ظل التطور الهائل الذي ما زالت تحدثه ثورة الاتصالات في شتى المجالات بالعالم، والتي أدت إلى ظهور أنماط اتصالية بين البشر لم تكن معهودة أو مألوفة، منها وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن، «شهدت الصحافة الإخبارية في السنوات الخمس عشرة الماضية تدهوراً كبيراً حيث إنّ التكنولوجيا غيّرت من طرق التواصل بين الناس وطريقة عمل وسائل الإعلام. واليوم، يحصل معظمنا على الأخبار من خلال الهواتف النقالة، ومن المنصات الإلكترونية التي نمت بكثرة باستغلال البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت، وبالحوز على الإعلانات المربحة التي كانت تنتفع منها وسائل الإعلام التقليدية» (وايت 2017).

«وتشكل صحافة المواطن منبراً مهماً للتعبير عن أنفسهم، وبالتالي تحولهم الى مؤلفين دون تدريب أو خبرة محددة، وبات بإمكان المواطنين العاديين أن يصبحوا صحافيين، يمارسون هواياتهم أو احتجاجاتهم» (Fuchs 2010, 173-192).

هذا التغير الكبير في وسائل الاعلام أدى إلى تغير في مفهوم حارس البوابة الذي لم يعد ذا تأثير رئيسي على صناعة الرأي العام أو تمرير الرسائل الإعلامية، لأن المواطن الصحافي أصبح بما يمتلك من عشوائية في الأداء قادراً على بث الإشاعات والفوضى، ولذلك أصبح من الضروري دراسة مدى وجود أدوات التنظيم الذاتي وتعميمها على الصفحات الإخبارية الخاصة بالمواطنين لضبط الأداء.

وقام الباحث بوضع فروض الدراسة وتساؤلاتها بالاستعانة بمبادئ نظرية حارس البوابة الإعلامية والتأثيرات التي يتعرض لها القائم بالاتصال، والاستفادة منها في دراسته من خلال ربطها بواقع العمل الصحافي في فلسطين.

ويربط الباحث تساؤلاته وفروضه البحثية برؤية الصحافيين في فلسطين لواقع الالتزام بمعايير وضوابط أدوات التنظيم الذاتي، والكشف عن أهم التأثيرات والضغوط التي يتعرضون لها، من خلال دراسة العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال سواء المهنية منها أو تلك التي لها علاقة بالمجتمع وقيمه أو الخاصة بالجمهور أو العوامل الذاتية التي تم تحديدها بدقة في نظرية حارس البوابة وتستفيد منها الدراسة.

الفصل الثالث: أدوات التنظيم الذاتي

تمهيد:

باتت قضية أخلاقيات الإعلام تثير اهتمام وقلق الكثير من الدول، بحسب سحر فاروق وأمل السيد (2003، 1147) نتيجة التطور المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات التي أوجدت بدورها مشكلات أخلاقية كان من بينها، كما أثبتت بعض الدراسات، تناقص مصداقية وسائل الإعلام.

ونظراً لانتشار ظواهر الممارسات اللامسؤولة في تغطية الأحداث والقضايا المثارة التي أدت إلى وجود حالة من اللاتوازن في عمل المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، بات اللجوء لأدوات التنظيم الذاتي أمراً ملحاً.

ولمواجهة حالة عدم الانضباط التي تعيشها وسائل الإعلام الفلسطينية، ووضع ضوابط لها، تعددت الاجتهادات ما بين إصدار القوانين ومواثيق الشرف والتوجيهات وغيرها.

نستعرض في هذا الفصل المعالجات التشريعية في فلسطين، وأهم أدوات التنظيم الذاتي سواء على مستوى العالم أو فلسطين، لضبط الممارسة الأخلاقية للصحافيين.

المبحث الأول:
أدوات التنظيم الذاتي..
«مدونات السلوك»، و«مجالس الشكاوى»، و«لجان الأخلاقيات»

تنوعت وتعددت الأشكال التي بدأ الصحافيون في إنشائها أو بلورتها لمواجهة إشكالية أخلاقيات المهنة، فبدأت بإنشاء مجالس الصحافة، ثم إصدار والتوافق على مواثيق شرف ملزمة أو اختيارية، ولكن مع تعدد الرؤى، واختلاف التوجهات للصحافيين بادرت العديد من المؤسسات الإعلامية لإصدار مذكرات أو مدونات السلوك الصحافي الخاص بها، إلى أن وصلنا إلى مدونات خاصة بسلوكيات الصحافيين في تغطية كل حدث وحده.

وتوجِد أدوات التنظيم الذاتي آليات يستطيع من خلالها الصحافيون بلورة الشكل المناسب لحماية أخلاقيات المهنة وصيانتها، بعيداً عن التدخل الحكومي، ومن أشكال أدوات التنظيم الذاتي: مجالس الصحافة، ومواثيق الشرف الصحافي، ونقابات الصحافيين، ومدونات السلوك، والمذكرات التوجيهية، ويضع الصحافيون المعايير والقواعد الأخلاقية الخاصة بالعمل الصحافي للاحتكام اليها.

وتعد أدوات التنظيم الذاتي والتزام الصحافيين بما تتضمنه، محوراً مهماً من محاور

الاستقرار السياسي والمجتمعي وكذلك تطور العمل الصحافي بما يخدم الإنسان ويساهم في تطور المجتمع ورقيه.

التشريعات وتطور الإعلام:

تشكل المواقع على الإنترنت للبعض اختراقا للخصوصية ونشر أخبار دون التحقق من صحتها، خاصة مع انتشار الصحافة الإلكترونية والمدونات وغيرها، وعدم وجود أي ضوابط أو أخلاقيات تحكم عمل تلك المواقع بحسب (Linehan 2010)، وبنسب متفاوتة بين دول العالم المتقدم والعالم الثالث.

«ومع ازدياد استخدام شبكة الانترنت في العالم، وتحقيقها ثورة في تبادل المعلومات، اتخذت بعض الدول إجراءات مشددة لإحكام سيطرتها ومراقبة مواطنيها، أما الديمقراطيات الغربية فسمحت بمراقبة الإنترنت بدعوى محاربة الإرهاب» (علم الدين 2008، 311).

وطفت الى السطح مشكلة عدم وجود تشريعات كضابط للممارسة في وسائل الإعلام تواكب التطورات التكنولوجية الهائلة من ظهور وسائل الإعلام الجديد وما رافقها من انتشار لصحافة المواطن.

ويرى خالد محمد غازي (2009) أن تباعد المسافة بين طرفي الثنائية القوانين ومواثيق الشرف، جعل المجتمع في أزمة، ولكن حالة الخروج على القيم والأخلاقيات والآداب العامة في وسائل الإعلام الحديثة، (...) تفرض الدمج بين ثنائية القوانين مع مواثيق الشرف، فالمفترض أن القوانين تحمي مواثيق الشرف، وأن مواثيق الشرف تكمل القوانين.

واختلفت المعالجات التشريعية لتنظيم عمل وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن في دول العالم، ففي حين شهدت بعض دول العالم إصدار تشريعات تنظم وتضبط عملية النشر الإلكتروني، اكتفت دول أخرى بالتشريعات التي تنظم وسائل الإعلام التقليدية.

وعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قامت الحكومة الأمريكية وبعض المواقع الخاصة على الإنترنت بإزالة معلومات عن المصانع الكيمائية والمواد الكيميائية المنتجة فيها، والقواعد العسكرية وغيرها من المعلومات الحساسة من شبكة الانترنت (علم الدين 2008، 287).

وتعددت التدخلات التشريعية الأمريكية لفرض الرقابة على الإنترنت بدءاً بقانون سرية الاتصالات الإلكترونية لعام 1986، ثم قانون إصلاح الاتصالات لعام 1994، وقانون لياقة الاتصالات لعام 1996 لإيجاد تنظيم قانوني للتعامل مع المحتويات التي تتضمنها شبكات الإنترنت، وقانون حقوق الطبع الرقمية لعام 1998، وقانون حماية الأطفال من الإنترنت لعام 2000، وانتهاء بقانون مكافحة الإرهاب لعام 2001، ولعل أكثر القوانين إثارة للجدل بحسب محمد سعد ابراهيم (2007، 32-35)، هو قانون لياقة الاتصالات الذي عالج حالة التناقض عن مدى مسؤولية الشركات مقدمة خدمات الإنترنت عن التشهير، واستهدف القانون حماية القصر من الاتصال الفاحش أو الخليع أو الداعر أو غير اللائق، كما ألزم قانون حماية الطفل من الإنترنت المدارس والمكتبات باستخدام تكنولوجيا الإعاقة لحماية

المراهقين من المواد التي تتسم بالفسق، ومما سبق يتبين أن التدخلات التشريعية الأمريكية حسمت الجدل حول مسؤولية الشركات مقدمة خدمات الإنترنت، وحفزتها على ممارسة دور رقابي وتحريري للإفلات من مسؤولية التشهير، ومن ثم دعمت الاتجاه المؤيد لآليات التنظيم الذاتي الطوعي كبديل للتنظيم القانوني والعقوبات الرسمية القسرية.

واستبعدت المملكة المتحدة (بريطانيا) -كما ورد في ورقة الاتصالات البيضاء Communication White Paper التي صدرت في ديسمبر عام 2000، بشأن تنظيم بيئة الاتصال الإلكتروني-، خيار التدخل التشريعي، وأيدت التنظيم الذاتي الطوعي كبديل أكثر فاعلية، سبق ذلك بحسب محمد سعد ابراهيم (2007، 35) تعديل قانون التشهير البريطاني الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 1996 ليؤكد التوجه التشريعي المواكب لتطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وقانون التشهير في مجمله جاء أكثر صرامة وتقييداً مقارنة بقانون لياقة الاتصالات الأمريكي.

وتعتبر ألمانيا من الدول الأوروبية النشطة التي تدخلت لتنظيم محتويات الإنترنت لمنع التشهير والمحتويات التي تعتبر غير لائقة، فقد منع الدستور الألماني بعد الحرب العالمية الثانية بث أو نشر أو حتى الإشارة إلى المواد المنادية بالنازية، ولكن ظهور الإنترنت، وازدياد المواقع الموجهة عبر العالم، وخطورة التشهير وتمجيد النازية، دفعت السلطات الألمانية عام 1997 إلى وضع قانون خاص للإنترنت باسم German Internet Decency Act، الذي نظم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبذلك، أصبحت بالإمكان مواجهة التحديات المحلية المتعلقة بالإنترنت (Seawell 1998)

أما الدول العربية، فقد أخضع بعضها الإنترنت للقوانين، وما زال البعض الآخر يدرس آليات إخضاع الصحافة الإلكترونية للتشريعات والقوانين، ففي الأردن صدر قرار دائرة المطبوعات والنشر في 22-9-2007 بإخضاع المواقع والصحافة الإلكترونية لرقابة الدائرة والإشراف عليها ومتابعة التجاوزات التي تصدر عن المواقع المسيئة بحسب محمود علم الدين (2008، 290)، ولكن قرار دائرة المطبوعات لم يعجب أصحاب المواقع الإلكترونية الذين تظلموا لدى المحاكم الأردنية إلى أن صدر قرار محكمة التمييز الأردنية في شهر كانون الثاني 2010 الذي يقضي باعتبار المواقع الإلكترونية مطبوعة تخضع لقانون المطبوعات والنشر.

وتعد أغلب قوانين المطبوعات العربية قديمة، ولا تواكب المعايير الدولية لحرية التعبير وتطورات ثورة تكنولوجيا المعلومات، كما أن أغلب الدول العربية تعتمد على ردود الأفعال Reactive Approach تجاه تطورات التكنولوجيا، ومثال ذلك قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين وفي الأردن، كما يرى يحيى شقير (2017) ذلك، ويعلله بأن الحكومات تستسهل إقرار قانون أو تعديل قانون قائم على القيام بأفعال إيجابية Proactive Approach للتثقيف والتدريب.

وفي السياق، لجأت بعض الدول العربية الى اتجاه آخر نحو حجب بعض المواقع الإلكترونية مثل المواقع الإباحية أو السياسية المعارضة وغير ذلك مثل تونس والبحرين والسعودية، إضافة إلى شروعها في التحضير لإصدار قوانين تنظم الصحافة الإلكترونية.

فلسطين والمعالجات التشريعية:

رغم إصدار قانون النشر والمطبوعات الفلسطيني لعام 1995، إلا أنه لم يأخذ بالاعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة في ذاك الوقت مثل الصحافة الإلكترونية وصحافة المواطن وكافة أشكال الإعلام الإلكتروني التي كانت قد بدأت في الظهور، ولم يصدر إلى الآن قانون يتعلق بالمرئي والمسموع بل يتم التعامل في هذا الموضوع من خلال لائحة تنفيذية تتعلق بإجراءات ورسوم التراخيص في عام 2003.

وجاءت نصوص قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 في جزء منها مقيدة للحريات خاصة في تحميل رئيس التحرير المسؤولية عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها، واعتبار مالك المطبوعة وكاتب المقال الذي نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه، فعلى سبيل المثال تنص المادة 37 على أنه يحظر على المطبوعة أن تنشر المقالات أو الأخبار التي يقصد منها زعزعة الثقة بالعملة الوطنية، وهي عبارة فضفاضة تقبل التأويل ما جعل الصحافيين يرفضون القانون، ورغم ذلك ينظم القانون إلى حد ما العلاقة بين المؤسسات الصحافية والصحافيين والسلطة الفلسطينية ويحرم القذف والتشهير، ولكنه لم يتطرق صراحة للإعلام الإلكتروني بأشكاله المختلفة باعتبار أن صدور القانون جاء في بدايات ظهور الإنترنت في المنطقة العربية.

مسودات قوانين

عكفت نقابة الصحافيين الفلسطينيين بالتعاون مع مركز تطوير الإعلام – بيرزيت على إصدار مسودة مشروع قانون نقابة الصحافيين، وتقديم تعديلات على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، ومشروع قانون المجلس الاعلى للاعلام، ومشروع قانون المطبوعات والنشر – معدل، ومشروع قانون المرئي والمسموع (http://mdc.birzeit.edu/).

قانون الجرائم الإلكترونية

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية الذي أثار الصحافيين ورفضته المؤسسات المدنية.

ولاقى إصدار قانون الجرائم الإلكترونية، معارضة حقوقية واسعة، لخطورته على الحريات العامة، بسبب تضمنه نصوصا فضفاضة حول النشر على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت عامة، لما فيه من تشريع للتنصت على كل ما يتم نشره بالإنترنت، كما يتيح القانون مراقبة وتخزين بيانات المستخدمين لمدة 3 سنوات، بما في ذلك إجبار الشركات المزودة للإنترنت على التعاون مع الجهات الأمنية للسلطة، ويخول السلطة بحجب المواقع الإلكترونية (http://ichr.ps/ar/1m).

وخاطبت نقابة الصحافيين الفلسطينيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في رسالة عاجلة طالبتا فيها بضرورة الوقف الفوري

لتطبيق القرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية، وإعادته للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها نقابة الصحافيين والشركات المزودة للإنترنت، بهدف تعديله بما ينسجم والقانون الأساسي الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين في اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها، وبما يوفر حماية حقيقية لخصوصية المواطنين وحرمة حياتهم الخاصة التي ترتبط بالكرامة الإنسانية للإنسان الفلسطيني.

قانون المطبوعات والنشر

وقام مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته بتاريخ 10-10-2017 بإحالة مشروع قرار بقانون المطبوعات والنشر، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته وإبداء الملاحظات بشأنه، تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء واتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسات مقبلة. (http://www.palestinecabinet.gov.ps)

التنظيم الذاتي:

إن مفهوم أخلاقيات الصحافة ليس مفهوماً حديثاً، فظهوره يعود إلى عام 1916 في السويد حيث تشكلت البدايات الأولى، ثم انتقلت الفكرة إلى فرنسا التي سعت لوضع ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحافية بعد الحرب العالمية الأولى، وانتقلت محاولات وضع مواثيق شرف إلى بقية دول العالم (شاكر 2011، 107).

وتحدد نرمين الأزرق (2008، 109) عدة آليات يستطيع من خلالها الصحافيون حماية أخلاقيات المهنة وصيانتها، وضمان عدم التدخل الحكومي في الجسم الصحافي أو القطاع الإعلامي من خلال فكرة التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، وتتمثل تلك الآليات في: مجالس الصحافة، والأمبودسمان وهو محامي الشعب الذي يتلقى شكاوى الشعب ضد الصحف، ونقابات الصحافيين، ومواثيق الشرف الصحافي، وهي تعتمد على القواعد الأخلاقية التي تختلف عن القواعد التشريعية في كونها لا تعترف بجزاءات جنائية، وإنما تعترف بالجزاءات التأديبية أو الإدارية.

ويلقى نموذج التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام رواجاً شعبياً في أوروبا، تزايد معه عدد مجالس الصحافة(HULIN 2013)

ولجأت وسائل الإعلام إلى أدوات التنظيم الذاتي للحد من تدخل الحكومات في عملها، فقامت بإنشاء مجالس الصحافة وإصدار مواثيق شرف ومدونات السلوك الصحافي وغير ذلك.

والتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة: هو التوجيهات أو القواعد والمبادئ التي يضعها الصحافيون بأنفسهم أو المؤسسات الإعلامية من أجل الاسترشاد والالتزام بها كمحددات للعمل الصحافي، وتحظى بإجماع ورضى الصحافيين أو غالبيتهم، وتأخذ عدة أشكال منها مواثيق الشرف، أو مذكرات التوجيه الداخلية في المؤسسات وغيرها.

وتنقسم أشكال التنظيم الذاتي بحسب (شقير 2017) و (Mendel 2017) إلى:

تنظيم مشترك مع الحكومة: كالمجالس التأديبية في النقابات المهنية الصحافية، ومجلس شكاوى الإعلام المرئي والمسموع في الأردن حيث تتيح المادة 4 من قانون الإعلام المرئي والمسموع لمدير هيئة الإعلام تشكيل مجلس يتلقى شكاوى الجمهور على وسائل الإعلام المرئي والمسموع فقط دون الصحف التي يخضع أعضاؤها لقانون نقابة الصحافيين ومجلسه التأديبي.

تنظيم مؤسسي داخلي: مثل محرر القراء Readers' Editor أو كاتب المظالم News Ombudsman، (الذي تقوم به وسائل الإعلام بشكل كامل دون أي خلفية قانونية).

اللوائح التنظيمية: واللوائح التنظيمية لا تخضع لسيطرة وسائل الإعلام وتكون من الحكومات.

تنظيم طوعي مستقل من صناعة الصحافة: مثل مجلس شكاوى الصحافة في سريلانكا أو بريطانيا (Independent Press Standard Organization IPSO).

وفي معظم الديمقراطيات، يستخدم التنظيم الطوعي أو التنظيم المشترك لوسائل الإعلام المطبوعة، في حين يستخدم التنظيم المشترك أو التشريعي للمذيعين (Mendel 2017).

ولمواجهة حالة عدم الالتزام من قبل الصحافيين بمعايير وأخلاقيات العمل المهني، تعددت الأشكال التي عمل الصحافيون على إنشائها، فبدأوا بإنشاء مجالس الصحافة، ثم التوافق على مواثيق شرف ملزمة أو اختيارية، أو إصدار المؤسسات الإعلامية مذكرات أو مدونات سلوك أو توجيهات أخلاقية خاصة بها، إلى أن وصلنا إلى مدونات خاصة بسلوكيات الصحافيين في تغطية كل حدث وحده.

مجالس الصحافة:

عرف العالم مجالس الصحافة من بداية القرن الماضي بدءاً من السويد، ومروراً بإيطاليا، وألمانيا وهولندا والبلدان الاسكندنافية، والبوسنة والهرسك وبلغاريا وجورجيا وأرمينيا، ومحاكم شرف الصحافة ومجلس التأديب ببلجيكا، ومع ذلك هناك بلدان لا توجد فيها مجالس صحافية أو توقفت عن العمل، كما هو الحال في النمسا أو فرنسا أو البرتغال.

وفي مصر نشأ المجلس الأعلى للصحافة في 11-5-1975، بقرار من رئيس الجمهورية بحسب ليلى عبد المجيد (2001، 186)، ويجري الإعداد حالياً لاستبدال وزارة الإعلام بالهيئة الوطنية للإعلام كما جرى في تونس التي ألغت وزارة الإعلام وأنشأت بدلاً منها الهيئة الوطنية العليا للإعلام (فودة، 2012).

ولقد نشأت مجالس الصحافة في العالم قبل 80 عاماً، وبذلت وما زالت تبذل جهوداً مضنية من أجل صياغة الجوانب المهنية التي يسعى أعضاؤها إلى تطبيقها أثناء ممارستهم للعملية الإعلامية، ويوجد حالياً بحسب بسام المشاقبة (2012، 164-168) أكثر من خمسين مجلساً للصحافة ولوسائل الإعلام أو هيئات مماثلة أخرى نجدها في كل المناطق تقريباً، ويعنى معظمها بالصحافة في حين يختص عدد قليل منها بالإرسال الإذاعي.

«وتعرف مجالس الصحافة على أنها منظمات تطوعية خاصة تسعى إلى تحسين أداء

الصحافيين ووسائل الاتصال والإعلام من خلال دراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسة الصحافية والإعلامية، وهي تسمح للناس أن ينتقدوا أداء وسائل الإعلام دون تهديد رسمي أو قانوني لوسائل الاتصال والإعلام» (مكاوي 2006، 144).

تصنيفات مجالس الصحافة:

صنّف الخبراء مجالس الصحافة لثلاثة أقسام:

المجالس التي تضم ممثلين للحكومة أو يكون جميع أعضائها من ممثلي الحكومة ويرأسها الوزير المعني.

مجالس يشترك في إنشائها ناشرو الصحف وأصحاب الصحف والصحافيون.

مجالس يمثل فيها الجمهور والمهنة بنسب متفاوتة (المشاقبة 2012، 168).

وتعتبر مجالس الصحافة أكثر الآليات انتشارًا في العالم لضبط الجانب الأخلاقي للمهنة، ولديها سلطة معنوية تجاه الصحافيين، وتقدم تقارير دورية حول مدى احترام أخلاقيات الصحافة مع مراعاة الحق في التعبير من جهة، واستبعاد الأحكام القضائية التي قد يُنظر إليها كتضييق على الممارسة الإعلامية من جهة أخرى، وتنتشر هذه المجالس في عدّة دول متقدّمة كإيطاليا، وسويسرا، وألمانيا، وبريطانيا، وكذلك في بعض الدول العربية كمصر التي عملت على تشكيل المجلس الأعلى للصحافة الذي تتجاوز مهامه ضبط الممارسة الأخلاقية الى اختيار قيادات المؤسسات الإعلامية القومية بحسب (عزام 2014)، وعملت دولة المغرب على تشكيل مجلس للصحافة من المهنيين بعيداً عن الدولة، وعملت تونس كذلك على تشكيل هذا المجلس.

ويثير عدد من الكتاب والباحثين بحسب شيرين خليفة (2015)، وإسماعيل عزام (2014)، تساؤلات حول مصادر تمويل هذه المجالس سواء من الدولة مباشرة أو من خلال النقابات، أو من خلال الغرامات كالسويد، وجميعها تشكل علامات استفهام عن مدى استمراريتها واستقلاليتها ونزاهتها في ضبط الممارسة الأخلاقية.

ورغم تلك التساؤلات، إلا أن بعض مجالس الصحافة اتسمت بالفعالية، فقد أدان المجلس الأسترالي للصحافة مقالاً نشر في جريدة «ديلي تيليغراف الأسترالية» واعتبره خرقًا لأخلاقيات الصحافة التي عليها أن تبتعد عن كل ما يسيء إلى الدين والعرق واللغة؛ بسبب احتوائه على اتهامات بحق ديانة بأكملها جراء ضلوع بعض الأشخاص في عملية سرقة، حيث أشار المقال إلى أنهم مسلمون في حين كان من الممكن الحديث عن أنهم متشددون (عزام، 2014).

مهام مجالس الصحافة:

تعمل مجالس الصحافة على القيام بالعديد من المهام وهي بحسب حسن عماد مكاوي (2006، 144-145):

التأكد من صدق الأخبار التي تغطيها وسائل الإعلام.

العمل على تقليل قضايا القذف الموجهة ضد وسائل الإعلام وحل مشكلات الجمهور.

تدعيم المصداقية في عمل وسائل الإعلام.

إتاحة ردود فعل الجمهور حيال الرسائل التي يتلقونها.

إحاطة الناس علماً بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في خدمة المجتمع.

تدعيم حرية الإعلام والصحافة من خلال الحرص على العدالة وتحسين أداء وسائل الإعلام.

حماية وسائل الإعلام من الرقابة.

ويعمل المجلس الأعلى للصحافة بحسب إسماعيل عزام (2014) على تشييد جسور الثقة بين المواطن والصحافي دون اللجوء إلى المحاكم، حيث تعمل مجالس الصحافة على نشر أحكامها في وسائل الإعلام التي ارتكبت الخرق، كي تشكل وسيلة رادعة على المدى البعيد.

وتتمثل أهداف مجالس الصحافة في حماية الجمهور، وحماية الصحافيين، ولعب دور الوسيط بين الاثنين.

محامي الشعب (الأمبودسمان)

يهدف نظام الأمبودسمان إلى إزالة الحواجز بين القراء والصحافة، ونشأت فكرة الأمبودسمان في السويد عام 1809 لبحث شكاوى المواطنين ضد الحكومة، وانتقل المفهوم إلى وسائل الإعلام ليعني الشخص الذي يقوم بتلقي شكاوى القراء ضد الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون وإجراء المصالحة بين الصحف والقراء، ويعمل الأمبودسمان عادة بشكل متكامل مع مجالس الصحافة ويصدر توصيته بعد بحث الشكاوى وتتضمن نوعاً من العلاج للموقف أو الاستجابة لتصحيح الخطأ أو توضيح المعلومات أو يطلب من رئيس التحرير نشر اعتذار للمواطن (صالح 2000، 5-42).

مفوضية الشكاوى الصحافية في بريطانيا:

وفي بريطانيا، شكل الصحافيون مفوضية الشكاوى الصحافية (Press Complaints Commission) منذ عام 1990، لتكون منبراً لحل الخلافات بين الجمهور العام والصحف وفقا لأحكام "مدونة الممارسة الصحافية" (The Editors' Code of Practice). ويرجع تاريخ مدونة السلوك بحسب أحمد زكي عثمان (2015) إلى عام 1936 بجهود بذلها "اتحاد الصحافيين البريطانيين"، الذي تأسس عام 1907 وتبلغ عضويته الآن نحو 40 ألف صحافي، وبلور الاتحاد مدونة للأخلاق الصحافية سرعان ما تطورت لتشكل العمود الفقري لأسلوب التنظيم الذاتي منذ عام 1953.

"وبعد مرور نحو عامين من صدور تقرير القاضي ليفيسون في أواخر 2012، تأسس تنظيم ذاتي جديد هو "منظمة معايير الصحافة المستقلة" (https://www.ipso.co.uk/about-ipso) (IPSO) بدلاً من "مفوضية الشكاوى الصحافية"، ويعتمد التنظيم الأخير في عمله على بنود "مدونة الممارسة الصحافية" نفسها" (عثمان 2015).

مفهوم ونشأة مواثيق الشرف:

مواثيق الشرف الأخلاقية هي عبارة عن أفكار تطوعية ذاتية يكون مستوى الالتزام بها من قبل العاملين في حقل الإعلام إجبارياً أحياناً، ولكن الصفة الغالبة أنها مواثيق اختيارية تهدف إلى تحسين الأداء الإعلامي وتوجيه المؤسسات الإعلامية نحو القضايا الوطنية.

وتحبذ اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الاتجاه الاختياري لوضع قواعد السلوك الأخلاقي من جانب المهنيين أنفسهم، بما يعزز إمكانية التنظيم الذاتي للمهنة، وبدون تدخل أطراف خارجية فيها، كما يذكر محمد بخيت (2001، 144-145)، وتتنوع أشكال هذه المواثيق ما بين مواثيق خاصة بوسائل الإعلام جميعها، وأخرى خاصة بوسيلة محددة أو بعض الجوانب فيها، كما يتنوع القائمون على صياغة هذه المواثيق، فهناك المواثيق التي يضعها العاملون في الصحافة «طواعية»، وهناك مواثيق تفرض على المهنة من خارجها.

بدأت فكرة المواثيق الأخلاقية في بدايات القرن العشرين مع ظهور بعض الحركات التي أظهرت مساوئ الليبرالية والرأسمالية، و«تهدف مواثيق الشرف إلى تنمية التضامن داخل الجماعات المهنية، والى الحفاظ على مكانة المهنة وزيادة مصداقيتها، بالإضافة إلى حماية الأفراد والجمهور ورفع مستوى الوعي الأخلاقي للصحافيين، ومحاولة التصدي لتدخل الدولة في مجال الإعلام عن طريق التنظيم الذاتي للمهنة» (Raymer 2004, 162-163).

ويرى الكثير من المؤرخين أن أول ميثاق أخلاقي هو ذلك الذي أصدرته رابطة المحررين في ولاية كانساس الأمريكية عام 1910م (عبد المجيد 2005، 233) .

ويعود ظهور أول المواثيق الأخلاقية إلى عام 1916م في السويد، وفي فرنسا عام 1918م، ثم بدأ تدوين قواعد السلوك المهني للمرة الأولى في بداية العشرينيات من هذا القرن، وهناك الآن بحسب سليمان صالح (2005، 129) أكثر من 50 دولة فقط من بين 200 دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري تعتمد مواثيق لأخلاقيات المهنة.

وشهد النصف الثاني من القرن الماضي انتشار مواثيق الشرف في العديد من دول العالم، فقد انتشرت في الهند عام 1958، وفي أستراليا وأمريكا وانجلترا عام 1975.

وحددت مواثيق الشرف مجموعة من القيم الأساسية التي طرحت في كثير من الأحيان من خلال نظرية المسؤولية الاجتماعية التي اعتبرت هذه المواثيق أحد الأساليب التي يلتزم من خلالها الصحافيون بتنفيذ ما جاء فيها، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق مصالح المجتمع والتزامهم بالأخلاقيات المهنية التي تتجسد في بعض القيم؛ مثل العدالة والأمانة والفصل بين الخبر والرأي والدقة والموضوعية والحياد وتصحيح الخطأ (Richard 2001, 14).

ويعرف محمد عبد الحميد (2012، 88) مواثيق الشرف الصحافي بأنها: «عبارة عن قواعد للسلوك المهني وآداب مهنة الصحافة؛ تهتم بتنظيم الجانب الأخلاقي لممارسة مهنة الصحافة، وتعد مواثيق الشرف الصحافي بمثابة بوصلة ذاتيّة توجه قرارات الصحافيين

في مختلف المواقف التي يواجهونها أثناء عملهم، وتعد مرشدًا أخلاقيًا لهم وتعليميًا، وتقوم على فلسفة حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة، ودفع الصحافيين إلى ترسيخ القواعد الأخلاقية للمهنة».

وتعد مواثيق أخلاقيات المهنة ضرورة للإعلاميين ولتنظيماتهم المهنية بحسب ليلى عبد المجيد (2005، 233)، لأنها تعمل على صياغة العلاقة بين الإعلاميين والمجتمع، فمواثيق أخلاقيات المهنة ترشد الصحافيين وتساعدهم على إصدار الحكم الصحيح في عملهم الذي يؤثر في حياة الناس.

في السياق قامت العديد من الصحف بصياغة مواثيق أخلاقية تحكم سلوك العاملين فيها، وتشمل سياسات تتعلق بقبول الهدايا أو تكليفات خارج الدوام الرسمي، إضافة إلى إرشادات تخص اصطدام المصالح، ومن يخالف هذه التعليمات من المحتمل أن يواجه الطرد (ريتش 2002، 456). وتلتزم الصحافة وفقًا لمواثيق الشرف بمجموعة من المعايير المهنية، تتعلق بالحفاظ على أسرار المهنة، وعدم الانحياز لأي طرف على خلفية الدين أو العرق أو النوع أو اللون او الجنسية، والابتعاد عن كل ما من شأنه إكراه الصحافي على الحصول على منفعة خاصة أو الاضرار بزملاء العمل، وحماية مصادر المعلومات، والدقة وعدم اجتزاء الأحداث أو الروايات، إضافة إلى احترام الآداب العامة والذوق العام، وحماية سمعة الأفراد والالتزام بتصحيح الأخطاء، ونشر الردود.

وتحظر مواثيق الشرف استغلال أو تهديد المواطنين، واستخدام الغرائز للترويج بما يخالف ما أقره المجتمع من مبادئ وقيم.

وينبغي على الصحافي أن يهتم بعرض الصور والعناوين بطريقة مناسبة لا تخل بالمعنى العام، وعدم التلاعب في المحتوى، وأن يكون الصحافي مسؤولًا تجاه نفسه وزملائه وأفراد المجتمع، وألا يتسبب في أضرار لأي طرف من الأطراف من خلال مخالفة هذه القيم (Josph and Robert 2002, 510).

ويتزايد عدد مواثيق الشرف في دول العالم المختلفة وعلى مستوى المؤسسات الصحافية المختلفة، وبحسب هبة أمين شاهين (2003، 837)، تمتلك أكثر من 350 منظمة مهنية في بريطانيا مواثيق خاصة.

وتحدد المواثيق الصحافية عدداً من المسؤوليات والالتزامات التي ينبغي أن يدركها الصحافي ويمارس مهامه في إطارها، وهذه المسؤوليات تتحدد في مسؤولية الصحافي نحو مهنة الصحافة، ونحو الأفراد، ومصادر المعلومات، والدولة، والمجتمع، والسلطات السياسية، والمسؤوليات الإنسانية لوسائل الإعلام وغيرها.

وتصنف عبير محمود (2012، 117) أهداف مواثيق الشرف إلى ما يلي:

حماية الجمهور من أي استخدام غير مسؤول للاتصال أو ضد الأغراض الاجتماعية له أو استخدامه للدعاية.

حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا -بأي شكل من الأشكال- إلى قوة لا تقدر مسؤولياتها، أو يتعرضوا للإذلال أو لأي ضغط ليقولوا أو يفعلوا غير ما تمليه عليهم ضمائرهم.

التأكيد على حق الصحافيين في الحصول في كل وقت على كل المعلومات، عدا الظروف المتصلة بالأمن القومي.

تطوير مجموعة شاملة من المبادئ والمعايير لممارسة الصحافة في عصر وسائل الإعلام العالمية التي فرضت أشكالاً جديدةً من الإعلام وتكنولوجيا الاتصال التي تتطور بسرعة وتسمح بنشر المعلومات بشكل سريع.

أنواع مواثيق الشرف:

تنقسم مواثيق الشرف إلى نوعين بحسب الين وفوس (Allen and Voss 1997, 5-6):

مواثيق شرف إجبارية (إلزامية): فهي تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالف ما جاء بها من معايير للسلوك المهني أو ينتهكها، ويدخل في هذا الاحتقار أو التأنيب العام أو الوقف عن مزاولة المهنة.

مواثيق شرف اختيارية: أي تقوم على أساس رغبة وإرادة العاملين في المهنة بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل، وتعد هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي لها.

السياسات التحريرية وأدوات التنظيم الذاتي:

بعض وسائل الإعلام العالمية دأبت على تضمين مواثيق الشرف ومدونات السلوك ضمن سياساتها التحريرية، أي أنها تعتمدها ضمن توجيهات وتعليمات السياسة التحريرية ليس فقط كمبادئ عامة وإنما كمبادئ تفصيلية ومعمقة.

وقامت وسائل الإعلام العالمية بتفصيل المبادئ الأخلاقية والمعايير والتوجيهات والتعليمات للصحافيين لكيفية التعامل مع كافة الظروف سواء الحروب، أو مناطق الصراع، أو الكوارث الطبيعية، أو الانتخابات وغيرها ضمن سياساتها التحريرية لتكون دليلاً إعلامياً شاملاً.

فعلى سبيل المثال تقوم وكالات الأنباء الكبرى مثل رويترز، وفرانس برس بتجديد كتاب الممارسة الصحافية أو الدليل الإعلامي وتطويره بشكل دوري كل سنة أو عدة سنوات على الأكثر ليتناسب مع مجريات وتطورات الأحداث في العالم.

رويترز:

أوردت وكالة الأنباء البريطانية «رويترز» المبادئ الاخلاقية والتوجيهات والتعليمات التي تعتمدها في عملها الصحافي ضمن كتاب مفصل، بينما تحدثت في تاريخ مبادئ الثقة عن مجموعة من المبادئ التي أنشئت بموجبها وهي كالتالي: (https://agency.reuters.com/1)

أن تومسون رويترز لن تخضع لأي مصلحة أو جماعة أو فصيل واحد.

الحفاظ التام على النزاهة والاستقلال والتحرر.

تقديم خدمات إخبارية غير منحازة وموثوق بها إلى الصحف ووكالات الأنباء والمذيعين وغيرهم

من المشتركين في وسائل الإعلام، وإلى الشركات والمؤسسات والمؤسسات والأفراد وغيرهم.
إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح العديدة التي تخدمها بالإضافة إلى مصالح وسائل الإعلام.

ميثاق وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس):

تضمن ميثاق وكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس» أو (أ.ف.ب) الذي جاء بعنوان أصول وأخلاقيات العمل التحريري شرحا مفصلاً ومعمقاً لآلية عمل الصحافيين في الوكالة والمبادئ الأخلاقية الواجب الإلتزام بها وكيفية التعامل مع الأحداث.

واشتمل ميثاق فرانس برس على عدة بنود عامة كالتالي:

فرانس برس وكالة أنباء تتمثل مهمتها في توفير أخبار دقيقة ونزيهة وجديرة بالثقة حول أحداث العالم كله، وهي تمثل، من خلال العاملين فيها، تنوع اللغات والثقافات.

واجب وكالة فرانس برس البحث بموضوعية عن حقيقة الوقائع، ونشر المعلومات التي يتم التحقق منها نصّاً وتصويراً فوتوغرافيّاً وعبر الفيديو والرسوم البيانية وغيرها.

وكالة فرانس برس مستقلة ومتحررة من أي تأثير سياسي أو تجاري أو عقائدي، الأمر الذي يكفله نظامها الأساسي.

وكالة فرانس برس تدافع عن حرية التعبير، وحق الصحافيين في ممارسة مهنتهم دون ترهيب، ودون التعرض للمس بحرياتهم أو بسلامتهم الجسدية.

تلتزم وكالة فرانس برس بحماية سلامة جميع العاملين معها.

ترفض وكالة فرانس برس أي تمييز، سواء على أساس الأصل، أو الجنس، أو الجنسية، أو الميول الجنسية، أو الرأي، أو أي عامل آخر. (https://www.afp.com/en)

العالم العربي

وخلال انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية في القاهرة، صدر أول ميثاق شرف عربي لمهنة الصحافة في أبريل عام 1953م، وقد أقر المؤتمر بحسب محمد عبد الحميد (2012، 91) بإجماع الآراء ميثاق الصحافة العربية الذي حوى 6 مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة والحصانة الصحافية للصحافيين وغيرها.

ويشير بسام المشاقبة (2012، 73) إلى أن مصر عرفت مواثيق الشرف خلال عام 1960، وكانت أول دولة عربية، وعلى ضوء ذلك انبثق دستور الاتحاد العام للصحافيين العرب.

وقرر مجلس جامعة الدول العربية الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية بشأن ميثاق الشرف الإعلامي الذي أتى تنفيذاً لميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة بالدار البيضاء في 1965/9/15م (أرشيف 2010).

وأوصى الاتحاد العام للصحافيين العرب عام 1976م، خلال اجتماع له، بحسب شيرين خليفة (2015، 98) بتحقيق ما تسمى المبادئ الأساسية لحرية الصحافة، ودعا لتوفير الحريات العامة للرأي العام العربي بصفة عامة وللمؤسسات أو الجهات الإعلامية بصفة خاصة مع التركيز على أن هذه المبادئ ستقوم على أساس حماية الصحافة، واعتبر المجتمعون حرية

الصحافة إحدى المسائل المهمة للشعوب العربية.

ويشير عبد الله زلطة (2003، 120) إلى أن آخر ميثاق شرف صدر في مصر كان ميثاق الشرف الصحافي الذي أقرته الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين في 1996م، وأصدره المجلس الأعلى للصحافة في أبريل 1998م.

وفي فلسطين: تحدثت بعض وسائل الإعلام الفلسطينية عن وجود مدونات أو تعليمات للسلوك الصحافي الأخلاقي، ولكنها اعتبرتها مدونات خاصة ولم تعمل على نشرها، واكتفت بتعميمها على العاملين فيها.

توجد تعليمات مكتوبة فيما يتعلق بعمل المحررين سواء التعليمات التي تتعلق بالسياسة التحريرية أو السياسة العامة وغير ذلك من المذكرات الهادفة للالتزام بمعايير مهنة الصحافة (دوحان 2015، 75).

مواثيق الشرف والاعلام الجديد:

في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي سهل الوصول للمعلومات والأخبار، تبرز أهمية المصداقية والأخلاق المهنية في نشر تلك المعلومات حتى لا يتم التعرض لحريات وخصوصيات الناس والملكية الفردية أو الفكرية للآخرين (Osborn 2001)

ولمواجهة أزمة مصداقية وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن، ظهرت الكثير من المبادرات من قبل الصحافيين للتصدي لظاهرة التجاوزات المهنية والحد منها، ومنع أي تدخلات حكومية في عمل وسائل الإعلام.

في أوروبا، أنشئت عام 1995 مؤسسة شبكة الأخلاقيات EthicNet وشملت 30 بلداً أوروبياً، لتحدد مجموعة من المصطلحات والمعايير لعمل الصحافة الإلكترونية، وفي عام 2008م وبالتعاون بين قسم الصحافة والإعلام في جامعة كامبيري بفنلندا، واليونسكو والمنظمة الدولية للصحافيين وبتمويل من Helsingin Sanomat Foundation تم تطوير مشروع أخلاقيات الصحافة الإلكترونية في أوروبا بمشاركة 50 بلداً، واتفق على عدد من النقاط من بينها مراجعة تلك الدول لقوانينها، وأوصى بعمل أنظمة محاسبة وسائل الإعلام ليشمل العالم كله (http://ethicnet.uta.fi/).

وحدد المؤتمر مجموعة من الضوابط الأخلاقية لعمل المدونات والصحافة الإلكترونية من ضمنها تفعيل القوانين لحماية الخصوصية والملكية الفكرية وغيرها من المعايير الخاصة بالدقة والموضوعية والمصادر والهدايا والتوضيح والشفافية.

وسادت حالة من القلق الصحافيين في الولايات المتحدة تجاه معايير المصداقية والموثوقية من المعلومات عبر الإنترنت لصعوبة التحقق من الوقائع التي تأتي عبر الإنترنت في العالم بحسب جوسف (JOSEPH 2006, 925-947)، ما دعا عدداً منهم للتجمع في فلوريدا بالولايات المتحدة، من مختلف المؤسسات الممثلة للمواقع الإخبارية على النت في مؤتمر تحت عنوان «أخلاقيات الصحافة على الإنترنت» بمعهد بوينتر في آب 2006، وخرجوا بمجموعة

من المبادئ والتوجيهات الخاصة بالمصداقية والدقة والشفافية والاستقلال، والتفريق بين الخبر والرأي، والتعليق من قبل المستخدمين وغيرها (http://www.poynter.org).

وفي بعض الدول العربية لم يتم حتى الآن إصدار مواثيق شرف خاصة بعمل الصحافة الالكترونية، واكتفت بمواثيق الشرف الخاصة بعمل الصحافيين بشكل عام، وهو ما دفع د. ماجد تربان في تصوره لمقترح لتطوير الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، للدعوة إلى وضع ميثاق شرف لأخلاقيات مهنة الصحافة الإلكترونية، ووضع حد لقرصنة المعلومات وعمليات السطو على حقوق التأليف والنشر وملاحقتها قانونياً. علما انه في فلسطين يوجد مدونتي سلوك خاصة بالمواطنين ونشطاء التواصل الاجتماعي صدرتا عن مركز تطوير الاعلام وائتلاف أمان.

وكان أول ميثاق شرف مهني للعاملين في الصحافة الإلكترونية بحسب فيصل أبو عيشة (2010، 267-268) وضعته هيئة تحرير راديو عمان نت، ونص الميثاق على العديد من البنود أهمها: يجب على الصحافي الإلكتروني السعي للحصول على الحقيقة وتقديم الأخبار بدقة، وعدم التلاعب بالصور والأصوات، وعدم سرقة المواد الصحافية، والكشف عن مصدر المعلومات بوضوح، وغيرها من البنود التي تشابهت في كثير منها مع ما هو منصوص عليه في مواثيق الشرف الصحافية التقليدية، كما وقام الصحافي أحمد عبد الهادي رئيس تحرير جريدة شباب مصر الإلكترونية بتأسيس اتحاد دولي للصحافة الإلكترونية في القاهرة وهي منظمة دولية تحت التأسيس يتم تجهيزها، وتستهدف الحفاظ على الملكية الفكرية والمالية للأعضاء.

مدونات السلوك والمذكرات التوجيهية:

ولأن ما يطلق عليه «الإعلام الجديد» تخطى الحدود الجغرافية، فقد بات من الصعوبة لدولة معينة أن تضع قوانين وتطبقها مقارنة بالصحافة المطبوعة المحدد مكان صدورها وحصولها على الترخيص منها، فأصبح الحل البديل اللجوء لأدوات التنظيم الذاتي، التي من بينها مدونات السلوك والمذكرات التوجيهية وتلقى رواجاً في وسائل الإعلام الاجنبية. فالصحف البريطانية عامة توجد بها آليات تنظيم ورقابة داخلية للتحقيق فيما يرد إليها من شكاوى، وتحقق هذه الصحف في الشكاوى بناء على قوانين العمل الصحافي الداخلية التي صاغتها والتي تعرف بـ «إرشادات التحرير» (Editorial Guidelines)، وهذه الإرشادات بحسب أحمد زكي عثمان (2015) عبارة عن ميثاق الشرف الصحافي الخاص بالصحيفة، الذي يحدد بالتفصيل رسالة الصحيفة وطرق تغطيتها والخطوط الحمراء التي لا تتجاوزها. ويختلف اسم «إرشادات تحريرية» حسب الصحيفة، فهي في جارديان «The Guardian's Editorial Code"، وهي في الإندبندنت "مدونة لقواعد السلوك والشكاوى" (Code of conduct and complaints)، وهي في فاينانشيال تايمز "مدونة الممارسة الصحافية" (Editors' Code of Practice) (عثمان 2015).

وتعتبر حادثة التغطية غير الدقيقة في حوار صحيفة جارديان مع المحامية الدولية أمل علم الدين بتاريخ 2 كانون الثاني 2015، عندما عنونت الصحيفة المقابلة بـ «مصر تحذر أمل كلوني من مخاطر الاعتقال»، إلا أن المحامية الأمريكية نفت زعم الصحيفة بأن مسؤولين مصريين هددوا باعتقالها حال دخولها مصر على خلفية دفاعها عن صحافيي قناة الجزيرة. وبتاريخ 6 كانون الثاني2015، نشر محرر القراء بالصحيفة اعتذاراً بشأن الخطأ، بحسب أحمد زكي عثمان (2015) وغيرت الصحيفة من فحوى المقابلة بحذف جملة أن «مسؤولين مصريين حذروا كلوني من الاعتقال».

وعادة ما تنشر مواقع الصحف الأجنبية وخاصة الأوروبية والأمريكية بصورة شبه يومية تصويبات لأي أخطاء قد ترد في تغطية الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية.

مدونات السلوك في وسائل الإعلام الاجنبية:

أصدرت العديد من المؤسسات الإعلامية على شبكة الإنترنت مجموعة من المذكرات التوجيهية ومدونات سلوك بعنوان «أخلاقيات الشبكة» للعاملين فيها، بل وقامت بنشرها أحياناً على مواقعها للجمهور لمواجهة سرعة النقل التي يسعى إليها الصحافي على حساب بعض القيم والأخلاقيات والدقة والمصداقية، كفضائية الجزيرة التي ركزت على ضرورة الحصول على ثقة الناس، ونقل الحقيقة، والإنصاف والعدل، والصدق، والاستقلالية في التغطية الإخبارية، ولوس انجليس تايمز وضعت مجموعة من المعايير منها الدقة، والأمانة، وكيفية التعامل مع المصادر، والهدايا، وحقوق الزمالة في المهنة، وأخبار الجرائم، والتصحيحات والتوضيحات، ووضع الرابط وغيرها.

كما نشر مجلس وسائل الإعلام الجماهيري في فنلندا المبادئ التوجيهية للصحافيين التي تنص على: احترام الحقيقة، وغربلة الحقائق من بين المزاعم والشائعات، وتوخي الأمانة، والتفريق بين الحقائق والآراء، والتحقق بشكل سريع من صحة ودقة المعلومات والصور، والكشف عن الكذب وتصحيح المعلومات الخاطئة.

ونشرت مئات المؤسسات الإعلامية الأمريكية مدونات سلوك ومذكرات توجيهية على مواقعها على الإنترنت منها:

واشنطن بوست:

نشرت صحيفة واشنطن بوست مذكرة توجيهية بعنوان «المبادئ الأخلاقية» تضمنت مجموعة من المبادئ منها:

ينبغي أن يكون هدف الصحافي توفير معلومات صادقة، ويجب الحصول على المعلومات علناً.

يجب مقاربة مصادر المعلومات بشكل انتقادي، ولهذا أهمية خاصة في القضايا المثيرة للجدل، إذ قد يقصد مصدر المعلومات تحقيق مكاسب شخصية أو الإضرار بآخرين.

يمكن نشر الخبر استناداً إلى معلومات محدودة، وينبغي استكمال التقارير المتعلقة بالمواضيع والأحداث حالما تتوفر معلومات جديدة حولها، كما ينبغي متابعة أخبار الأحداث إلى النهاية.

يجب أن يكون الجمهور قادراً على تمييز الحقائق من الآراء والمواد الأخرى المختلفة.
يجب تصحيح المعلومات الخاطئة دون تأخير، ويجب أن تتسجم درجة الاهتمام بالتصحيح مع مدى خطورة الخطأ. (http://asne.org/5)
بينما تناولت الواشنطن بوست في مدونتها السلوكية المنشورة عبر موقعها بعنوان "المعايير والأخلاق" عدة مبادئ بشكل مفصل مثل تضارب المصالح، ودور المراسل، والأخطاء، وإسناد المصادر، والانتحال أو التنكر، والإنصاف، والرأي، والمصلحة الوطنية والمجتمعية.

شيكاغو تريبيون:

ونشرت صحيفة شيكاغو تريبيون مدونتها السلوكية مفصلة، وجاءت بعنوان: «تحرير الأخلاق السياسية»، متضمنة عدداً من المبادئ من ضمنها المصداقية، وتجنب تضارب المصالح، والنزاهة الصحافية، والإنصاف والأمانة، ونظام الهدايا، والتذاكر المجانية، والجوائز، والإعلانات، والنشر.
ويخضع أي عضو في هيئة تحرير شيكاغو تريبيون ينتهك مبادئها إلى إجراءات تأديبية، بما في ذلك توبيخ، أو وقف مؤقت عن العمل، أو إنهاء الخدمة (http://asne.org/6)

نيويورك تايمز:

ونشرت صحيفة نيويورك تايمز مدونتها السلوكية مفصلة، وجاءت بعنوان: مبادئ توجيهية بشأن نزاهتنا»، جاءت مقدمتها كالتالي «من الضروري أن تحافظ صحيفة التايمز وموظفوها على أعلى المعايير الممكنة لضمان عدم قيامنا بأي شيء من شأنه أن يضعف إيمان القراء، والثقة في الأخبار المنشورة لدينا، وهذا يعني أنه يجب على الموظفين أن يكونوا يقظين في تجنب أي نشاط قد يشكل تضارباً فعلياً أو ظاهراً في المصالح، وبالتالي يهددون المكانة الأخلاقية للصحيفة".
وتضمنت مدونة السلوك تأكيداً على أن أي صحافي يقوم بتزوير أي جزء من تقرير إخباري لا يمكن التسامح معه، (وسيؤدي تلقائياً إلى اتخاذ إجراءات تأديبية تصل إلى مرحلة إنهاء الخدمة).
وتضمنت المذكرة التوجيهية لصحيفة نيويورك تايمز 139 عنصراً لكيفية الالتزام بأخلاقيات الصحافة الإلكترونية من ضمنها الالتزام بالقانون، والموضوعية، والدقة، والمصادر، والمصطلحات، ووضع الروابط للإشارة للمصدر وغيرها.
وتضمنت المبادئ التوجيهية لصحيفة نيويورك تايمز تحديد آليات لكيفية العمل من ضمنها موضوعات الاقتباسات، والمصادر، والتحقق من المعلومات،و التصحيحات، وحق الرد، وعدم الكشف عن هوية المصادر مع ذكر الدافع للتصريحات دون الإضرار أو الكشف عنه، وعدم الخداع والتنكر المستمر، وكيفية نشر الصور الفوتوغرافية.
ولمواكبة التطورات التكنولوجية، أصدرت نيويورك تايمز مدونة بعنوان «أخلاقيات المدونات والأعمدة على الإنترنت» لتؤكد على مجموعة من مبادئها، ومحددة ضرورة الالتزام بعدم التحيز العنصري، أو الجنسي، أو الديني، أو السن، أو المنطقة، أو الإعاقة، ومنع خطاب الكراهية، وعدم السماح بالفحش والابتذال بحجة استخدام العامية في التعليقات أو الكتابة للمدونات، وتعديل

التعليقات غير الملتزمة، وتشجيع المعلقين على كتابة أسمائهم الحقيقية، والتمييز بين الرأي والرأي الشخصي غير المؤهل أو غير المبرهن المبني على الحجج والمعلومات الواقعية التي أدت إلى استنتاج الكاتب، وتشجيع التحليل الذكي (www.nytreprints.com) .

أسوشييتدبرس:

نشرت وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية مدونتها السلوكية مفصلة التي جاءت بعنوان: «بيان الأخبار والقيم والمبادئ»، وتضمنت مجموعة من المبادئ والقيم منها الدقة، والأمانة.

وتؤكد أسوشييتدبرس أنه في القرن الحادي والعشرين، الذي باتت الأخبار تنتقل بطرق أكثر من أي وقت مضى (في الطباعة، وعلى الهواء، وعلى شبكة الإنترنت، مع الكلمات والصور والرسومات والأصوات والفيديو)؛ إصرارها على التمسك بأعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي.

وحددت أسوشييتدبرس مجموعة من المبادئ وهي الدقة، وعدم التحيز، وعدم تغيير محتوى الصورة، ونشر أسماء مصادر المعلومات وعدم حجبها إلا عندما تصر على ذلك وتكون معلوماتها حيوية ولا توجد طريقة أخرى للحصول عليها، وعندما يكون المصدر معروفاً وموثوقاً به.

وحددت كيفية التعامل مع المصادر المجهولة، والصوتيات، والتصحيح، والرسومات، والصور، ومجموعة من المبادئ: الحياد، وتضارب المصالح، وتعبيرات الرأي، والمجاملات، وتذاكر مجانية وهدايا. (http://asne.org/ 6)

أدوات التنظيم الذاتي وصحافة المواطن:

ومع انتشار صحافة المواطن عبر ازدياد استعمال تكنولوجيا الاتصال المباشر، يواجه الصحافيون بحسب ريتش (2002، 452)، خيارات محيرة جديدة، ولكن مع تساؤلات عديدة منها: هل يجوز نشر أقوال شخص معين تقرأها من مجموعة إخبارية حتى لو لم يقصد بتلك الأقوال النشر بشكل خاص؟ في ظل تعامل معظم المواثيق الأخلاقية مع سلوك الصحافيين ونشر مواد بشكل مطبوع أو مُذاع.

وباتت صحافة المواطن ممثلة بالمدونات وما تتيحه منصات مواقع التواصل الاجتماعي من خدمات البث المباشر وغيرها مصدراً مهماً للمعلومات، ولكنها لا تخضع في عملها لأي من أدوات التنظيم الذاتي لأن القائمين عليها من المواطنين المتحمسين غير المدركين لأبعاد العمل الصحافي، ولكنها في نفس الوقت أتاحت أمامهم فرصة للتعبير عن آرائهم ونشر معتقداتهم بعيداً عن سطوة رأس المال والسلطة في وسائل الاعلام التقليدية.

ويرى ايدن وايت (2017) «أنه رغم إتاحة منصات الإعلام الاجتماعي المجال للمواطنين للنشر الفوري ، إلا أنه حصلت في الفترة الأخيرة سلسلة من الفضائح، منها الغضب من فرض الرقابة على الصور الشهيرة، والبث المستمر لمشاهد التعذيب والقتل، والشكاوى التي رفعتها الشركات الكبرى إثر نشر إعلاناتها على مواقع الدعوة الى الإرهاب والكراهية والاعتداء الجنسي على الأطفال».

ولمواجهة حالة عدم الانضباط على مواقع التواصل الاجتماعي، ووعد رئيس شركة الفيسبوك في 3 مايو 2017، مارك زوكيربيرغ بتوظيف 3000 من مراجعي المحتوى (بالإضافة إلى الفريق المكلف بعمليات المجتمعات المحلية الذي يبلغ قوامه 4500 شخص)، وذلك بعد موجة الاحتجاجات التي أثارها بث عدد هائل من مقاطع الفيديو فيها تقتيل وانتحارات واغتصابات جماعية، إلا أن ايدن وايت (2017) يرى أن فيسبوك يعدّ ملياري مشترك، وأن أعداد الموظفين القدامى والجدد لا يكفون لأن كل موظف سيكون مسؤولا عن متابعة 250.000 مستخدم، وهو أمر صعب ولن ينعكس إيجابا على ضبط عملية النشر.

إن تحقيق الفيسبوك أرباحاً بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، يتطلب من مسؤوليه التحلي بالمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمعات التي تشترك فيه، وبالتالي التوسع في افتتاح مكاتب فرعية في الدول التي يعمل بها، وتوظيف أعداد كافية من المتخصصين لضبط الممارسات الأخلاقية، والعمل مع المؤسسات المجتمعية لإقرار مواثيق شرف ومدونات سلوك للأعضاء والمشتركين والصفحات الإخبارية تكفل المحاسبة على بث الإشاعات والصور الإباحية والمشاهد الدموية وغيرها.

إن محاربة الصفحات الوهمية تتطلب التعاون مع السلطات المحلية من أجل عدم افتتاح تلك الصفحات، إلا بعد تأكيد الهوية وليس بعد تقديم شكاوى ضد صفحات تكون حققت مرادها ببث الفتنة والإشاعات.

«ورغم فعالية وسائل الإعلام البديل في مواقع التواصل الاجتماعي في نشر آخر المستجدات الإخبارية العالمية والمحلية، إلا أنها وفق نظرية ترتيب الأولويات باتت تمارس عملية تشويش غير متعمدة على عقول الناس وتوجيههم باتجاهات خارج الإطار العام بما يوحي بأن بعض المشاركين في مداخلات عبر مواقع التواصل الإجتماعي يكونون خارج السياق العام أحياناً، أي أن صحافة المواطن تعمل بطريقة غير منظمة وعشوائية وليس ضمن إطارات محددة لتحقيق أهداف محددة من أجل خدمة المجتمع» (Fuchs 2010, 173-192).

وفي فلسطين: تميل بعض الصفحات المحلية الإخبارية التي يديرها مواطنون لتغطية ونقل أخبار متخصصة في مكان محدد، أو في موضوع محدد، وقامت بإصدار تعليمات للمتابعين والأصدقاء بالالتزام بالآداب العامة في نشر التعليقات، ودأبت على حذف عدد من تلك التعليقات كما حدث مع صفحة متابعة أخبار كهرباء رفح (بركة 2017)، بينما دأبت صفحات إخبارية أخرى على نشر الشائعات وبث مواد تحريضية، وقد تم وضعها ضمن عينة الدراسة، ولكن بعد أيام أغلقت هذه الصفحات كلياً، الأمر الذي يدل على عدم الاستمرارية في العمل.

وباتت الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة للسب والقذف والتشهير، وبث الشائعات دون أي رقابة خاصة في ظل تراخي مواقع التواصل الاجتماعي في التعامل مع الشكاوى، وعدم توظيف موظفين محليين للرقابة على المحتوى في ظل تعدد وتنوع الثقافات واختلاف المعاني والإشارات من مجتمع لآخر، وبالتالي بات مطلوباً من مواقع التواصل

الاجتماعي الكبرى وخاصة تويتر وفيسبوك التوسع في عملية ضبط المحتوى لضمان مراعاة الخصوصية، بل يجب إصدار مواثيق شرف ومدونات سلوك للأعضاء وتعميمها ونشرها.

وتعاني صحافة المواطن في مواقع التواصل الاجتماعي من حالة عدم الانضباط والاستخدام الاستخباري من بعض الجهات والمجموعات، مثل بث الإشاعات وإثارة الفتن وغيرها، وبالتالي باتت تلك المنصات أدوات موجهة في عدد قليل منها، بينما تغلب عليها الصفة العشوائية، ما يتطلب فرض أدوات التنظيم الذاتي عليها من أجل الحصول على منتج إعلامي أكثر مسؤولية.

«صحافة المواطن هي الممارسات الإعلامية التي تناقش شروط المواطنة بطريقة معاصرة، وهي تعمل لتفعيل المناقشات الهامة حول الديمقراطية، ولم يعد من الممكن تجاهلها من قبل صناع السياسات، والمنظرين السياسيين أو وسائل الإعلام «(Couldry 2002, 24-31) .

فوسائل الاعلام البديلة الأكثر تنظيماً وإتقانا لنشر المحتوى الهادف يمكنها تحدي الوعي الكاذب، والمساهمة في زيادة الوعي النقدي الذي يؤهل لمجتمع بديل بدون اضطهاد (Sandoval 2009).

نقابة الصحافيين وأدوات التنظيم الذاتي:

صاغت نقابة الصحافيين الفلسطينيين (http://www.pjs.ps/) أهدافها العامة في 15 بندًا، يمكن تلخيصها في تمكين الصحافيين والمؤسسات الصحافية من أداء رسالتهم الإعلامية، وصيانة حرية الرأي والتعبير، وضمان حق الوصول للمعلومات، وكشف الحقائق، والعمل على تطوير القوانين.

وتهدف النقابة إلى الالتزام بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ورفع المستوى المهني للصحافيين، ومواكبة التطورات المهنية وأساليب العمل المبتكرة، والدفاع عن الصحافيين ووسائل الإعلام ضد الانتهاكات التي يتعرضون لها، وكذلك الدفاع عن مصالح الصحافيين النقابية، والمطلبية، والمعنوية، وتوفير الحماية القانونية لهم، وضمان تكافؤ الفرص.

وأصدرت نقابة الصحافيين في عام 2000 ميثاق شرف يتكون من 37 بنداً، يتحدث عن التزام الدقة، والموضوعية، ونقل الأحداث بأمانة، وغيرها من المعايير الأخلاقية، كما أصدرت النقابة في عام 2012 مدونة السلوك الصحافي المكونة من 41 بنداً مقسمة على عدة محاور تتطرق مباشرة وبشكل مفصل ومختصر للمعايير الأخلاقية الواجب على الصحافيين اتباعها، ولكن هذه المحاولات لم تلق نجاحاً في الحد من انتهاك المعايير الأخلاقية من قبل الصحافيين.

وينص ميثاق الشرف الصحافي على الالتزام بالقوانين الفلسطينية، وما ورد في وثيقة الاستقلال عام 1988م وقانون النشر والمطبوعات، والدفاع عن حرية الصحافة، والالتزام

بحق الجمهور في المعرفة، والحصول على المعلومات بالطرق المشروعة، والامتناع عن نشر معلومات غير موثوقة.

وقد خلا ميثاق الشرف الصحافي تمامًا من الحديث عن دور الصحافة في خدمة المجتمع على اعتبار أن جوهر مواثيق الشرف هو الاستناد إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، كما خلا من ذكر تفاصيل مهمة متعلقة بالدقة، والحياد، والشمولية، وتعزيز قيم التسامح والديمقراطية، وهي أساس الحكم الصالح لأي مجتمع (خليفة 2015، 110).

وجاء ميثاق الشرف في بنوده الـ 37 مقتضباً، فقد حدد مبادئ عامة دون أن يتطرق إلى عمق وآليات العمل أو كيفية تعامل الصحافيين مع الأحداث، وهو ما افتقده الميثاق في أحداث الانقسام الفلسطيني، رغم ذكره في بند 24 الالتزام بعدم نشر ما من شأنه التحريض على العنصرية، والتمييز على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الطائفة.

ولتجاوز ضبابية ميثاق الشرف الصحافي، وعدم وجود تفاصيل معمقة، وعدم تطرق الميثاق للعلاقة مع المجتمع والقانون وغيرها من القيم، عملت نقابة الصحافيين الفلسطينيين بالتعاون مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت على إصدار مدونة للسلوك المهني الإعلامي (http://www.pjs.ps/ar/pjs2/code-of-Conduct) تضمنت بعد تعديلها 41 بنداً مقسمة على عدة محاور، إلا أن المدونة لم تنشر على مستوى كبير، واكتفت النقابة بنشرها على موقعها الإلكتروني فقط.

وتنص مدونة السلوك المهني الإعلامي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين في مبادئها العامة على الآتي:

1. الحرية والديمقراطية نهجا، وهو ما يتطلب وجود صحافة حرة وغير منحازة.
2. استغلال مساحة الحرية المتاحة لنا.
3. البحث عن الحقائق وكل ما يهم الجمهور، ونشره دون إثارة أو تضخيم أو تهوين أو انحياز.
4. الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية للشعب الفلسطيني، دون أن يقود ذلك إلى الانعزال.
5. اعتماد قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر كأسلوب لحل أي خلاف بين الإعلاميين.
6. الحرص على المعايير المهنية ورفض كل أشكال الرقابة على العمل الإعلامي.
7. احترام القانون، بما في ذلك المثول أمام القضاء، مع السعي لتطوير هذا القانون، والضغط لإنشاء محكمة مختصة بقضايا النشر.

وفي مجال الواجبات المهنية، تطرقت المدونة إلى ضرورة التحقق من دقة المعلومات المراد نشرها من مصدرين على الأقل، دون تغليب "السبق الصحافي"، وعدم التلاعب في مضمون المادة الإعلامية (المعلومات، أو الصور، أو الصوت)، أو تأخير نشرها، وعدم إخفاء المعلومات كلياً أو جزئياً، واستكمال القصص الإعلامية من كافة جوانبها، وإعطاء

فـرص متسـاوية لكافـة أطرافهـا للتعبيـر عـن مواقفهـا، وصياغـة عناويـن الأخبـار والتأكـد مـن أنهـا تعكس وقائـع القصـة الإعلاميـة بعيـدا عـن الإثـارة والافتعـال والتحليـل، وتصحيـح الأخطـاء الإعلاميـة، وتعويـض المتضرريـن وإعطائهـم حـق الـرد، والحصـول علـى المعلومـات بطـرق قانونيـة ودون انتحـال الشـخصيات، باسـتثناء القضايـا الخطيـرة التـي تقتضـي فيهـا مصلحـة الجمهـور الكشـف عنهـا باتبـاع أسـاليب سـرية، مـع الإشـارة إلـى ذلـك في طـرح القصـة الإعلاميـة، والكشـف عـن مصـادر المعلومـات، وتنبيـه المصـدر إلـى أي ضـرر قـد يلحـق بـه نتيجـة إسـناد هـذه المعلومـات إليـه، واحتـرام سـرية المصـادر التـي تطلـب عـدم ذكـر اسـمها، والامتنـاع عـن نشـر أخبـار أو معلومـات أو مضمـون جلسـات مغلقـة، والتفريـق بـين وجهـات النظـر والأخبـار، وعـدم تحويـل الإعـلان التجـاري والمؤسسـاتي إلـى خبـر، والتفريـق بوضـوح بـين الإعـلان والخبـر.

وفي العلاقـة مـع الجمهـور، تطرقـت مدونـة السـلوك المهنـي الاعلامـي الـى ضـرورة إعطـاء الاهتمـام الكافي لقضايـا الـرأي العـام مـن خـلال المعلومـات الموثقـة والعنايـة بالفئـات والمناطـق المهمشـة، والحـرص علـى عـدم نشـر أسـماء الضحايـا قبـل التأكـد مـن هوياتهـم وإبـلاغ ذويهـم، وعـدم نشـر صـور الضحايـا بطريقـة تؤثـر علـى مشـاعر ذويهـم أو مشـاعر المواطنـين عامـة، واحتـرام الحيـاة الخاصـة للمواطنـين، بمـن في ذلـك الشـخصيات الاعتباريـة، باسـتثناء مـا يتعلـق بقضايـا الـرأي العـام، وعـدم التشـويش علـى القضـاء، والالتـزام بعـدم نشـر أسـماء أو صـور لمتهمـين لـم يصـدر بحقهـم حكـم قضائـي، وعـدم التشـهير أو التحريـض علـى العنـف والكراهيـة ضـد أي شـخص أو جهـة أو مؤسسـة علـى أسـاس الجنـس أو العـرق أو الديـن أو الانتمـاء السياسـي، وحمايـة الأطفـال مـن المـواد التـي تؤثـر سـلباً علـى نموهـم النفسـي، وتجنـب نشـر أي صـور إباحيـة أو تعبيـرات غيـر لائقـة أو ألفـاظ تهكميـة، والالتـزام باسـتخدام علامـات التنصيـص عنـد نقـل الأقـوال.

وفي مجـال النزاهـة الإعلاميـة، اشـتملت مدونـة السـلوك المهنـي علـى عـدة بنـود أهمهـا: الامتنـاع عـن اسـتغلال المهنـة، والامتنـاع عـن تقاضـي أي أجـر مـادي أو مكافـأة أو هدايـا مـن أيـة جهـة، والامتنـاع عـن الانحيـاز لجهـة علـى حسـاب أخـرى أثنـاء تغطيـة القصـة الإعلاميـة.

وفي مجـال التعامـل مـع الزمـلاء الإعلاميـين، اشـتملت مدونـة السـلوك المهنـي علـى عـدة بنـود أهمهـا: الامتنـاع عـن اسـتنساخ عمـل الآخريـن كليـاً أو جزئيـاً، وضـرورة الإشـارة إلـى أي اقتبـاس أو نقـل مسـموح بـه بعلامـة تنصيـص، وعـدم التشـويش أو التحريـض علـى الصحافيـين الآخريـن، والتضامـن مـع الإعلاميـين مـن أجـل الدفـاع عـن حقوقهـم ومصالـح مهنتهـم.

ورغـم تجـاوز مدونـة السـلوك المهنـي الإعلامـي لبعـض عيـوب ونواقـص ميثـاق الشـرف، إلا أنهـا بقيـت وثيقـة منشـورة علـى الموقـع الإلكترونـي لنقابـة الصحافيـين، ولـم تعمـل نقابـة الصحافيـين علـى توزيعهـا علـى الصحافيـين، وإيجـاد آليـات لإلـزام الصحافيـين بهـا وتطبيقهـا، أو حتـى عقـد ورش عمـل ودورات تدريبيـة للصحافيـين لتأهيلهـم للتعامـل معهـا.

لجنة الأخلاقيات في النقابة:

وخلال مقابلات منفصلة مع عدد من خبراء الإعلام ورؤساء ومدراء تحرير عدد من وسائل الإعلام الفلسطينية بما فيها صحافة المواطن، تبنوا أهمية تفعيل دور لجنة أخلاقيات المهنة في نقابة الصحافيين الفلسطينيين في ضبط الممارسة الصحافية.

واشترط الخبير الإعلامي وليد بطراوي تفعيل لجنة أخلاقيات المهنة في نقابة الصحافيين الفلسطينيين عبر ضبط الممارسة الصحافية دون تحولها لدور الرقيب، وانتقالها من دور التوجيه الى دور أكثر فعالية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للصحافيين لزيادة الالمام بالأخلاقيات وببنود مدونة السلوك المهني الخاصة بالنقابة (بطراوي 2017).

وتعمل لجان الأخلاقيات ومفوضيات المشاكل في كثير من الدول على تلقي الشكاوى ومعالجتها كما تكشف إحصائيات مفوضية الشكاوى في بريطانيا في عام 2013، فقد تبوأت صحيفة «ديلي ميل» الشعبية بحسب أحمد زكي عثمان (2015) صدارة قائمة الصحف في خرق معايير الممارسة الصحافية. فقد واجهت الصحيفة 1214 شكوى تنوعت ما بين تغطيات غير دقيقة واقتحام خصوصية، تلتها صحيفة شعبية أخرى هي «ذا صن» بـ 638 شكوى. وإذا كان هناك بعض المنطق في أن تتصدر الصحف الشعبية قائمة من يخرق مدونة الممارسة، إلا أن الصدمة تظهر حين نجد أن صحيفة عريقة ورصينة مثل «الجارديان» جاءت في صدارة الصحف الرصينة في ارتكاب أخطاء تحريرية ومهنية. فقد بلغت الشكاوى ضد الصحيفة في نفس العام 142 شكوى، لاحقة بذلك صحيفة ديلي تليجراف التي شهدت 300 شكوى. تلك الشكاوى، وإن تعكس حالة من عدم الانضباط، إلا أنها تعكس ثقة المواطن البريطاني في تلك المفوضيات ولجان الأخلاقيات بأنها قادرة على انصافه، وهو ما يأمل تحقيقه الصحافي والمواطن الفلسطيني في لجنة أخلاقيات المهنة بنقابة الصحافيين.

المبحث الثاني:
أخلاقيات النشر الصحافي في وسائل الإعلام وعلاقتها بأدوات التنظيم الذاتي

تمتد أخلاقيات مهنة الإعلام لتشمل الأخلاقيات الإنسانية بصفة عامة، ولذلك تكتسب اخلاقيات الإعلام بحسب إبراهيم العقباوي (2005، 622) أهمية خاصة -بالمقارنة مع أي مهنة أخرى- لأهمية رسالتها في مخاطبة الإنسان، ودورها المهم في تشكيل قيمه واتجاهاته ومعارفه ووظائفه وأدواره، وتعمل لتحقيق التواصل والترابط بين الأمم والحضارات والثقافات المختلفة، وتغطي كافة جوانب الحياة الإنسانية.

مفهوم أخلاقيات الإعلام:

تنوعت تعريفات أخلاقيات الإعلام وفقاً للبيئة التي يعيش بها أصحاب الرأي والمفكرون، وتأثرت معظم التعريفات العربية بالرؤية الغربية، لذلك نستعرض عدداً من التعريفات الغربية والعربية.

يعرف أندرسون (Anderson 3-19) أخلاقيات الإعلام بأنها «المعايير التي توجه عمل المشاركين في النشاط الاتصالي، والتي يستخدمها الناقد في الحكم على أخلاقيات العمل». وتعددت التعريفات العربية لأخلاقيات الإعلام مع اختلافات ظاهرية أو لغوية، واتفقت مع المفهوم الغربي، ويظهر من تكرار كلماتها الإلحاح بوجوبية الالتزام بها دون البوح بذلك.

وإجرائيّاً، يعرف الباحث أخلاقيات الإعلام بأنها «عبارة عن مجموعة من المعايير والمبادئ التي يرتضيها الإعلاميون، وتتناغم مع قيم المجتمع وتأتي منسجمة معها، وتعد بمثابة توجيهات للتعامل مع الأحداث والمعطيات ولكن بشكل يراعي حق المواطنين في تدفق المعلومات، وتضمن نزاهة وكرامة مهنة الصحافة، وتكون عبارة عن مواثيق شرف أو مدونات سلوكية عامة للصحافيين أو خاصة بالمؤسسات الإعلامية أو أحد مجالات الإعلام، إضافة للقوانين الصحافية غير المحببة لدى رجال المهنة».

إن وضع مبادئ توجيهية عامة للصحافيين في مختلف بلاد العالم ليس مهمة سهلة نظراً للاختلافات الثقافية والتشريعية، فالمبادئ التوجيهية الأخلاقية تختلف من بلد لآخر.

وينبغي لأي دراسة حول أخلاقيات الصحافة أن تأخذ بعين الاعتبار البيئة المحلية، التي من المفترض وضع معايير ملائمة لها نظراً لاختلاف الثقافات والاشارات والايماءات ومعانيها، لأن المعايير الموجودة في المدونات الخاصة بالمؤسسات الصحافية بحسب (Goretti 646 -663 2008) قد لا تصلح للتطبيق في مناطق أخرى، مع ضرورة الحفاظ على المبادئ الثلاثة الرئيسية التوجيهية للصحافيين التي صيغت من قبل معهد بوينتر للدراسات هي: البحث عن الحقيقة، والتصرف بشكل مستقل، وتقليل الضرر.

وتوجد مبادئ توجيهية عالمية لأخلاقيات المهنة مثل إعلان باريس، وكتاب القواعد الأخلاقية

للاتحاد الدولي للصحافيين (IFJ)، الذي يحتوي على تسعة بنود، إلا أنها قواعد فضفاضة، وعلى سبيل المثال، ينص أحد المبادئ التوجيهية على: "احترام الحقيقة، وحق الجمهور في معرفة الحقيقة باعتباره الواجب الأول للصحافي"، ويفيد البند الرابع من هذه المبادئ التوجيهية بأنه يجب على الصحافي استخدام الأساليب الشرعية والمنصفة فقط للحصول على الأخبار والصور والوثائق" (http://www.osce.org/fom/31497?download=true).

وللوصول إلى مبادئ أخلاقية أكثر دقة، لا بد من مراعاة البيئة المحلية والاقليمية والدولية والمواءمة بينها بما يناسب الظروف الخاصة لبلد محدد.

وتعددت الرؤى حول تحديد المعايير الأخلاقية للعمل الإعلامي، واتفقت على عدد منها، ولكن اتسمت العديد منها بالتداخل، وتضمنت مواثيق الشرف عدداً من المعايير والمبادئ العامة المتقاربة.

وللوصول إلى المعايير المشتركة، تمت مراجعة ودراسة وتحليل عدد من مواثيق الشرف والمذكرات التوجيهية في عدد من المؤسسات الإعلامية الاجنبية، وهي وكالة رويترز، ووكالة فرانس برس، ووكالة اسوشييتدبرس، وصحيفة واشنطن بوست، وصحيفة شيكاغو تريبون، وصحيفة نيويورك تايمز، ولوس انجليس تايمز، ومجلس وسائل الإعلام الجماهيري في فنلندا. وبعد اجراء مقابلات مع 18 من الخبراء ورؤساء ومدراء تحرير وسائل الإعلام الفلسطينية، فقد أجمع نصفهم على عدم وجودها لديهم، بينما يعتمد الجزء الآخر على مدونة السلوك المهني الإعلامي الصادرة عن نقابة الصحافيين الفلسطينيين، وعدد من مدونات السلوك والمذكرات التوجيهية التي صدرت عن مؤسسات مدنية بالتعاون مع الصحافيين، ويقترح البحث المعايير الأخلاقية التالية لتكون ناظمة للعمل الإعلامي.

المعايير الأخلاقية وفق مدونات السلوك:

المسؤولية ومصادر الأخبار:

تتمحور مهمة الصحافي والعاملين في المؤسسات الإعلامية حول إيصال الحقيقة للجمهور، وألا يتحولوا أو يكونوا أداة للترويج لأي جهة كانت حكومية أو أهلية.

ويقوم العمل الصحافي على قاعدة الكشف عن مصادر الأخبار، ما لم يكن هناك مبرر قوي لعدم فعل ذلك، مثل حماية المصدر من أي ضرر، ولا بد من أن يلتزم الصحافي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره مهما كان الثمن.

حرية الصحافة:

تقوم فكرة حرية الصحافة على قاعدة نقل الحقائق كحق لا يجوز التعدي عليه في مجتمع حر، وفي هذا الإطار يعمل الصحافيون وقادة الرأي للدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أية جهة، باعتبار أن التزامهم الأول تجاه الجماهير.

استقلال الصحافي:

رغم أن عملية استقلال الصحافي صعبة في واقعنا نتيجة تبعية المؤسسات الإعلامية لجهات محددة ومعلومة، إلا أن عمل الصحافي يجب ألا يكون محل شك، وأن يكون هدفه الوحيد الالتزام بالقواعد والمعايير الأخلاقية للصحافة، والمتمثل في إعلام الجمهور بأمانة بالأحداث الجارية في المجتمع وفي العالم من حولهم.

الصدق والدقة (المصداقية):

تتمثل المهمة الرئيسية للصحافيين في الحصول على ثقة القراء أو الجمهور من مستمعين أو مشاهدين، من خلال التزام الدقة والمصداقية في نقل الأحداث دون أي انحياز، وأن تكون القصة مكتملة من كافة الجوانب دون اجتزاء أي جزء منها.

وتشوب العمل الصحافي بعض الأخطاء اللغوية التي تغير المعنى، ويعتبرها الصحافيون بسيطة ولا تستحق الاهتمام، ولكنها من وجهة نظر القراء مهمة.

عدم الانحياز:

لم تعد الصحافة ووسائل الإعلام غير منحازة لرأي أو موقف معين، وفي ظل تلك الحالة ينبغي التفريق بين مادة الرأي والمادة الإخبارية التي يجب أن يتم نقلها دون انحياز وعدم تضمينها أي رؤى منحازة لفكرة أو طرف أو موقف، وهو ما يطلق عليه التزام الأمانة في نقل الأحداث، وينبغي على الصحيفة أن تنشر الأخبار بغض النظر عن مصالحها الخاصة.

وبإمكان الصحافي التعبير عن رأيه وموقفه وانحيازه في صفحة المقالات أو التحليلات بمختلف أنواعها.

حق الرد:

يعتبر حق الرد أو التصحيح من المعايير التي تعكس مدى مصداقية الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، وبالتالي يجب على الصحافيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف، والأشخاص الذين يتم اتهامهم علناً يجب إعطاؤهم حق الرد أو التصحيح سواء في نفس التقرير أو بعد نشره مباشرة إن تعذر الوصول للأشخاص.

الذوق العام:

كل مجتمع له خصوصية تميزه عن بقية المجتمعات، ففي بعض البلدان تتردد كلمات وإشارات وايماءات تعتبر نابية، في حين تكون في مجتمعات أخرى عبارات إشادة أو كلمات عادية، من هنا ينبغي على الصحافي أن يراعي الذوق العام في المجتمع الذي يعمل فيه، وصولاً لعادات وقيم المجتمع.

تعارض المصالح:

ينبغي على الصحافي الابتعاد عن أي وظيفة أخرى تتيحها له مصادر أخباره أو جماعات المصالح والضغط، وعلى الصحف رفض أي هدايا أو دعوات لرحلات وغيرها لأنها مثال واضح على تضارب المصالح.

الخصوصية:

عدم انتهاك الخصوصية من المعايير الأخلاقية الأساسية التي ينبغي على الصحافي الالتزام بها مهما كانت المميزات التي من الممكن أن يحققها، إلا إذا كان هناك تضارب بين هذا الحق وبين الصالح العام أو حق الجمهور في معرفة الحقيقة.

الصور الفوتوغرافية والصور والرسوم:

ينبغي على الصحافي عدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم أو مشاعر المواطنين عامة، واحترام الحياة الخاصة للمواطنين، والالتزام بعدم نشر أسماء أو صور لمتهمين لم يصدر بحقهم حكم قضائي، وعدم نشر صور الأطفال إلا بإذن من أولياء أمورهم، ومنع نشر أي صور إباحية، أو صور الدماء والضحايا.

ولا يمكن إضافة أي أشخاص أو أشياء أو إعادة ترتيبها أو عكسها أو تشويهها أو إزالتها من المشهد، ويجب أن تكون الصور التي تهدف إلى تصوير الواقع حقيقية في كل شيء.

وبالنسبة للفيديو: يسمح باستخدام أساليب خفيفة ومعتادة لتحسين الجودة التقنية، مثل ضبط مستويات الصوت والصورة دون التدخل أو التلاعب بالمضمون.

الرسومات: يجب ألا تسيء الرسومات إلى الحقائق، ويجب ألا تبدو وكأنها صورة - يجب أن يكون الرسم واضحاً.

الهدايا:

إن سماح الصحافي لنفسه بقبول الهدايا أو أي شيء آخر من مصادر الأخبار يولد التزاما مشبوها تجاه تلك المصادر في نشر ما يريدونه، وبالتالي يفقد استقلاليته ويصبح تابعاً لجهة لها أهداف تختلف عن أهداف الصحافة في نشر الحقيقة.

التنكر:

يعتبر التنكر أداة غير لائقة إذا تعلق الأمر باقتحام خصوصيات المواطنين، ولكن في العمل الصحافي المتعلق بكشف الفساد، فما زال أيضاً محل جدل كبير، فقد أثيرت مناقشة نشطة في فنلندا في عام 2012 عندما تسلل صحافي من صحيفة هلسينجن سانومات Helsingin Sanomat إلى مخيم تابع لجمعية مسيحية لمساعدة الناس المثليين في «التواؤم» وألا يبقوا مثليين. وبررت الصحيفة قيامها بهذا العمل بالقول «إنه من دون التسلل إلى المخيم، لم تكن هناك طريقة لمعرفة ما يحدث في الداخل».

التمييز:

ينبغي على الصحافي عدم التشهير أو التحريض على العنف والكراهية ضد أي شخص أو جهة أو مؤسسة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو النوع الاجتماعي.

المعايير الأخلاقية وفق مواثيق الشرف:

حددت مواثيق الشرف الصحافية مجموعة من القيم والمعايير الأساسية طرحت في كثير من الأحيان من خلال نظرية المسؤولية الاجتماعية التي اعتبرت هذه المواثيق أحد الأساليب التي يلتزم من خلالها الصحافيون بتنفيذ ما جاء بها، خاصة فيما يتعلق بتحقيق مصالح المجتمع والتزامهم بالأخلاقيات المهنية التي تتمثل في بعض القيم مثل العدالة والأمانة، والفصل بين الخبر والرأي، والدقة، والموضوعية، والحياد، وتصحيح الخطأ، وإدانة تشويه وإخفاء الحقائق عن عمد، والحفاظ على سرية المصادر، ودعم مسؤولية الصحافيين في الحفاظ على حق الجمهور في حرية التعبير والمعرفة، وإحترام الخصوصية (Richard 2001, 14).

وخلص الأستاذ الدكتور سليمان صالح (2005) الى تحديد المعايير الأخلاقية الواجب الالتزام بها تجاه مختلف الفئات التي تتعامل معها وسائل الإعلام، بعد تحليل 62 ميثاق شرف، وقسم تلك المعايير إلى ثماني فئات، وهو ما أكدته دراسة هشام محمد (2003، 677-681) حول اعتقادات محرري صحيفتي «الوفد، والأهرام المسائي» بشأن أخلاقيات العمل الصحافي، حيث حدد المبحوثون قائمة بمبادئ أخلاقيات العمل الصحافي بشكل واضح كالتالي:

- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بالمسؤولية الإنسانية لوسائل الإعلام وتشمل: مبادئ تدعيم السلام والتفاهم الدولي، والامتناع عن الدعوة للحروب أو تبريرها، واحترام تنوع الثقافات واحترام الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق المساواة، واحترام حقوق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واحترام حقوق الشعوب في الكفاح ضد الاستعمار، وتشجيع التدفق الحر للمعلومات، واحترام سيادة الدول واستقلالها، ومقاومة التفرقة العنصرية، ومقاومة الفقر وسوء التغذية والمرض.
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بمسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع، وتشمل: الدفاع عن الحريات، وعدم الخداع في أساليب تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور، والدقة، والفصل بين الخبر والرأي، والتعليق العادل على الأحداث، وإدارة المناقشة الحرة في المجتمع ونقلها إلى الجمهور، وعدم حرمان أي اتجاه سياسي أو فكري أو أقلية أثنية أو دينية من حقها في الوصول إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام، وكشف

الانحرافات والفساد، والحرص على التغطية الشاملة والمتكاملة للأحداث، والموضوعية وعدم التحيز، والحرص على التغطية التفسيرية للأحداث، والحرص على التصحيح، واحترام حق النقد، والأمانة، وعدم نشر ما يشكل إساءة للذوق العام، وعدم التأثير على سلطات القضاء، وعدم نشر أسماء الأحداث وصورهم، وعدم نشر أسماء ضحايا الاغتصاب وصورهن، وعدم تمجيد الجريمة أو الدعوة لها أو تشجيع العنف أو المخدرات.

- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بمسؤولية الصحافيين نحو السلطات السياسية وتشمل: حماية الأمن القومي من خلال عدم نشر المعلومات السرية التي يشكل نشرها ضرراً بالمصلحة العامة، واحترام الدستور والقوانين:
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بمسؤولية وسائل الإعلام نحو المواطنين وتشمل: احترام حق الخصوصية، واحترام الكرامة الإنسانية للفرد، واحترام حق الأفراد في الرد على ما ينشر عنهم.
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بمسؤولية الصحافيين نحو مصادر المعلومات وتشمل: استخدام وسائل عادلة في الحصول على المعلومات، وعدم استخدام وسائل الخداع في الحصول على المعلومات، وعدم إساءة الصحافيين تقديم أنفسهم إلى المصادر، واحترام الصحافيين لوعودهم للمصادر، والمصادر المجهولة.
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بمسؤولية الصحافيين نحو زملائهم ورؤسائهم وتشمل: عدم تصفية الخصومات بين الصحافيين عبر وسائل الإعلام، وحق الصحافيين في الحصول على المعلومات، وحماية الصحافيين من ملاك الصحيفة وملاحقة الأجهزة الأمنية، وحماية الصحافيين ضد أجهزة الدولة، وعدم تغيير مضمون المواد الصحافية التي يقدمها زملاؤه بدون إذنهم، وعدم الكتابة عن الزملاء أو الرؤساء للأجهزة الحكومية أو الأمنية، وعدم إعاقة الزملاء عن أداء واجبهم، وحق الصحافيين في الكتابة بالوسيلة التي يعملون بها.
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بعلاقة وسائل الإعلام مع المعلنين وتشمل: حظر تدخل المعلنين في شؤون التحرير، والفصل بين الإعلانات والتحرير، والتمييز بين الإعلانات والمادة التحريرية، وعدم تجاوز الإعلانات النسبة المتعارف عليها دولياً.
- مبادئ الأخلاقيات المرتبطة بحماية نزاهة الصحافيين وتشمل: حظر قبول الرشاوى أو الامتيازات، وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يسيء لكرامة المهنة، وحظر تعامل الصحافيين مع الجهات الخارجية، وحظر ارتباط الصحافي بعلاقات مع مؤسسات أو أفراد أو جماعات يمكن أن تؤثر على عمله الصحافي بما يقلل من نزاهته واستقلاليته.

الفصل الرابع:
نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

يعـرض هـذا الفصـل الإجـراءات والخطـوات المنهجيـة التـي تمت في مجـال الدراسـة الميدانيـة، حيث يتنـاول العينـة التـي طبقت عليهـا الدراسـة، إضافـةً إلـى توضيـح الأدوات المستخدمـة في الدراسـة وخطواتهـا، والأسـاليب الإحصائيـة التي استخدمت في تحليـل البيانـات للتوصـل إلى النتائـج، ومـن ثم تحقيـق أهـداف الدراسـة.

بلغت عينـة الدراسـة الكليـة 210 اسـتبانة وزعت علـى الصحافيـين العامليـن في وسـائل الإعـلام الفلسـطينية في قطـاع غـزة والضفـة، وتم توزيعهـا في الفتـرة مـن 24-10-2017 وحتـى 13-11-2017 إلكترونيـاً، وتم اسـتثناء تسـعة اسـتبيانات لعـدم مطابقـة المواصفـات، لتكـون الاسـتمارات الصحيحـة القابلـة للقيـاس 201 اسـتمارة، موزعـة حسـب نـوع المؤسسـة الإعلاميـة علـى النحـو التالـي: 45.8 % مـن العينـة يعملـون لـدى الصحافـة التقليديـة، و32.8 % يعملـون لـدى الإعـلام الجديـد، بينمـا 7.0 % لـدى صحافـة المواطـن، و 14.4 % غيـر مصنـف.

أولاً: السـمات العامـة لأدوات التنظيـم الذاتـي فـي المؤسسـات الإعلاميـة الفلسـطينية بالنسـبة لنـوع المؤسسـة الإعلاميـة:

ويتنـاول الباحـث في هـذا الفصـل نتائـج التنظيـم الذاتـي في وسـائل الإعـلام الفلسـطينية وصحافـة المواطـن

مـن وجهـة نظـر الصحافيـين العامليـن في وسـائل الإعـلام الفلسـطينية في قطـاع غـزة والضفـة الخاصـة بصحيفـة الاسـتقصاء كالتالـي:

وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية:

للتعـرف علـى مـدى وجـود أدوات التنظيـم الذاتـي في المؤسسـات الإعلاميـة الفلسـطينية بالنسـبة لنـوع المؤسسـة الإعلاميـة، قـام الباحـث بحسـاب التكـرارات والنسـب المئويـة، وأجـرى اختبـار كاي سـكوير لدراسـة الفـروق بالنسـبة لنـوع المؤسسـة الإعلاميـة، وتتضـح النتائـج مـن خـلال الجـدول التالـي:

جدول رقم (2) يوضح الفروق بين درجات وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية	التصنيف		نوع المؤسسة الإعلامية				
			صحافة مواطن	الصحافة التقليدية	إعلام جديد	غير مصنف	المجموع
توجد	عدد		5	28	23	12	68
	%		% 35.7	% 30.4	% 34.8	% 41.4	% 33.8
إلى حد ما	عدد		1	45	34	10	90
	%		% 7.1	% 48.9	% 51.5	% 34.5	% 44.8
لا توجد	عدد		8	19	9	7	43
	%		% 57.1	% 20.7	% 13.6	% 24.1	% 21.4
المجموع	عدد		14	92	66	29	201
	%		% 7.0	% 45.8	% 32.8	% 14.4	% 100.0
(chi square=17.3, p-value=0.008**)							

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

تبين من خلال النتائج أن 44.8 % من العاملين في المؤسسات الإعلامية لديهم أدوات تنظيم ذاتي في مؤسساتهم إلى حد ما، و33.8 % يوجد، بينما 21.4 % لا يوجد، وهذه النتيجة تعكس ضعف الاعتماد على أدوات التنظيم الذاتي، وعدم إعطائها الأولوية لدى المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، ويتضح من ذلك ضعف وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

وقد تبين أن 57.1 % من صحافة المواطن لا توجد لديهم أدوات تنظيم ذاتي، بينما 48.9 % من الصحافة التقليدية لديهم إلى حد ما، كذلك، فإن 51.5 % من الإعلام الجديد لديهم ذلك إلى حد ما، في حين توجد لدى المؤسسات غير المصنفة بنسبة 41.4 %، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية بين مدى وجود أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية (p-value=0.008.

وقد تبين أن صحافة المواطن لا تعتمد بشكل كبير على أدوات التنظيم الذاتي بنسبة 57.1 %، وهو ما أرجعه صاحب مدونة مشاغبات سياسية هشام ساق الله (2017) إلى أن مدونته منبر شخصي، وهو ما ينعكس على غالبية أنماط صحافة المواطن، بينما أرجع ذلك مدير تحرير صفحة وموقع وكالة غزة الآن الإخبارية مصطفى عياش إلى ضعف التواصل مع الجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية والداعمة للصحافة، بينما بررته صاحبة مدونة عُلا من غزة، الكاتبة والمدونة عُلا حيدر عنان (2017) بأن ما دعاها لإنشاء المدونة هو التحرر من القيود التي تُفرض عادةً على العاملين في وسائل الإعلام، ولذلك تقوم بالكتابة والنشر بناءً على الرغبة الشخصية فقط.

نوع أدوات التنظيم الذاتي التي يتم اتباعها لضبط أخلاقيات مهنة الصحافة[3]:

للتعرف على نوع أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية، وأجرى اختبار كاي سكوير لدراسة الفروق بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح الفروق بين أشكال أدوات التنظيم التي يتم اتباعها لضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

أشكال أدوات التنظيم لضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة		نوع المؤسسة الإعلامية										كاي سكوير
		صحافة مواطن		الصحافة التقليدية		إعلام جديد		غير مصنف		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
ميثاق شرف	نعم	2	4.8 %	11	26.2 %	22	52.4 %	7	16.7 %	42	37.2	7.6
	لا	3	4.2 %	37	52.1 %	25	35.2 %	6	8.5 %	71	62.8	0.55//
مدونة سلوك	نعم	3	5.8 %	16	30.8 %	21	40.4 %	12	23.1 %	52	42.3	8.6
	لا	3	4.2 %	36	50.7 %	27	38.0 %	5	7.0 %	71	57.7	* 0.035
مذكرة توجيهية	نعم	2	3.3 %	28	46.7 %	18	30.0 %	12	20.0 %	60	51.3	6.0
	لا	2	3.5 %	24	42.1 %	27	47.4 %	4	7.0 %	57	48.7	0.110//
توجيهات غير مكتوبة ضمن السياسات التحريرية	نعم	6	4.8 %	60	48.0 %	42	33.6 %	17	13.6 %	125	86.2	3.9
	لا	0	0.0 %	7	35.0 %	11	55.0 %	2	10.0 %	20	13.8	// 0.270
تعليمات متفرقة مكتوبة	نعم	6	6.7 %	44	48.9 %	27	30.0 %	13	14.4 %	90	68.2	8.4
	لا	0	0.0 %	17	40.5 %	22	52.4 %	3	7.1 %	42	31.8	* 0.039
لجنة أخلاقيات	نعم	1	3.8 %	7	26.9 %	9	34.6 %	9	34.6 %	26	23.4	11.9 0.008**
	لا	3	3.5 %	41	48.2 %	34	40.0 %	7	8.2 %	85	76.6	

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن المؤسسات الإعلامية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير وبنسبة 86.2 % على التوجيهات غير المكتوبة ضمن السياسات التحريرية كأحد أشكال أدوات التنظيم الذاتي التي يتم اتباعها لتحديد وضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة، وهو ما يعتبر من أضعف أشكال أدوات التنظيم الذاتي لعدم القدرة على اعتماده كوثيقة، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية جاءت الصحافة التقليدية بنسبة موافقة 48.0 %، تلتها وبنسبة و33.6 % مؤسسات

3 الأعداد الواردة في الجداول (3، 4، 6، 7، 8) هي للمبحوثين الذين أجابوا بوجود أدوات التنظيم الذاتي في مؤسساتهم سواء بالإجابة توجد أو إلى حد ما والبالغ عددهم 158 من إجمالي أفراد العينة 201، وممن أجابوا على الأسئلة أو الفقرات.

الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة 13.6 % لدى العينة غير المصنفة، في حين كانت 4.8 % لدى صحافة المواطن، ولا توجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وجاءت في المرتبة الثانية وبنسبة 68.2 % أداة تعليمات متفرقة مكتوبة، وهي شكل من الأشكال غير المكتملة والمتغيرة، وبالتالي تعد أداة تنظيم ذاتي ضعيفة، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت الصحافة التقليدية بنسبة 48.9 %، تلتها وبنسبة و30.0 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة و14.4 % لدى العينة غير المصنفة، في حين كانت 6.7 % لدى صحافة المواطن، وقد تبين وجود فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

واحتلت المرتبة الثالثة وبنسبة 51.3 % أداة مذكرة توجيهية، ورغم الحديث عنها ووضعها في هذه المرتبة، إلا أن الباحث لم يعثر على أي مذكرة توجيهية في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت الصحافة التقليدية بنسبة موافقة 46.7 % ، تلتها وبنسبة 30 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة 20 % لدى العينة غير المصنفة، في حين كانت 3.3 % لدى صحافة المواطن ولا توجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وجاءت أداة مدونة السلوك في المرتبة الرابعة بنسبة 42.3 %، والمقصود بها مدونة السلوك الخاصة بنقابة الصحافيين حسب رئيسة تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" خلود عساف (2017)، ومدير تحرير فضائية النجاح غازي مرتجى (2017)، اللذين أكدا اعتمادهما على مدونة السلوك المهني الإعلامي الخاصة بنقابة الصحافيين، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية جاءت مؤسسات الإعلام الجديد بنسبة موافقة 40.4 %، وتلتها وبنسبة 30.8 % لدى الصحافة التقليدية، و23.1 % لدى العينة غير المصنفة، في حين كانت 5.8 % لدى صحافة المواطن، وقد تبين أنه توجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

واحتل ميثاق الشرف المرتبة الخامسة بنسبة 37.2 % ، خاصة في ظل عدم وجود سوى ميثاق بل مدونة سلوك مهني خاصة بنقابة الصحافيين الفلسطينيين، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية وبخصوص المؤسسات التي ترى في الميثاق أداة للتنظيم الذاتي، فقد جاءت مؤسسات الإعلام الجديد بنسبة موافقة 52.4 %، تلتها وبنسبة 26.2 % لدى الصحافة التقليدية، ثم جاءت وبنسبة 16.7 % لدى العينة غير المصنفة، في حين كانت 4.8 % لدى صحافة المواطن، ولا توجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وفي المرتبة الأخيرة، جاءت لجنة الأخلاقيات كأداة بنسبة 23.4 %، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية جاءت مؤسسات الإعلام الجديد بنسبة موافقة 34.6 %، وكذلك 34.6 % لدى العينة غير المصنفة، و26.9 % لدى الصحافة التقليدية، في حين كانت 3.8 % لدى

صحافة المواطن. وقد تبين وجود فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة للباحثين (Aznar & Moreno 2017) بعنوان «التنظيم الذاتي للإعلام» في أسبانيا، بأن أدوات التنظيم الذاتي في مجال الإعلام تحظى باهتمام ضئيل.

وتتفق تلك النتائج مع ما ذهبت إليه رئيسة تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» خلود عساف (2017)، بقولها: «نعتمد على مواثيق الشرف ومدونات السلوك الصادرة عن نقابة الصحافيين، إضافة إلى التعليمات الخاصة بسياستنا التحريرية غير المكتوبة لغاية الآن».

أشكال التدريب للصحافيين لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي:

وللتعرف على أشكال التدريب التي حصل عليها الصحافيون لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية، وأجرى اختبار كاي سكوير لدراسة الفروق بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح الفروق بين أشكال التدريب التي حصل عليها الصحافيون لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

أشكال التدريب لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي		نوع المؤسسة الإعلامية										كاي سكوير
		صحافة مواطن		الصحافة التقليدية		إعلام جديد		غير مصنف		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
ورش عمل	نعم	5	5.3 %	45	47.4 %	31	32.6 %	14	14.7 %	95	76.0	0.24 //0.971
	لا	1	3.3 %	14	46.7 %	10	33.3 %	5	16.7 %	30	24.0	
دورات تدريبية	نعم	3	3.1 %	41	41.8 %	40	40.8 %	14	14.3 %	98	77.2	1.7 //0.643
	لا	1	3.4 %	15	51.7 %	8	27.6 %	5	17.2 %	29	22.8	
ندوات	نعم	2	2.5 %	39	48.8 %	27	33.8 %	12	15.0 %	80	68.4	2.8 //0.425
	لا	1	2.7 %	12	32.4 %	17	45.9 %	7	18.9 %	37	31.6	
مؤتمرات	نعم	2	3.7 %	26	48.1 %	16	29.6 %	10	18.5 %	54	50.0	1.9 //0.596
	لا	1	1.9 %	24	44.4 %	22	40.7 %	7	13.0 %	54	50.0	
لقاءات خاصة	نعم	4	4.8 %	42	50.6 %	25	30.1 %	12	14.5 %	83	68.0	3.2 //0.363
	لا	0	0.0 %	19	48.7 %	16	41.0 %	4	10.3 %	39	32.0	

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن «دورات تدريبية» جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 77.2 % من أشكال التدريب التي حصل

عليها الصحافيون لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت وبنسبة موافقة 41.8 % الصحافة التقليدية، تلتها وبنسبة 40.8 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة 14.3 % لدى المجموعة غير المصنفة، وبنسبة 5.1 % لدى صحافة المواطن، ولا يوجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وجاءت في المرتبة الثانية «ورش عمل» وبنسبة 76 %، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت وبنسبة موافقة 47.4 % الصحافة التقليدية، تلتها وبنسبة 32.6 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة 14.7 % لدى المجموعة غير المصنفة، وبنسبة 5.3 % لدى صحافة المواطن، ولا يوجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

واحتلت «ندوات» المرتبة الثالثة وبنسبة 68.4 %، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت وبنسبة موافقة 48.8 % مؤسسات الصحافة التقليدية، تلتها وبنسبة 33.8 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم وبنسبة 15 % لدى المجموعة غير المصنفة، وجاءت وبنسبة 2.5 % لدى صحافة المواطن، ولا يوجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وجاءت وبنسبة 68 % «لقاءات خاصة» في المرتبة الرابعة، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، جاءت وبنسبة موافقة 50.6 % مؤسسات الصحافة التقليدية، تلتها وبنسبة 30.1 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم وبنسبة 14.5 % لدى المجموعة غير المصنفة، وبنسبة 4.8 % لدى صحافة المواطن، ولا يوجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

واحتلت «المؤتمرات» المرتبة الأخيرة وبنسبة 50 %، وبالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية جاءت وبنسبة موافقة 48.1 % لدى مؤسسات الصحافة التقليدية، تلتها وبنسبة 29.6 % مؤسسات الإعلام الجديد، ثم جاءت وبنسبة 18.5 % لدى المجموعة غير المصنفة، تلتها وبنسبة 3.7 % لدى صحافة المواطن، ولا يوجد فروق في الموافقة على هذا البند بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية.

وتعكس تلك النتائج عدم وجود رؤية تدريبية واضحة تعتمد أشكالاً محددة لحث الصحافيين على تطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي.

الجهات التي قامت بتدريب الصحافيين لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي:

وللتعرف على ترتيب الجهات التي قامت بتدريب الصحافيين في المؤسسات الإعلامية لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي Multiple Response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح التكرار والنسبة والترتيب للجهات التي قامت بتدريب العاملين في المؤسسات الإعلامية

الرتبة	ترتيب الجهات التي قامت بالتدريب	العدد	النسبة %
1	مؤسستكم الإعلامية	66	31.0
2	مؤسسات مجتمع مدني	40	36.4
3	مؤسسات صحافية	20	19.8
4	وزارة الإعلام	16	24.2
5	نقابة الصحافيين	13	26.5
6	مؤسسات أخرى؛ اذكرها	14	17.1

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple response هي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-6.

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن المؤسسة الإعلامية الخاصة بالصحافيين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 31.0 %، بالنسبة للجهات التي قامت بتدريب الصحافيين في المؤسسات الإعلامية لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي، تلتها في المرتبة الثانية مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 36.4 % من إجمالي أعداد اختيار الرتبة الثانية، وجاءت في المرتبة الثالثة مؤسسات صحافية بنسبة 19.8 %، وفي المرتبة الرابعة جاءت وزارة الإعلام بنسبة 24.2 %، أما في المرتبة الخامسة، فقد جاءت نقابة الصحافيين بنسبة 26.5 %، وأخيراً مؤسسات أخرى بنسبة 17.1 %.

وهذه النتائج تعكس ضعف واقع التدريب المهني للصحافيين في فلسطين، وضعف أدوار غالبية المؤسسات المعنية في هذا الخصوص.

التزام الصحافيين بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي للمؤسسة:

وللتعرف على مدى التزام الصحافيين في المؤسسات الإعلامية بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية، وأجرى اختبار كاي سكوير لدراسة الفروق بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح الفروق بين درجات التزام الصحافيين بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي للمؤسسة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

	التصنيف		نوع المؤسسة الإعلامية				المجموع
			صحافة مواطن	الصحافة التقليدية	إعلام جديد	غير مصنف	
التزام الصحافيين بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي	لا	عدد	1	2	1	0	4
		%	25.0 %	50.0 %	25.0 %	0.0 %	2.6 %
	بدرجة قليلة	عدد	0	15	12	0	27
		%	0.0 %	55.6 %	44.4 %	0.0 %	17.5 %
	بدرجة متوسطة	عدد	1	17	14	9	41
		%	2.4 %	41.5 %	34.1 %	22.0 %	26.6 %
	بدرجة كبيرة	عدد	4	38	28	12	82
		%	4.9 %	46.3 %	34.1 %	14.6 %	53.2 %
المجموع		عدد	6	72	55	21	154
		%	3.9 %	46.8 %	35.7 %	13.6 %	100.0 %
(chi square=13.9, p-value=0.126\\)							

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

تبين أن 53.2 % من العاملين في المؤسسات الإعلامية يلتزمون بدرجة كبيرة جدّاً بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي للمؤسسة ممن أجابوا بوجود أدوات تنظيم ذاتي أو إلى حد ما، والبالغ عددهم 158 كما هو موضح في جدول (2)، منهم 46.3 % من مؤسسات الصحافة التقليدية، و34.1 % من مؤسسات الإعلام الجديد، و14.6 % من المجموعة غير المصنفة، بينما 4.9 % من صحافة المواطن، في حين 2.6 % فقط لا يلتزمون بالتعليمات منهم 50 % صحافة تقليدية، و25 % صحافة مواطن وكذلك الإعلام الجديد، وهذه الفروق غير دالة إحصائيّاً.

واختلفت تلك النتائج مع نتائج دراسة الباحث (Housley 2008) بعنوان: تقييم فاعلية مذكرات أخلاقيات الصحافة من خلال دراسة حالة صحيفة ستار تليجرام، التي وأظهرت أن الالتزام بمدونات السلوك الصحافية ومواثيق الشرف الأخلاقية وصلت إلى أدنى مستوياتها من قبل العاملين في الإعلام، رغم أن الموظفين يعتبرونها فعالة لمشاركتهم في وضع مبادئها التوجيهية. كما وتختلف تلك النتائج مع نتائج دراسة الدكتور سليمان صالح (2002) بعنوان: أخلاقيات الإعلام والتي توصلت إلى عدم التزام معظم الإعلاميين بالمبادئ الأخلاقية في المواثيق الأخلاقية. وتختلف نتائج تلك الدراسة مع نتائج دراسة الباحثين (Hong, Ye Jin 2014) بعنوان «تأطير صحافة المواطن في الأخبار الرئيسية: تحليل كمي وكيفي (1999-2012) والتي

كشفت فيها التحليل الكيفي أن المواد الإخبارية السائدة في صحافة المواطن كانت غير ملتزمة بالمعايير المهنية في التحرير الصحافي.

أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات:

للتعرف على أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية والوزن النسبي بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7) يوضح أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

	التصنيفات	صحافة مواطن	الصحافة التقليدية	إعلام جديد	غير مصنف	العينة الكلية			
		الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
أسباب عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي	عدم اهتمام المؤسسة مطلقا	85.7	65.3	65.3	60	3.5	1.2	70.7	2
	التوجه الحزبي	77.1	61.1	61.1	63.6	3.2	1.3	64.8	4
	ضعف الثقافة المهنية للمؤسسة والزملاء	71.4	62.3	62.3	62.2	3.2	1.1	63.3	5
	عدم تدريس التنظيم الذاتي في الجامعات	65.7	65.8	65.8	56.4	3.4	1.1	68.1	3
	السياسة التحريرية للمؤسسة تغطي على التنظيم الذاتي	85.7	71.5	71.5	76.4	3.8	1.2	75.7	1
	عدم وجود دورات تدريبية في هذا الموضوع	68.6	56.7	56.7	56.4	2.9	1.2	57.9	6
	التوجه الربحي الاستثماري في المؤسسة الصحافية	73.3	50	50	55	2.7	1.3	54.5	7

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن «السياسة التحريرية للمؤسسة تغطي على التنظيم الذاتي»، جاء في مقدمة الأسباب لعدم

وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات الإعلامية بوزن نسبي 75.7 %، وجاءت النسب متقاربة بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية وهو ما يؤكده رئيس لجنة أخلاقيات المهنة في نقابة الصحافيين حسام عز الدين (2017) بأن هناك تجاهلاً من القائمين على وسائل الإعلام في التعامل مع الصحافيين العاملين لديهم، من حيث حثهم على الالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة.

وجاء عدم اهتمام المؤسسة الإعلامية في المرتبة الثانية بوزن نسبي 70.7 %، وهو ما يرجعه الخبير الإعلامي وليد بطراوي (2017) إلى عدم وجود الإرادة والنية لدى القائمين على وسائل الإعلام، كما أن البعض يعتقد أن مثل هذه الضوابط يعتبر تقييدًا للحريات. وجاء في المرتبة الثالثة عدم تدريس التنظيم الذاتي في الجامعات بوزن نسبي 68.1 %، بينما احتل المرتبة الرابعة التوجه الحزبي بوزن نسبي 64.8 %، واحتلت المرتبة الخامسة ضعف الثقافة المهنية للمؤسسة والزملاء بوزن نسبي 63.3 %، تلتها في المرتبة السادسة عدم وجود دورات تدريبية في هذا الموضوع بوزن نسبي 57.9 %، وفي المرتبة الأخيرة، جاء التوجه الربحي الاستثماري في المؤسسة الصحافية.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة للباحث (López 2013) بعنوان المبادئ الأخلاقية الصحافية في الدستور الإسباني ومدونات السلوك الوطنية من وجهة نظر طلاب الصحافة الأندلسية، والتي دعت إلى تعزيز القيم الأخلاقية في قاعة المحاضرات كوسيلة للحد من تدهور القيم الأخلاقية في وسائل الإعلام بإسبانيا، واتفقت في مدى تأثير التوجه الحزبي، بينما اختلفت في مدى تأثير التوجه الربحي الاقتصادي للمؤسسة الإعلامية الذي يجعل من المستحيل للصحافيين العمل بموجب أخلاقيات المهنة، فقد احتل مرتبة متقدمة في الدراسة الإسبانية بينما حل متأخراً في تلك الدراسة.

ويذهب الخبير الإعلامي داوود كتاب (2017) إلى أن أهم الأسباب لعدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات الإعلامية هو غياب قدرة المتلقي على التمييز بين الخبر الصادق والكاذب، ولذلك من الضرورة توفير تدريب على كافة المستويات للتغلب على الأمية الإعلامية المتوفرة في كافة فئات المجتمع؛ فوجود حملة لمكافحة الأمية الإعلامية سيخلق جيلا واعيا قد يضع المؤسسات الإعلامية أمام مسؤولياتها، الأمر الذي سيوفر عامل ردع بحق أي تجاوز من قبل هذه المؤسسات.

المعايير الأخلاقية التي يجب أن تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي:

وللتعرف على المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية، وأجرى اختبار كاي سكوير لدراسة الفروق بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (8) يوضح الفروق بين المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي		نوع المؤسسة الإعلامية										كاي سكوير
		صحافة مواطن		الصحافة التقليدية		إعلام جديد		غير مصنف		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
حرية التعبير	نعم	5	5.4 %	38	41.3 %	33	35.9 %	16	17.4 %	92	65.2	6.9 //0.075
	لا	0	0.0 %	23	46.9 %	23	46.9 %	3	6.1 %	49	34.8	
استقلال الصحافي	نعم	4	5.3 %	28	36.8 %	31	40.8 %	13	17.1 %	76	55.9	4.5 //0.213
	لا	1	1.7 %	30	50.0 %	24	40.0 %	5	8.3 %	60	44.1	
عدم الانحياز	نعم	5	5.9 %	30	35.3 %	36	42.4 %	14	16.5 %	85	59.9	4.5 //0.214
	لا	1	1.8 %	29	50.9 %	21	36.8 %	6	10.5 %	57	40.1	
الموضوعية والدقة والصدق	نعم	6	4.8 %	56	44.4 %	46	36.5 %	18	14.3 %	126	83.4	2.2 //0.536
	لا	0	0.0 %	12	48.0 %	11	44.0 %	2	8.0 %	25	16.6	
الالتزام المهني بعدم الكشف عن مصادر الأخبار	نعم	5	4.1 %	50	41.3 %	47	38.8 %	19	15.7 %	121	85.2	5.9 //0.118
	لا	0	0.0 %	13	61.9 %	8	38.1 %	0	0.0 %	21	14.8	
عدم الإفراط في الاعتماد على تجهيل مصدر الخبر	نعم	5	4.4 %	52	46.0 %	41	36.3 %	15	13.3 %	113	79.0	1.4 //0.701
	لا	0	0.0 %	14	46.7 %	12	40.0 %	4	13.3 %	30	21.0	
مراعاة الخصوصية	نعم	5	4.6 %	51	46.8 %	37	33.9 %	16	14.7 %	109	78.4	7.2 //0.065
	لا	0	0.0 %	12	40.0 %	17	56.7 %	1	3.3 %	30	21.6	
الابتعاد عن السب والقذف والتشهير	نعم	4	2.9 %	66	48.2 %	50	36.5 %	17	12.4 %	137	92.6	1.8 //0.624
	لا	1	9.1 %	4	36.4 %	5	45.5 %	1	9.1 %	11	7.4	
النزاهة (عدم تلقي رشاوى أو هدايا)	نعم	5	4.7 %	48	44.9 %	37	34.6 %	17	15.9 %	107	75.4	6.6 //0.086
	لا	0	0.0 %	17	48.6 %	17	48.6 %	1	2.9 %	35	24.6	
حق الرد والتصحيح	نعم	5	4.4 %	49	43.0 %	42	36.8 %	18	15.8 %	114	79.2	5.0 //0.175
	لا	0	0.0 %	15	50.0 %	14	46.7 %	1	3.3 %	30	20.8	
التضامن مع الزملاء	نعم	5	4.5 %	51	45.9 %	39	35.1 %	16	14.4 %	111	79.9	6.4 //0.095
	لا	0	0.0 %	11	39.3 %	16	57.1 %	1	3.6 %	28	20.1	
احترام القوانين والدستور وحماية الأمن القومي	نعم	4	3.2 %	56	45.2 %	46	37.1 %	18	14.5 %	124	87.9	1.6 //0.667
	لا	1	5.9 %	7	41.2 %	8	47.1 %	1	5.9 %	17	12.1	
حق الصحافيين في الحصول على المعلومات	نعم	5	4.4 %	50	44.2 %	40	35.4 %	18	15.9 %	113	79.6	8.2 *0.042
	لا	0	0.0 %	13	44.8 %	16	55.2 %	0	0.0 %	29	20.4	
كشف الانحرافات والفساد	نعم	5	5.3 %	39	41.5 %	35	37.2 %	15	16.0 %	94	100.0	–
	لا	0	0.0 %	0	0.0 %	0	0.0 %	0	0.0 %	–	–	
تنوع الآراء	نعم	4	3.7 %	51	46.8 %	38	34.9 %	16	14.7 %	109	76.8	2.3 //0.515
	لا	1	3.0 %	15	45.5 %	15	45.5 %	2	6.1 %	33	23.2	
عدم التأثير على القضاء والالتزام بمعايير نشر الجريمة	نعم	4	4.4 %	39	43.3 %	33	36.7 %	14	15.6 %	90	66.2	3.1 //0.381
	لا	1	2.2 %	21	45.7 %	21	45.7 %	3	6.5 %	46	33.8	
التمييز بين المادة التحريرية والمادة الإعلانية	نعم	5	5.0 %	47	46.5 %	35	34.7 %	14	13.9 %	101	73.2	5.5 //0.139
	لا	0	0.0 %	16	43.2 %	19	51.4 %	2	5.4 %	37	26.8	
التعامل الحساس مع قضايا المرأة	نعم	4	4.2 %	42	44.2 %	39	41.1 %	10	10.5 %	95	70.4	2.3 //0.510
	لا	0	0.0 %	19	47.5 %	15	37.5 %	6	15.0 %	40	29.6	
عدم المتاجرة بأحزان وأفراح الآخرين	نعم	5	4.5 %	51	45.9 %	42	37.8 %	13	11.7 %	111	79.3	1.5 //0.695
	لا	0	0.0 %	14	48.3 %	12	41.4 %	3	10.3 %	29	20.7	
التعامل المتخصص مع الأطفال وقضاياهم	نعم	4	2.9 %	62	44.9 %	56	40.6 %	16	11.6 %	138	100.0	–
	لا	0	0.0 %	0	0.0 %	0	0.0 %	0	0.0 %			

** دالة إحصائيًا عند 0.01 * دالة إحصائيًا عند 0.05 // غير دال إحصائيًا

تبين من خلال الجدول السابق أن التعامل المتخصص مع الأطفال وقضاياهم وكشف الانحرافات والفساد جاءا في مقدمة المعايير الأخلاقية التي يجب أن تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي وبنسبة 100 %، تلاهما وبنسبة 92.6 % الابتعاد عن السب والقذف والتشهير، وجاء مبدأ احترام القوانين والدستور وحماية الأمن القومي بنسبة 87.9 %، تلاه وبنسبة 85.2 % الالتزام المهني بعدم الكشف عن مصادر الأخبار، ثم الموضوعية والدقة والصدق 83.4 %، تلاه وبنسبة 79.6 % حق الصحافيين في الحصول على المعلومات، ثم التضامن مع الزملاء بنسبة 79.9 %، تلاه عدم المتاجرة بأحزان وأفراح الآخرين 79.3 %، وحق الرد والتصحيح بنسبة 79.2 %، وجاء عدم الإفراط في الاعتماد على تجهيل مصدر الخبر بنسبة 79 %، ثم مراعاة الخصوصية 78.4 %، ثم جاء وبنسبة 76.8 % تنوع الآراء ، فالنزاهة (عدم تلقي رشاوى أو هدايا.. إلخ) بنسبة 75.4 %، تلاه التمييز بين المادة التحريرية والمادة 73.2 %، وجاءت مبادئ التعامل الحساس مع قضايا المرأة بنسبة 70.4 %، ثم عدم التأثير على القضاء والالتزام بمعايير نشر الجريمة بنسبة 66.2 %، تلته حرية التعبير 65.2 %، ثم عدم الانحياز 59.9 %، وأخيراً استقلال الصحافي 55.9 %.

وهذه النتائج انعكاس للواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، فاحتلال مبادئ التعامل مع الأطفال وكشف الفساد المرتبة الأولى، طبيعي، خاصة في ظل انتشار الصحافة الاستقصائية والطبيعة الفطرية للإنسان بحب الأطفال. أما أن تأتي مبادئ التعامل الحساس مع المرأة في المراتب الأخيرة فهو انعكاس لاستمرار اختلاف وجهات النظر في التعاطي مع قضايا المرأة، بينما وجود مبدأ عدم التأثير على القضاء، والالتزام بمعايير نشر الجريمة في المراتب الأخيرة، فانعكاس للطبيعة البشرية بحب الفضول.

وجاء احتلال مبادئ حرية التعبير، وعدم الانحياز، واستقلال الصحافي في المراتب الأخيرة على التوالي كانعكاس لحالة الاستقطاب السياسي في فلسطين.

وبمقارنة تلك النتائج بالنتائج التي توصلت لها دراسة أخرى حول أخلاقيات الإعلام في الصحف الالكترونية الفلسطينية للباحث دوحان (2015، 189)، تبين وجود تقارب في تحديد أهمية مبادئ «الابتعاد عن السب والقذف والتشهير» وعدم التأثير على القضاء والالتزام بمعايير نشر الجريمة وعدم الانحياز وإن اختلف الترتيب قليلاً، بينما اختلفت في تحديد مرتبة مبدأ كشف الانحرافات والفساد الذي احتل المرتبة الرابعة عشرة فيها عكس ما أظهرته النتائج هنا.

واتفقت تلك النتائج مع بعض نتائج دراسة للباحثين هداية شمعون ومنى خضر (2015، 56) بعنوان أخلاقيات مهنة الصحافة خاصة فيما يتعلق بترتيب مبدأ عدم التشهير والتحريض.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Fan, Lu,2015) التي جاءت بعنوان صحافة المواطن: التزامات أخلاقية للصحافيين المواطنين «Weibo» في الصين بشأن ضرورة تقديم صحافة المواطن دليلاً أخلاقياً للصحافيين المواطنين الصينيين يؤكد على الحرية والمسؤولية الشخصية.

مدى اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي في نقابة الصحافيين:

وللتعرف على مدى اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية، وأجرى اختبار كاي سكوير لدراسة الفروق بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9) يوضح الفروق بين درجات الاطلاع على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين والمؤسسات الأخرى بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي في نقابة الصحافيين		نوع المؤسسة الإعلامية										كاي سكوير
		صحافة مواطن (ن=١٤، ٧,٠ %)		الصحافة التقليدية (ن=٩٢، ٤٥,٨ %)		إعلام جديد (ن=٦٦، ٣٢,٨ %)		غير مصنف (ن=٢٩، ١٤,٤ %)		المجموع (ن=٢٠١)		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
ميثاق شرف النقابة	نعم	1	1.2 %	43	50.0 %	27	31.4 %	15	17.4 %	86	44.1	8.8 *0.032
	لا	12	11.0 %	46	42.2 %	38	34.9 %	13	11.9 %	109	55.9	
مدونة السلوك المهني الإعلامية	نعم	2	2.9 %	38	55.1 %	17	24.6 %	12	17.4 %	69	36.5	7.6 //0.055
	لا	11	9.2 %	51	42.5 %	45	37.5 %	13	10.8 %	120	63.5	
نظام لجنة الأخلاقيات	نعم	1	1.9 %	26	50.0 %	15	28.8 %	10	19.2 %	52	28.0	4.8 //0.187
	لا	12	9.0 %	59	44.0 %	47	35.1 %	16	11.9 %	134	72.0	
النظام الداخلي لنقابة الصحافيين	نعم	1	1.4 %	37	50.7 %	21	28.8 %	14	19.2 %	73	38.6	8.4 *0.039
	لا	12	10.3 %	50	43.1 %	41	35.3 %	13	11.2 %	116	61.4	

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن نسب اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين لم تتجاوز 50 %، الأمر الذي يعكس وجود أزمة تثقيف واضحة في الشؤون المهنية للصحافيين.

وجاءت النتائج كالتالي: 44.1 % من الصحافيين في المؤسسات الإعلامية اطلعوا على

ميثاق شرف النقابة، وبالنسبة لنوع الوسيلة الإعلامية اطلع الصحافيون بنسبة 50 % من مؤسسات الصحافة التقليدية، و31.4 % من مؤسسات الإعلام الجديد، و17.4 % غير مصنف، وفقط 1.2 % صحافة مواطن، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بانخفاض نسبة الاطلاع من قبل العاملين في صحافة المواطن.

وجاءت نسبة اطلاع الصحافيين على النظام الداخلي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين 38.6 % فقط، وبالنسبة لنوع الوسيلة الإعلامية اطلع الصحافيون بنسبة 50.7 % من الصحافة التقليدية، و28.8 % من الإعلام الجديد، و19.2 % غير مصنف، وفقط 1.4 % صحافة مواطن، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية من حيث انخفاض نسبة الاطلاع لدى وسائل الإعلام الجديد وصحافة المواطن.

وجاءت نسبة اطلاع الصحافيين على مدونة السلوك المهني الإعلامية 36.5 % فقط، بنسبة 55.1 % من الصحافة التقليدية، و24.6 % من الإعلام الجديد، و17.4 % غير مصنف، وفقط 2.9 % صحافة مواطن، وهذه الفروق غير دالة إحصائيّاً.

كما اطلع فقط 28 % على نظام لجنة الأخلاقيات، وذلك بنسبة 50 % من الصحافة التقليدية، 28.8 % الإعلام الجديد، و19.2 % غير مصنف، 1.9 % صحافة مواطن، وهذه الفروق غير دالة إحصائيّاً.

واختلفت تلك النتائج مع نتائج دراسة الباحث محمد أبو عرقوب (2010) بعنوان «اتجاهات الصحافيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحافي»، التي بينت أن 91.4 % من الصحافيين سبق وأن اطلعوا على قانون النشر والمطبوعات الأردني وتعديلاته، وأن 87.8 % منهم اطلعوا على ميثاق الشرف الصحافي الصادر عن نقابة الصحافيين الأردنيين.

ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى ضعف نقابة الصحافيين الفلسطينيين وحالة الانقسام الفلسطيني رغم بدء مرحلة المصالحة.

وأرجع نائب نقيب الصحافيين د. تحسين الأسطل (الأسطل 2017) عدم اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي للمهنة الخاصة في النقابة إلى تقصير الصحافيين، لأن الصحافي يتسلم ميثاق الشرف عند حصوله على العضوية، إضافة إلى وجودها على موقع النقابة الإلكتروني.

الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى:

وللتعرف على ترتيب الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى لدى الصحافيين في المؤسسات الإعلامية، استخدم الباحث الاختبار الترتيبي Multiple Response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10) يوضح الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى لدى الصحافيين

الرتبة	العبارة	العدد	النسبة %
1	المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها	107	43.9
2	نقابة الصحافيين	47	34.8
3	وزارة الإعلام	39	31.0
4	الأحزاب والفصائل	22	28.9
5	القضاء والنيابة	22	27.5
6	العائلات	58	34.1

الأعداد الواردة في الجدول السابق، التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple response هي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-6.

تبين من خلال النتائج أن المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الصحافيون احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى وذلك بنسبة 43.9 % من إجمالي أعداد نفس المرتبة، تليها في المرتبة الثانية نقابة الصحافيين بنسبة 34.8 %، وجاءت في المرتبة الثالثة وزارة الإعلام بنسبة 31.0 %، ثم الأحزاب والفصائل بنسبة 28.9 %، وبالمرتبة الخامسة القضاء والنيابة بنسبة 27.5 %، وبالمرتبة الأخيرة العائلات بنسبة 34.1 %.

ورغم ضعف اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي كما هو موضح في الجدول السابق (9)، إلا أن الصحافيين وضعوا نقابة الصحافيين في المرتبة الثانية من بين الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى، ما يعكس أهمية نقابة الصحافيين باعتبارها بيت الصحافيين وقوتهم.

الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة:

وللتعرف على الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية من وجهة نظر الصحافيين في المؤسسات الإعلامية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية والوزن النسبي، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11) يبين الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة بالنسبة لنوع المؤسسة الإعلامية

	التصنيفات	صحافة مواطن	الصحافة التقليدية	إعلام جديد	غير مصنف	العينة الكلية			
		الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة	التشريعات والقوانين	40.0	52.6	51.9	62.3	2.6	1.5	52.7	10
	الملاحقة القضائية والأمنية	41.5	56.3	53.5	60.0	2.7	1.5	54.8	8
	إحساس الصحافيين بالمسؤولية الاجتماعية	65.7	69.5	76.2	73.1	3.6	1.2	71.9	1
	إلزام الصحافيين والمؤسسات بمدونة سلوك النقابة	58.5	56.6	64.5	56.8	3.0	1.2	59.4	6
	الملاحقات العائلية (العادات والتقاليد المجتمعية)	40.0	48.0	51.4	48.3	2.4	1.2	48.7	11
	وجود لجنة لأخلاقيات المهنة داخل المؤسسة	64.6	57.7	64.9	53.6	3.0	1.2	60.1	5
	وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ تحكيم) منبثق عن النقابة	63.1	54.9	53.4	43.5	2.7	1.2	53.6	9
	وجود مجلس للشكاوى في إطار المجلس الاعلى للإعلام	72.3	62.2	68.4	51.3	3.2	1.5	63.7	3
	وجود لجنة لأخلاقيات المهنة في النقابة	63.1	59.8	60.0	51.8	3.0	1.3	59.1	7
	تحديث ميثاق الشرف الصحافي	63.1	61.2	66.8	60.0	3.2	1.3	63.0	4
	اعتماد مدونات سلوك في كل مؤسسة صحافية	71.7	65.4	69.5	60.8	3.3	1.2	66.6	2

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن إحساس الصحافيين بالمسؤولية الاجتماعية جاء في مقدمة الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة بوزن نسبي 71.9 %، وجاءت النسب متقاربة بالنسبة لنوع المؤسسات الإعلامية وهو ما يتفق مع دراسة سابقة حول أخلاقيات الإعلام في الصحف الإلكترونية الفلسطينية للباحث دوحان (2015، 179)، واحتلت المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المرتبة الأولى بين الأدوات التي يفضلها القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية لضبط الممارسة المهنية في عملية النشر الصحافي وبوزن نسبي (97.06 %)، باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى الأدوات الأخلاقية التي يضعها الصحافي أمامه لتقدير المصلحة العامة بعيداً عن نظرية الحرية المطلقة التي جاءت المسؤولية الاجتماعية لوضع حد لسلبياتها.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة للباحث (HULIN 2013) بعنوان آفاق وحدود التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في أوروبا بأن المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين والناتجة عن طريق التنظيم الذاتي تعمل على تعزيز وحماية حرية الإعلام عند وجود ضمانات للحد من استغلال النظام.

وجاء اعتماد مدونات سلوك في كل مؤسسة صحافية في المرتبة الثانية بوزن نسبي 66.6 %، وهو ما يطالب به الخبير الإعلامي وليد بطراوي (2017)، بحيث يتم إلزام المؤسسات الصحافية بإبراز مدونة السلوك والعمل على تطبيق بنودها.

وجاء في المرتبة الثالثة وجود مجلس للشكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام بوزن نسبي 63.7 %، بينما احتل المرتبة الرابعة تحديث ميثاق الشرف الصحافي بوزن نسبي 63 %.

واحتل المرتبة الخامسة وجود لجنة لأخلاقيات المهنة داخل المؤسسة بوزن نسبي 60.1 %، تلاه في المرتبة السادسة إلزام الصحافيين والمؤسسات بمدونة سلوك النقابة بوزن نسبي 59.4 %، وفي المرتبة السابعة جاء وجود لجنة لأخلاقيات المهنة في النقابة بوزن نسبي 59.1 %، أما في المرتبة الثامنة، فجاءت الملاحقة القضائية والأمنية 54.8 %، وتلاها في المرتبة التاسعة وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ تحكيم) منبثق عن النقابة 53.6 %، ثم في المرتبة العاشرة التشريعات والقوانين 52.7 %، وفي المرتبة الاخيرة جاءت الملاحقات العائلية (العادات والتقاليد المجتمعية) 48.7 %.

وهذه النتائج تؤكد عدم تفضيل الصحافيين للتدخلات الحكومية بسن قوانين وملاحقة الصحافيين رغم إقرارهم بضرورتها في الإجابة على الفرض الأول.

المهارات المهنية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث :

وللتعرف على درجات المهارات المهنية والقيم التنظيمية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الإخلال بالقوانين من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الإعلامية،

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية والوزن النسبي، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12) يبين المهارات المهنية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي لتحسين تغطية الأحداث

	التصنيفات	صحافة مواطن	الصحافة التقليدية	إعلام جديد	غير مصنف	العينة الكلية			
		الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
المهارات المهنية والقيم التنظيمية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الإخلال بالقوانين	تحصين الصحافيين أنفسهم ضد أي سقطات مهنية	73.3	70.0	74.8	73.6	3.6	1.1	72.3	4
	حسن اختيار الصور	70.0	71.1	75.9	70.0	3.6	1.1	72.6	3
	حسن اختيار المصادر	76.0	74.6	75.5	76.0	3.8	1.0	75.2	1
	عدم التحيز	56.7	60.7	65.2	72.3	3.2	1.3	63.6	8
	تحصين الصحافيين أخلاقيّاً	75.0	71.9	73.2	75.0	3.6	1.0	72.9	2
	التأكد من المعلومات وعدم التسرع	66.2	66.6	68.6	69.6	3.4	1.3	67.6	7
	حسن استعمال القوانين دون أي تعسف	70.0	70.8	71.3	69.6	3.5	1.1	70.8	5
	خدمة المجتمع	60.0	68.0	68.1	72.5	3.4	1.2	68.1	6

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن حسن اختيار المصادر جاء في مقدمة المهارات المهنية والقيم التنظيمية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تحسين جودة تغطية الأحداث دون الإخلال بالقوانين بوزن نسبي 75.2 %، وجاء تحصين الصحافيين أخلاقيّاً في المرتبة الثانية بنسبة 72.9 %، تلاه في المرتبة الثالثة حسن اختيار الصور 72.6 %، وتحصين الصحافيين أنفسهم ضد أي سقطات مهنية 72.3 %، وحسن استعمال القوانين دون أي تعسف 70.8 %، وخدمة المجتمع 68.1 %، والتأكد من المعلومات وعدم التسرع 67.6 %، وعدم التحيز 63.6 %.

وتلك النتائج تؤكد أهمية أدوات التنظيم الذاتي في الارتقاء بالعمل الصحافي من خلال اختيار المصادر الموثوقة والالتزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة.

تعريف الصحافيين بالمؤسسات الإعلامية للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:

وللتعرف على ترتيب تعريف الصحافيين بالمؤسسات الإعلامية للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي multiple response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13) يوضح تعريف الصحافيين للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

الرتبة	العبارة	العدد	النسبة %
1	التزام أدبي وأخلاقي يراعي قيم وثقافة المجتمع ويكشف الفساد بما لا يتناقض مع القانون والأخلاقيات	74	26.7
2	التزام الصحافة بالقيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول	54	26.1
3	الالتزام بالقيم والمحددات التي تضعها الفصائل السياسية لأفرادها	45	24.6
4	الالتزام بالأعراف والتقاليد المجتمعية	47	36.7
5	الالتزام بالهم الوطني والقضايا السياسية للجمهور	24	17.1

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple responseهي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-5.

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن الصحافيين بالمؤسسات الإعلامية يعرفون المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أدبي وأخلاقي يراعي قيم وثقافة المجتمع ويكشف الفساد بما لا يتناقض مع القانون والأخلاقيات" بالمرتبة الأولى بنسبة 26.7 % من إجمالي أعداد المرتبة، يليه في الترتيب الثاني "التزام الصحافة بالقيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول" بنسبة 26.1 % من إجمالي أعداد الصحافيين الذين اختاروا المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة يعرفونها على أنها "الالتزام بالقيم والمحددات التي تضعها الفصائل السياسية لأفرادها" بنسبة 24.6 %، يليه في الترتيب الرابع "الالتزام بالأعراف والتقاليد المجتمعية" بنسبة 36.7 %، وأخيراً "الالتزام بالهم الوطني وللقضايا السياسية للجمهور" 17.1 %.

وجاء اختيار التعريف الأول لأنه اكثر شمولية بحث يشمل القوانين وقيم وثقافة المجتمع التي تشمل همومه ومشاكله وخصوصيته والمبادئ الأخلاقية.

الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية:

وللتعرف على ترتيب الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي Multiple Response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14) يوضح الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية

الرتبة	العبارة	العدد	النسبة %
1	عدم وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ شكاوى/ تحكيم)	74	22.1
2	عدم تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالنقابة	63	26.6
3	عدم وجود مذكرات ومدونات سلوك	52	24.4
4	عدم الاطلاع على القانون المطبوعات لعام 1995	26	21.8
5	عدم الاطلاع على مواثيق الشرف العربية والعالمية	21	21.2
6	الانتماءات السياسية للصحافيين	23	19.0

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple responseهي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-6.

تبين من خلال النتائج أن السبب الأول الذي يجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية من وجهة نظر الصحافيين في المؤسسات الإعلامية هو عدم وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ شكاوي/ تحكيم) بنسبة 22.1 % من إجمالي أعداد الصحافيين الذين اختاروا المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية عدم تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالنقابة بنسبة 26.6 %، وبالمرتبة الثالثة عدم وجود مذكرات ومدونات سلوك بنسبة 24.4 %، وجاء في المرتبة الرابعة عدم الاطلاع على القانون الفلسطيني الخاص بالمطبوعات لعام 1995 بنسبة 21.8 %، وبالمرتبة الخامسة عدم الاطلاع على مواثيق الشرف العربية والعالمية بنسبة 21.2 %، وأخيراً الانتماءات السياسة للصحافيين بنسبة 19.0 %.

واتفقت تلك النتائج مع بعض نتائج دراسة للباحثتين هداية شمعون ومنى خضر (2015، 57) بعنوان أخلاقيات مهنة الصحافة خاصة فيما يتعلق بترتيب عدم تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالنقابة.

العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية:

وللتعرف على ترتيب العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي multiple response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15) يوضح العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية

الرتبة	العبارة	العدد	النسبة %
1	السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية تطغى على التنظيم الذاتي	79	21.6
2	غياب المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين	52	19.0
3	غياب التدريب والتأهيل في الأخلاقيات	39	19.9
4	الانقسام الفلسطيني	18	16.1
5	سوء العائد المالي الذي يتقاضاه الصحافي	22	27.8
6	التوجيهات الصادرة من قبل المسؤولين في المؤسسة الصحافية	18	19.6

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple response هي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-6.

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية تطغى على التنظيم الذاتي وجاءت في مقدمة العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية من وجهة نظر الصحافيين في المؤسسات الإعلامية بنسبة 21.6 % من إجمالي أعداد الصحافيين الذين اختاروا المرتبة الأولى، يليها في المرتبة الثانية غياب المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين بنسبة 19 %، وبالمرتبة الثالثة غياب التدريب بنسبة 19.9 %، يليه الانقسام الفلسطيني بنسبة 16.1 %، وبالمرتبة الخامسة سوء العائد المالي الذي يتقاضاه الصحافي بنسبة 27.8 %، وبالمرتبة السادسة والأخيرة التوجيهات الصادرة من قبل المسئولين في المؤسسة الصحافية.

وبمقارنة النتائج بنتائج دراسة الباحثة شيرين خليفة (2015، 135) التي جاءت بعنوان «اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة» نجد وجود اختلاف في ترتيب السياسة التحريرية التي حلت في المرتبة الثانية، وجاء الانقسام في المرتبة الأولى، بينما اتفقت النتائج في ترتيب غياب التدريب والتأهيل في المرتبة الثالثة. واختلفت تلك النتائج مع بعض نتائج دراسة للباحثتين هداية شمعون ومنى خضر (2015، 57) بعنوان أخلاقيات مهنة الصحافة خاصة فيما يتعلق بترتيب الانقسام الفلسطيني والذي جاء متقدماً

في المرتبة الأولى، الأمر الذي يرجعه الباحث إلى الفترة الزمنية التي تم إجراء الدراسة فيها والتي بدأت خلالها حركة المصالحة بالتحرك وشرعت حكومة الوفاق باستلام مهامها في قطاع غزة.

أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية:

وللتعرف على ترتيب أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي multiple response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16) يوضح ترتيب أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية

الرتبة	العبارة	العدد	النسبة %
1	سرقة الأخبار والمواد الصحافية دون الإشارة لمصادرها الأصلية	93	16.7
2	اجتزاء الراوية أو الحدث (التحيز)	72	19.1
3	ظاهرة كثرة الأخبار مجهولة المصادر	36	13.3
4	التأثير على القضاء وعدم الالتزام بمعايير نشر الجريمة	36	13.3
5	انتهاك الخصوصية	31	14.7
6	عدم نشر الردود والتصحيحات	28	17.4
7	الدمج بين الخبر والإعلان	31	20.3
8	القذف والتشهير	23	15.0
9	نشر صور العنف	17	11.1
10	التسرع في النشر	8	5.2

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple response هي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1–10.

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

تبين أن سرقة الأخبار والمواد الصحافية دون الإشارة لمصادرها الأصلية جاءت في مقدمة أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية بنسبة 16.7 % من إجمالي أعداد الصحافيين الذين اختاروا المرتبة الأولى وهو ما تؤكده رئيسة تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" خلود عساف (2017) بقولها "نحن نلتزم بذكر المصدر دائما لكن نتعرض لسرقة موادنا من قبل معظم وسائل الإعلام العاملة في الوطن، وهناك قضايا لنا في المحاكم على بعض الصحف». وجاء في المرتبة الثانية اجتزاء الراوية أو الحدث (التحيز) بنسبة 19.1 %، وبالمرتبة الثالثة ظاهرة كثرة الأخبار مجهولة المصادر بنسبة 13.3 %، وكذلك التأثير على القضاء وعدم الالتزام بمعايير نشر الجريمة بنسبة 13.3 %، وبالمرتبة الرابعة انتهاك الخصوصية بنسبة 14.7 %، يليه عدم نشر الردود والتصحيحات بنسبة 17.4 %، وبالمرتبة السادسة الدمج بين

الخبر والإعلان بنسبة 20.3 %، يليه القذف والتشهير بنسبة 15.0 %، ثم نشر صور العنف بنسبة 11.1 %، وأخيراً التسرع في النشر بنسبة 5.2 %.

ويتضح من النتائج توافقها مع الحالة التي تعيشها الصحافة الفلسطينية من غياب أدوات التنظيم الذاتي، وغياب النزاهة والشفافية عن الرسائل الإعلامية وعن عمل المؤسسات الصحافية في أحيان كثيرة.

واختلفت نتائج تلك الدراسة مع دراسة سابقة للباحث دوحان (2015،202) فقد احتل التسرع في النشر المرتبة الأولى بين أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية من وجهة نظر القائمين بالاتصال.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Fan, Lu, 2015) التي جاءت بعنوان صحافة المواطن: الالتزامات الأخلاقية للصحافيين المواطنين «Weibo» في الصين، ونتائج دراسة الباحث (Gross 2008) بعنوان: الأخلاق والإعلام الجديد؛ بأن التحيز، والتقارير العاطفية، والشائعات وغزو الخصوصية وانتهاك الملكية الفردية وعدم الدقة، كانت من ضمن أشكال الممارسة غير الأخلاقية في العمل الصحافي.

شكل التنظيم الذاتي المرشح لإطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة:

وللتعرف على ترتيب شكل التنظيم الذاتي المرشح لإطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة، قام الباحث باستخدام الاختبار الترتيبي multiple response، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17) يوضح ترتيب شكل التنظيم الذاتي المرشح لإطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة

الرتبة	العبـــــــارة	العدد	النسبة
1	تشكيل مجلس شكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام	81	17.2
2	وضع نظام داخلي للجنة الأخلاقيات في النقابة لتنظيم عملها	36	16.2
3	مذكرات توجيهية من قبل المؤسسة الإعلامية	39	17.7
4	تقوية عمل لجنة الأخلاقيات في النقابة	32	24.1
5	تفعيل مدونة السلوك المنشورة على موقع النقابة	22	24.2
6	وجود مجلس تنظيم ذاتي منبثق عن النقابة	24	33.8
7	تبني المؤسسات الإعلامية مواثيق شرف ومدونات سلوكية خاصة	11	12.4

الأعداد الواردة في الجدول السابق التي استخدمت الاختبار الترتيبي multiple response هي من إجمالي إجابة المبحوثين على الرتبة ذاتها، وتظهر النسب وفقاً لأعداد الذين اختاروا الرتبة، مع العلم أن بإمكان المبحوث اختيار نفس الرتبة لأكثر من إجابة، ولذلك تكون الأعداد أكبر من حجم العينة لأن قياسها يتم وفقاً للرتبة الموضوعة من 1-7.

تبين من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن الصحافيين في المؤسسات الإعلامية يرشحون في المرتبة الأولى تشكيل مجلس شكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام كشكل فاعل للتنظيم الذاتي بنسبة 17.2 % من إجمالي أعداد الصحافيين الذين اختاروا المرتبة الأولى، وهو ما عارضه الاتحاد الدولي للصحافيين بحسب (زعرور 2017)، الذي قال «إن الاتحاد الدولي للصحافيين ضد تشكيل المجلس الأعلى للإعلام من ناحية التسمية، والتفويض، وآلية التشكيل، لأن مثل هذا الهيكل متخلف، ويحيل إلى نماذج أثبتت فشلها (المجلس الأعلى في الأردن الذي تم حله) أو نجاحها في فرض السيطرة الحكومية على قطاع الإعلام (في مصر لعقود طويلة، ولبنان، والسودان). ولا وجود في الدول الديمقراطية أو التي تسير على خطاها لمثل هذا المجلس بالصلاحيات التي يقترحها مشروع الحكومة الفلسطينية. ولكن هناك هيئات أو مجالس مستقلة مهمتها الحصرية تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، وبحسب علمي، فإن نقابة الصحافيين الفلسطينيين، تتبنى أيضا نفس الموقف وترى أن هذا المجلس يجب أن يكون «مجلس تنظيم الإعلام المرئي والمسموع»، وأن يكون هناك جسم مستقل عنه يمكن أن يسمى مجلس/ هيئة التنظيم الذاتي».

ويؤيد الخبير الإعلامي داوود كتاب (كتاب 2017) إنشاء مجلس شكاوى مهني بشرط خلق آلية للضغط على الأفراد والمؤسسات بحيث تكون لقراراته قوة القانون.

وجاء في المرتبة الثانية وضع نظام داخلي للجنة الأخلاقيات في النقابة لتنظيم عملها بنسبة 16.2 %، وجاء وضع مذكرات توجيهية من قبل المؤسسة الإعلامية في المرتبة الثالثة بنسبة 17.7 %، وبالمرتبة الرابعة جاءت تقوية عمل لجنة الأخلاقيات في النقابة بنسبة 24.1 %، وبالمرتبة الخامسة تفعيل مدونة السلوك المنشورة على موقع النقابة بنسبة 24.2 %، وبالمرتبة السادسة وجود مجلس تنظيم ذاتي منبثق عن النقابة بنسبة 33.8 %، وأخيراً تبني المؤسسات الإعلامية مواثيق شرف ومدونات سلوكية خاصة بنسبة 12.4 %.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Fuchs 2010) بعنوان: وسائل الإعلام البديلة كوسائل حاسمة بضرورة وضع أشكال من التنظيم الذاتي لضبط أداء وسائل الإعلام البديلة لتجنب احتمال لعبها دوراً في تأجيج الصراعات بدون قصد.

ثانياً: السمات العامة لالتزام الصحافيين بالتنظيم الذاتي:

يناقش هذا الجزء مدى الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وعلاقتها التشريعات والقوانين، والمساءلة القانونية، والتدريب، ونقابة الصحافيين كما هو موضح في الجداول (18، 19، 20)، ويتضح ذلك كالتالي:

الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي وعلاقتها بوجود التشريعات والقوانين والمساءلة القانونية للصحافيين

وللتحقق من وجود فروق في درجات الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية مع وجود التشريعات والقوانين والمساءلة القانونية للصحافيين، قام الباحث باختبار chi square ، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18) يوضح العلاقة بين درجات الالتزام بالمبادئ والمعايير مع وجود التشريعات والقوانين والمساءلة القانونية للصحافيين

		الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي										كاي سكوير
		لا		بدرجة قليلة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
التشريعات والقوانين	ضعيف جدًا	3	7.5 %	15	37.5 %	6	15.0 %	16	40.0 %	40	27.4	43.5 **0.001
	ضعيف	1	4.8 %	9	42.9 %	5	23.8 %	6	28.6 %	21	14.4	
	متوسط	0	0.0 %	2	6.7 %	13	43.3 %	15	50.0 %	30	20.6	
	قوي	0	0.0 %	0	0.0 %	8	28.6 %	20	71.4 %	28	19.2	
	قوي جدًا	0	0.0 %	1	3.7 %	7	25.9 %	19	70.4 %	27	18.5	
	المجموع	4	2.74	27	18.49	39	26.7	76	52.1	146	100.0	
الملاحقة القضائية والأمنية	ضعيف جدًا	2	4.9 %	14	34.1 %	8	19.5 %	17	41.5 %	41	29.1	21.7 *0.041
	ضعيف	1	6.3 %	5	31.3 %	2	12.5 %	8	50.0 %	16	11.4	
	متوسط	0	0.0 %	3	10.7 %	11	39.3 %	14	50.0 %	28	19.9	
	قوي	0	0.0 %	4	12.5 %	7	21.9 %	21	65.6 %	32	22.7	
	قوي جدًا	1	4.2 %	1	4.2 %	10	41.7 %	12	50.0 %	24	17.0	
	المجموع	4	2.84	27	19.15	38	26.95	72	51.06	141	100.0	

** دالة إحصائيًا عند 0.01 * دالة إحصائيًا عند 0.05 // غير دال إحصائيًا

تبين من خلال النتائج ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (p-value <0.01) بين درجات الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية مع مدى وجود التشريعات والقوانين، فقد تبين أنه عند عدم وجود التزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي يكون في ظل وجود التشريعات والقوانين ضعيفاً جداً (7.5 %).

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (p-value <0.01) بين درجات الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية مع مدى وجود ملاحقة قضائية وأمنية.

وتظهر تلك النتائج مدى تعطش الصحافيين لضبط الممارسات الأخلاقية لمهنة الصحافة خاصة في ظل ما تشهده من تجاوزات.

وهـذه النتيجـة معاكسـة لنتائـج دراسـة سـابقة للباحـث دوحـان (2017، 206) حـول أخلاقيـات النشـر الصحـافي في الصحـف الإلكترونيـة الفلسـطينية، والتـي أظهـرت وجـود علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين درجـات التـزام الصحـف الإلكترونيـة الفلسـطينية بأخلاقيـات النشـر الصحـافي والحريـة الصحافيـة، (r=0.62,P-value<0.01) وهـذا يـدل علـى أنـه كلمـا زادت الحريـة الصحافيـة (عـدم وجـود قيـود وقوانـين) زاد التـزام الصحافيـين الإلكترونيـين الفلسـطينيين بأخلاقيـات النشـر الصحـافي والعكـس صحيـح.

وتختلـف تلـك النتيجـة مـع نتائـج نفـس الدراسـة السـابقة للباحـث دوحـان (2017، 207) التـي أظهـرت عـدم وجـود علاقـة بـين درجـات التـزام الصحـف الإلكترونيـة الفلسـطينية بأخلاقيـات النشـر الصحـافي والبطـش والتلويـح بالمسـاءلة القانونيـة للقائـم بالاتصـال، وهـذا يـدل على أن التـزام القائـم بالاتصـال بأخلاقيـات النشـر الصحـافي غيـر مرتبـط بالبطـش والتلويـح بالمسـاءلة القانونيـة. ويعـزو الباحـث هـذا الاختـلاف إلـى تغيـر عينـات الدراسـتين، حيـث جـاءت عينـة الدراسـة الحاليـة أكثـر شـمولاً مـن ناحيـة العـدد، وتنـوع الوسـائل الإعلاميـة، وشـمول العينـة الصحافـة التقليديـة بشـكل واضـح، بينمـا اقتصـرت عينـة الدراسـة السـابقة علـى العامليـن فقـط في سـبع صحـف إلكترونيـة.

وتتفـق نتائـج الدراسـة مـع دراسـة للباحـث (HULIN 2013) بعنـوان آفـاق وحـدود التنظيـم الذاتـي لوسـائل الإعـلام في أوروبـا، التـي أظهـرت أن أدوات التنظيـم الذاتـي لا تسـتطيع بـأي حالـة كانـت خلـق شـروط لحريـة الإعـلام.

كمـا وتتفـق نتائـج الدراسـة مـع نتائـج دراسـة الباحـث حـاتم العسـولي (2017) التـي جـاءت بعنـوان: المعاييـر المهنيـة والأخلاقيـة للصحافـة الإلكترونيـة الفلسـطينية «دراسـة تحليليـة مقارنـة بـين صحيفتـي القـدس ونيويـورك تايمـز»، التـي أكـدت أن الضوابـط التشـريعية تقيـد القائـم بالاتصـال للالتـزام بالمعاييـر المهنيـة والأخلاقيـة بالأحـداث السياسـية.

ويعـزو الخبيـر القانونـي الدولـي والمديـر التنفيـذي لمركـز القانـون والديمقراطيـة في كنـدا توبـي منـدل (Mendel 2017) اختيـار الصحافيـين للقانـون والتشـريعات، لعـدم إنشـاء وسـائل الإعـلام نظامـاً فعـالاً للتنظيـم الذاتـي يمكـن أن يوفـر الإنصـاف الحقيقـي للمشـتكين، ويكـون محميّـاً مـن التدخـل السياسـي، وعندمـا توجـد مبـادرات التنظيـم الذاتـي، فإنهـا غالبـاً مـا تكـون غيـر فعالـة، وفي هـذه الحالـة، قـد يكـون النظـام الإلزامـي للتنظيـم الذاتـي (المدعـوم بالتشـريعات) أكثـر واقعيـة.

ورفـض الخبيـر في القانـون والإعـلام- الأردن يحيـى شـقير (شـقير 2017) اللجـوء إلـى القانـون لضبـط الممارسـة الأخلاقيـة لمهنـة الصحافـة بقولـه «أؤيـد ترويـج أدوات التنظيـم الذاتـي للمهنـة، ولا أميـل لتدخـل القانـون في ذلـك، لأن أهـل كل مهنـة أدرى بشـؤونها ومـن مصلحتهـم زيـادة ثقـة الجمهـور فيهـا، وقـد يتـم تطويـع القانـون لإدخـال أمـور ليسـت عـادة ضمـن مبـادئ أخلاقيـات المهنـة وبالتالـي تكـون مدخـلاً لانتهـاك حريـة التعبيـر».

العلاقة بين حصول الصحافيين على التدريب والتزامهم بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي

وللتحقق من وجود علاقة بين حصول الصحافيين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية على التدريب وبين فهمه والتزامه بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، قام الباحث بإجراء اختبار chi square، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19) يوضح العلاقة بين حصول الصحافيين على التدريب والتزامهم بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي

		الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي										كاي سكوير
		لا		بدرجة قليلة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
ورش عمل	نعم	1	1.1 %	15	16.3 %	29	31.5 %	47	51.1 %	92	75.4	4.1 //0.250
	لا	2	6.7 %	6	20.0 %	6	20.0 %	16	53.3 %	30	24.6	
	المجموع	3	2.5	21	17.2	35	28.7	63	51.6	122	100.0	
دورات تدريبية	نعم	0	0.0 %	11	11.6 %	29	30.5 %	55	57.9 %	95	76.6	14.0 **0.003
	لا	3	10.3 %	7	24.1 %	5	17.2 %	14	48.3 %	29	23.4	
	المجموع	3	2.4	18	14.5	34	27.4	69	55.6	124	100.0	
ندوات	نعم	1	1.3 %	21	26.9 %	24	30.8 %	32	41.0 %	78	68.4	11.2 *0.011
	لا	2	5.6 %	2	5.6 %	8	22.2 %	24	66.7 %	36	31.6	
	المجموع	3	2.6	23	20.2	32	28.1	56	49.1	114	100.0	
مؤتمرات	نعم	1	1.9 %	6	11.5 %	15	28.8 %	30	57.7 %	52	49.1	2.1 //0.562
	لا	2	3.7 %	11	20.4 %	15	27.8 %	26	48.1 %	54	50.9	
	المجموع	3	2.8	17	16.0	30	28.3	56	52.8	106	100.0	
لقاءات خاصة	نعم	2	2.5 %	2	2.5 %	27	33.3 %	50	61.7 %	81	68.1	24.0 **0.001
	لا	1	2.6 %	13	34.2 %	7	18.4 %	17	44.7 %	38	31.9	
	المجموع	3	2.5	15	12.6	34	28.6	67	56.3	119	100.0	

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (p-value >0.05) بين حصول الصحافيين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية على التدريب التالي (ورش عمل، مؤتمرات) وبين فهمه والتزامه بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية (p-value <0.05) بين حصول الصحافيين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية على التدريب التالي (دورات تدريبية، وندوات، ولقاءات خاصة) وبين فهمه والتزامه بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في

المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد أهمية التدريب في عملية الالتزام بأخلاقيات النشر الصحافي، وهو ما تعمل نقابة الصحافيين على تعزيزه من خلال الدورات وورش العمل بحسب نائب نقيب الصحافيين (الأسطل 2017).

العلاقة بين معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي في نقابة الصحافيين والالتزام بها:

وللتحقق من وجود علاقة بين معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة في نقابة الصحافيين وبين الالتزام بها، قام الباحث بإجراء اختبار chi square ، وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20) يوضح العلاقة بين معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة في نقابة الصحافيين وبين الالتزام بها

		الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي										كاي سكوير
		لا		بدرجة قليلة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المجموع		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
ميثاق شرف النقابة	نعم	2	2.7 %	11	14.7 %	22	29.3 %	40	53.3 %	75	50.7	1.8 //0.602
	لا	2	2.7 %	16	21.9 %	16	21.9 %	39	53.4 %	73	49.3	
	المجموع	4	2.7	27	18.2	38	25.7	79	53.4	148	100.0	
مدونة السلوك المهني	نعم	0	0.0 %	2	3.2 %	20	32.3 %	40	64.5 %	62	43.4	20.9 **0.001
	لا	4	4.9 %	24	29.6 %	17	21.0 %	36	44.4 %	81	56.6	
	المجموع	4	2.8	26	18.2	37	25.9	76	53.1	143	100.0	
نظام لجنة الأخلاقيات	نعم	1	2.1 %	2	4.2 %	15	31.3 %	30	62.5 %	48	34.3	10.5 *0.014
	لا	3	3.3 %	24	26.1 %	20	21.7 %	45	48.9 %	92	65.7	
	المجموع	4	2.9	26	18.6	35	25.0	75	53.6	140	100.0	
النظام الداخلي لنقابة الصحافيين	نعم	1	1.6 %	5	7.8 %	21	32.8 %	37	57.8 %	64	44.8	10.1 *0.018
	لا	3	3.8 %	21	26.6 %	16	20.3 %	39	49.4 %	79	55.2	
	المجموع	4	2.8	26	18.2	37	25.9	76	53.1	143	100.0	

** دالة إحصائيّاً عند 0.01 * دالة إحصائيّاً عند 0.05 // غير دال إحصائيّاً

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (p-value >0.05) بين درجات معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة (ميثاق شرف النقابة) وبين الالتزام بها لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية نظراً لطابع ميثاق الشرف الصحافي غير الإلزامي من ناحية، ولاطلاع الصحافيين بكمية أكبر عليه خاصة في الصحافة التقليدية من ناحية أخرى.

بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (p-value <0.05) بين درجات معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة (مدونة السلوك المهني الإعلامية، نظام لجنة الأخلاقيات، النظام الداخلي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين) وبين الالتزام بها لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد وجود عدم اكتراث من قبل الصحافيين.

الخلاصة

تظهر الدراسة اتفاق الصحافيين على ضرورة وجود مجلس أعلى للشكاوى في ثلاثة محاور بالدراسة من حيث تفضيلهم لشكل أدوات التنظيم الذاتي، أو في إطار إجاباتهم على الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية، أو من خلال إجاباتهم على الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة.

تبين ضعف الاعتماد على أدوات التنظيم الذاتي وعدم إعطائها الأولوية لدى المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، إذ تبين أن صحافة المواطن لا تعتمد بشكل كبير على أدوات التنظيم الذاتي بنسبة 57.1 %.

برزت التوجيهات غير المكتوبة ضمن السياسات التحريرية في مقدمة أشكال أدوات التنظيم الذاتي التي يتم اتباعها لتحديد وضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة، وهو ما يعتبر من أضعف أشكال أدوات التنظيم الذاتي لعدم القدرة على اعتمادها كوثيقة..

احتلت نقابة الصحافيين المرتبة الخامسة من بين الجهات التي قامت بتدريب الصحافيين لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي، بينما تقدمت عليها لأخذ هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات صحافية، ووزارة الإعلام.

أبرزت الدراسة اعتبار الصحافيين نقابة الصحافيين بيتهم ومؤسستهم رغم ضعف اطلاعهم على أدوات التنظيم الذاتي الخاصة بالنقابة، وذلك من خلال وضعهم نقابة الصحافيين في المرتبة الثانية من بين الجهات التي يتم الاحتكام لها في حالة وجود شكاوى بعد مؤسستهم الإعلامية.

توجه الصحافيون للالتزام بدرجة كبيرة بالتعليمات الواردة في أدوات التنظيم الذاتي في حال تواجدها في المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها.

برز السياسة التحريرية في مقدمة الأسباب لعدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في بعض المؤسسات الإعلامية، تلاها عدم اهتمام المؤسسة الإعلامية.

جاءت مبادئ التعامل الحساس مع قضايا المرأة، ثم عدم التأثير على القضاء، والالتزام بمعايير نشر الجريمة، وحرية التعبير، ثم عدم الانحياز، وأخيراً استقلال الصحافي، في المراتب الأخيرة بالنسبة للمبادئ الأخلاقية التي تعتمدها المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وكانعكاس لحالة الاستقطاب السياسي والنظرة المجتمعية المنحازة ضد المرأة.

عكست نسب اطلاع الصحافيين على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين، التي لم تتجاوز 50 %، وجود أزمة في علاقة النقابة بالصحافيين، وفي المقابل تم إثبات وجود علاقة بين درجات معرفة الصحافيين بمضامين أدوات التنظيم الذاتي للمهنة (مدونة السلوك المهني الإعلامية، ونظام لجنة الأخلاقيات، والنظام الداخلي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين) وبين الالتزام بها.

تبين أن الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية من وجهة نظر الصحافيين في المؤسسات الإعلامية هو عدم وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ شكاوى/ تحكيم)، وعدم تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالنقابة، وعدم وجود مذكرات ومدونات سلوك.

تبين أن إحساس الصحافيين بالمسؤولية الاجتماعية جاء في مقدمة الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات المهنة، تلاه اعتماد مدونات سلوك في كل مؤسسة صحافية، ثم وجود مجلس للشكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام، وتحديث ميثاق الشرف الصحافي، ووجود لجنة لأخلاقيات المهنة داخل المؤسسة، وإلزام الصحافيين والمؤسسات بمدونة سلوك النقابة.

تبين أن طغيان السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية على التنظيم الذاتي جاء في مقدمة العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية، ثم غياب المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين وغياب التدريب، رغم عدم إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (p-value >0.05) بين السياسة التحريرية ومدى التزام الصحافيين بالمعايير والضوابط التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لمهنة الصحافة، بينما تم إثباتها فيما يتعلق بالتدريب.

تبين أن سرقة الأخبار والمواد الصحافية دون الإشارة لمصادرها الأصلية جاءت في مقدمة أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية، يليها في المرتبة الثانية اجتزاء الرواية أو الحدث (التحيز)، ثم ظاهرة كثرة الأخبار مجهولة المصادر.

عدم التزام المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالحد الأدنى للأجور، فقد اتضح أن 50 % من أفراد العينة يتلقون رواتب أقل من 1500 شيقل.

انحاز الصحافيون في المؤسسات الإعلامية لتشكيل مجلس شكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام كشكل فاعل للتنظيم الذاتي، يليه وضع نظام داخلي للجنة الأخلاقيات في النقابة لتنظيم عملها، ثم وضع مذكرات توجيهية من قبل المؤسسة الإعلامية وتقوية عمل لجنة الأخلاقيات في النقابة وتفعيل مدونة السلوك المنشورة على موقع النقابة، وتبني المؤسسات الإعلامية مواثيق شرف ومدونات سلوكية خاصة.

حرصت الدراسة على تقديم نماذج من الإعلام الغربي التي تعتمد أدوات التنظيم الذاتي كمرجعية لعمل الصحافيين، وهي وكالة الأنباء البريطانية «رويترز»، ووكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس»، ووكالة أسوشيتدبرس، وصحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة واشنطن بوست، وصحيفة شيكاغو تريبيون، في إطار الجانب المنهجي كمقاربة منهجية.

التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة الميدانية من نتائج، وبناء على اطلاع الباحث ومتابعته وملاحظاته لمشكلة الدراسة، وبغرض وضع بعض الحلول المناسبة لمعالجة جوانب الخلل، توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- العمل من أجل إنشاء مجلس شكاوى كشكل فاعل للتنظيم الذاتي للصحافة مع تحديد مرجعيته وشكله في إطار هيئة مستقلة لا تخضع لأي إشراف حكومي، تكون مهمتها تنظيم العمل الصحافي وضبط الممارسات الأخلاقية في إطار مدونة السلوك المهني المعتمدة من قبل نقابة الصحافيين الفلسطينيين، وهو ما أيده بشدة الخبير القانوني الدولي توبي منـدل (Mendel 2017) بقوله «مجلس الشكاوى في العديد من البلدان يكون فعالاً»، بينما أيد الاتحاد الدولي للصحافيين بحسب منير زعرور (2017) إنشاء مجلس/ هيئة التنظيم الذاتي للإشراف على الممارسات الأخلاقية في المؤسسات الصحافية.
- إنشاء هيئة مشتركة من الحكومة ونقابة الصحافيين الفلسطينيين والمالكين، لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع، تكون مهمتها تنظيم العمل الإعلامي وضبط الممارسات الأخلاقية في إطار مدونة السلوك المهني المعتمدة من قبل نقابة الصحافيين الفلسطينيين، وهو ما يؤيده الاتحاد الدولي للصحافيين بحسب منير زعرور (2017).
- وضع نظام داخلي للجنة الأخلاقيات في نقابة الصحافيين الفلسطينيين لتقوية وتنظيم عملها لتشكل النواة الأساسية لتشكيل مجلس أعلى للشكاوى.
- وضع مذكرات توجيهية للصحافيين من قبل المؤسسات الإعلامية الفلسطينية و(صحافة المواطن) تتضمن المعايير الأخلاقية التي يجب الالتزام بها بحيث تختار المؤسسة الإعلامية المعايير التي تلزم الصحافيين العاملين بها من المعايير المحددة في الفصل الثالث بالدراسة.
- إلزام الصحافيين والمؤسسات الإعلامية بما فيها صحافة المواطن بمدونة السلوك المهني الخاصة بالنقابة، مع فتح نقاش صحافي يشمل المؤسسات الإعلامية بما فيها صحافة المواطن لإثراء أو شرح بنود مدونة السلوك المهني ووضع ضوابط إلزامية فيها للصحافيين.
- تكثيف الأنشطة التدريبية حول أخلاقيات الإعلام وكيفية الالتزام بها لتأهيل الصحافيين، وتعليمهم كيفية الوصول للمهارات المهنية، والقيم التنظيمية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الإخلال بالقوانين.
- إدراج مبادئ التعامل الحساس مع قضايا المرأة، وعدم التأثير على القضاء، والالتزام بمعايير نشر الجريمة، وحرية التعبير، وعدم الانحياز، واستقلال الصحافي، ضمن المبادئ الأخلاقية في مواثيق الشرف ومدونات السلوك والمذكرات التوجيهية للمؤسسات الإعلامية وصحافة المواطن.

- إنشاء لجنة لأخلاقيات المهنة داخل المؤسسات الإعلامية تكون مهمتها تلقي شكاوى المواطنين، وضبط الممارسات الأخلاقية للصحافيين في إطار ما تعده أو تختاره وتعممه على الصحافيين لديها من أدوات التنظيم الذاتي.
- العمل على حماية الملكية الفكرية للصحافيين سواء للأعمال الصحافية أو التلفزيونية أو الإذاعية من خلال إعلان نقابة الصحافيين عن متابعة المنشورات، وإعلان أسماء بعض المواقع والمؤسسات التي تنقل الأخبار دون الإشارة لمصادرها.
- وضع نقابة الصحافيين لوائح تنفيذية تلزم المواقع والوسائل الإعلامية بالحد الأدنى للأجور من خلال التعاون مع وزارة العمل لوقف عملية استغلال الصحافيين وتشغيلهم برواتب دون الحد الأدنى للأجور، ووقف معاملات تلك المؤسسات لدى كافة المؤسسات النقابية والرسمية.
- العمل مع كليات وأقسام الصحافة والإعلام بالجامعات والمعاهد الفلسطينية لتدريس مساقات أخلاقيات مهنة الصحافة والقانون من خلال مدربين ومحاضرين قادرين على محاكاة الواقع.
- تكثيف الأنشطة التوعوية من قبل نقابة الصحافيين والمؤسسات الإعلامية للعاملين في صحافة المواطن لدمجهم في منظومة الإعلام الفلسطينية، وتدريبهم وتأهيلهم للالتزام بأخلاقيات الإعلام.
- تفعيل مدونة للسلوك المهني لصحافة المواطن، وشرح دور المسؤولية الاجتماعية للصحافيين المواطنين.
- تبني خطة تثقيفية للصحافيين والمواطنين الصحافيين، يتم خلالها نشر إرشادات دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وأنظمة الاتصال المختلفة الإلكترونية والتلفونية حول أخلاقيات التعامل مع الجرائم، ونشر صور الضحايا، وأخلاقيات نشر الصور والفيديوهات والتعليقات، وكافة أنماط الوسائط المتعددة والدردشة، للارتقاء بالحالة الإعلامية الفلسطينية.
- العمل مع الاتحاد الدولي للصحافيين من أجل إلزام مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر والفيسبوك بالتوسع في عملية ضبط المحتوى لضمان مراعاة الخصوصية، وعدم نشر صور الضحايا أو صور العنف، وعدم الترويج للإرهاب، وضمان حق شعبنا في النضال والدفاع عن حقوقه، من خلال إصدار مواثيق شرف، ومدونات سلوك للأعضاء، وتعميمها ونشرها، وتحديد إجراءات أكثر صرامة.
- العمل مع الاتحاد الدولي للصحافيين من أجل إلزام مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر والفيسبوك لتكون الصفحات الإخبارية (صحافة المواطن) معروفة المنشأ، ولديها عنوان محدد، وأرقام هواتف للتواصل معها لمنع الصفحات المشبوهة الهادفة لزرع الفتن، أو نشر الإشاعات، أو تنفيذ مخططات خبيثة.

المراجع:

المصادر:

- قانون المطبوعات والنشر، رقم 9 لسنة 1995.

الدراسات:

1. أبو عرقوب، محمد حسين، 2010. اتجاهات الصحافيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحافي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.
2. أبو شنب، حسين، ماجد سالم تربان، 2010. العوامل المؤثرة على مصداقية الصحافة الفلسطينية وعلاقتها باستخدام المثقفين، المؤتمر العلمي السادس لشعبة علوم الإعلام، مصداقية الإعلام في الوطن العربي، القاهرة: الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.
3. أبو شنب، حسين، 2009. مدى التزام القائمين بالاتصال في وسائل الإعلام العاملة في فلسطين بأخلاقيات المهنة في ضوء الانقسام الفلسطيني، المؤتمر العلمي الخامس لشعبة علوم الإعلام، أخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي، القاهرة: الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.
4. الصعيدي، طارق محمد محمد، 2009. رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الليبية لواقع ممارسة آداب وأخلاقيات العمل الصحافي، المؤتمر العلمي الخامس لشعبة علوم الإعلام، أخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي، القاهرة: الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.
5. الشرافي، محمد صابر، 2015، واقع الصحافة الاستقصائية في الصحف الفلسطينية «دراسة تحليلية وميدانية مقارنة»، دراسة ماجستير غير منشورة ، غزة: قسم الصحافة والإعلام ، الجامعة الإسلامية.
6. الدريملي، نداء، 2015. «اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الفترة ما بين 2013-2006»، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم الصحافة والإعلام.
7. البنا، حازم أنور محمد. 2008، أخلاقيات الإعلام في الفضائيات العربية الخاصة كما يراها الجمهور المصري، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، الإعلام بين الحرية والمسؤولية، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول.
8. العسولي، حاتم ، 2017، المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية «دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز»، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: قسم الصحافة والنشر.
9. إسماعيل، محمد حسام الدين. 1996، المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من 1991-1994، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
10. العقباوي، إبراهيم. 2005، أخلاقيات الإعلام والفضائيات العربية، المؤتمر العلمي الأول للأكاديمية الدولية علوم الإعلام، الفضائيات العربية ومتغيرات العصر الإعلامي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1.
11. الأزرق، نرمين. 2008، حرية الصحافة في مصر، بحث دكتوراة غير منشور، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.
12. بخيت، السيد. 2001، حقوق وواجبات الصحافيين في مواثيق الشرف في العالم، دراسة مقارنة، القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
13. 2000، الأمبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور، دراسة مقارنة، القاهرة: المجلة

المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، عدد 7.

14. شاهين، هبة أمين. 2003، أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مجال الأخبار الإذاعية والتليفزيونية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع، أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الثالث.

15. شمعون، هداية، ومنى خضر، 2015. أخلاقيات مهنة الصحافة في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رام الله : وحدة الأبحاث بمركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت.

16. جرادة، منال، 2013. معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام السياسي الفلسطيني، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة غزة: جامعة الأزهر.

17. خليفة، شيرين حامد، 2015. اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية.

18. عبد الحليم، سارة عبد اللطيف. 2011، المسؤولية الاجتماعية لقنوات التلفزيون المصرية (الحكومية والخاصة) كما تراها النخبة، دراسة تحليلية وميدانية، بحث ماجستير غير منشور، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

19. غالي، محرز حسين. 2003، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية، بحث ماجستير غير منشور، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.

20. غازي، خالد محمد، 2009. الصحافة الإلكترونية العربية الالتزام والتجاوز في الخطاب والطرح، بحث دكتوراة غير منشور القاهرة: الجامعة الأمريكية.

21. فاروق، سحر، وأمل السيد. 2003، أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية وميدانية، المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق ، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

22. دوحان ، حسن يوسف، 2015. العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحافي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

23. هلالي، أماني محمد محمد حسن ، 2009. أخلاقيات العمل الإعلامي، المؤتمر العلمي الخامس لشعبة علوم الإعلام، أخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي، القاهرة: الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.

24. مراد، ماجدة. 2007، العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الإذاعة المصرية، العدد الثامن والعشرون، المجلة المصرية للبحوث والإعلام ، القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة.

25. ماضي، سمية كامل، 2015. العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية قضية الانقسام الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية.

26. ناصيف، مريم أنور، 2009. العوامل المؤثرة على التزام القائمين بتشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة، بحث ماجستير غير منشور القاهرة: جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2009.

الكتب:

1. أبو حشيش، حسن، 2005، الصحافة في فلسطين، غزة: بدون ناشر، ط1.

2. الدلو، جواد، 1997، دراسات في الصحافة الفلسطينية، فلسطين: الأمل، ط1.

3. البشر، محمد بن مسعود. 1966، المسؤولية الاجتماعية في الإعلام: النظرية وواقع التطبيق، الرياض: دار عالم الكتب.

4. إبراهيم، محمد سعد. 2007، أخلاقيات الإعلام والانترنت وإشكاليات التشريع، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1.

5. أبو عيشة، فيصل. 2010، الإعلام الالكتروني، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1.
6. المشاقبة، بسام عبد الرحمن. 2012، فلسفة التشريعات الإعلامية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1.
7. 2012، أخلاقيات العمل الإعلامي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1.
8. الشمري، سليمان جازع. 1993، الصحافة والقانون، في العالم العربي والولايات المتحدة، ط1، القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع.
9. بدر، أحمد، مناهج البحث والاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
10. عبد الحميد، محمد، 2000، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب، ط1.
11. بحوث الصحافة، القاهرة عالم الكتب، ط2.
12. 2010، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة: عالم الكتب، ط3.
13. عبد المجيد، ليلى. 2001، تشريعات الصحافة في الوطن العربي.. الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة: دار العربي للنشر.
14. عبد الحميد، رجب. 2012، التشريعات المنظمة للصحافة، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة بالهرم، ط1.
15. علم الدين، محمود. 2008، الصحافة الالكترونية، القاهرة: الحرية للطبع والنشر والتوزيع، ط1.
16. 2000، مدخل إلى الفن الصحافي، القاهرة: ركلام للنشر.
17. عبد الرحمن، عواطف. 1984، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية، القاهرة: د.ن.
18. حجاب، محمد منير. 2010، نظريات الاتصال، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1.
19. 2004، المعجم الإعلامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
20. حمزة، عبد اللطيف. 1997، الإعلام والدعاية، بغداد: مطبعة المعارف، 1997.
21. جون ل. هاتلنج: ترجمة كمال عبد الرؤوف 1993، أخلاقيات الصحافة، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1993.
22. خليفة، إجلال. 1981، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحافي، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1981.
23. صالح، سليمان. 2009، الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، نظرية جديدة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1.
24. 2002، أخلاقيات الإعلام، بيروت: مكتبة الفلاح للنشر، ط1.
25. شاكر، عطا الله. 2011، إدارة المؤسسات الإعلامية، عمان: مكتبة أسامة للنشر والتوزيع، ط1.
26. ريتش، كارول، ترجمة عبد الستار جواد، 2002، كتابة الأخبار والتقارير الصحافية، العين: دار الكتاب الجامعي.
27. زلطة، عبد الله. 2003، تشريعات الصحافة والإعلام في مصر، بنها: دار المصطفى للطباعة والترجمة.
28. زغيب، شيماء ذو الفقار، 2009، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
29. مكاوي، حسن عماد. 1994، أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
30. 2009، نظريات الإعلام، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.
31. محمود، عبير. 2012، التحقيق الصحافي، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.
32. نصر، حسني محمد. 2003، الإنترنت والإعلام: الصحافة الإلكترونية، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1.

مقالات:

1. أرشيف الصحافة والإعلام، أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف، منشور بتاريخ 15-6-2010م. http://www.startimes.com/f.aspx?t=23926753.
2. توفيق السيد سليم. «معركة إعلامية بين فتح وحماس تدور رحاها عبر الفضائيات ومواقع الإنترنت»، صحيفة الاستقلال بتاريخ 2007/06/23 وعلى الرابط :
3. http://www.alestqlal.com/news2/view.php?id=2346&sec__id1=10
4. عزام، إسماعيل. 2014، مجالس الصحافة: خلق آلية لمراقبة أخلاقيات المهنة، مقال منشور في شبكة الصحافيين الدوليين بتاريخ 6-2-2014، https://ijnet.org/ar/stories/249925.
5. عثمان، احمد زكي. 2015، مقال ، تنظيم الصحافة ومساءلتها: بعض ملامح الخبرة البريطانية، 18-1-2015 // http: asahnetwork.org
6. فودة، يسري.2012 ، الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الخامس لشبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية «أريج»، القاهرة، 23-11-2012
7. وايت، آيدن. 2017، مدير شبكة الصحافة الأخلاقية، أخلاقيات مهنة الصحافة تعود إلى الواجهة، مقالة منقولة http://ar.unesco.org/courier/july-september-2017/khlqyt-mhn-lshf-twd-lwjh

مقابلات:

1. الأسطل، تحسين. 2017، نائب نقيب الصحافيين الفلسطينيين، مقابلة تلفونية في شهر ديسمبر.
2. الجمل، محمد. 2017، مدير صفحة «ديوان صحافيو الجنوب» على الفيسبوك، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
3. بطراوي، وليد. 2017، الخبير بمجال أخلاقيات مهنة الصحافة، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
4. بركة، أحمد. 2017، صاحب صفحة متابعة كهرباء رفح على الفيس بوك ، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
5. عنان، علا حيدر . 2017، صاحبة مدونة عُلا من غزة ، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
6. عياش ، مصطفى. 2017، مدير وكالة غزة الآن الإخبارية، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
7. عز الدين، حسام. 2017، رئيس لجنة أخلاقيات المهنة في نقابة الصحافيين الفلسطينيين، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
8. زعرور، منير. 2017، الاتحاد الدولي للصحافيين، مقابلة إلكترونية في شهر ديسمبر.
9. عساف، خلود. 2017، رئيسة تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
10. ساق الله، هشام. 2017، صاحب مدونة مشاغبات سياسية، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
11. شقير، يحيى. 2017، الخبير القانوني بالأردن، مقابلة إلكترونية في شهر ديسمبر.
12. كتاب، داوود. 2017، الخبير الإعلامي ورئيس مجلس إدارة شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية «أريج»، مقابلة إلكترونية في شهر ديسمبر.
13. مرتجى، غازي. 2017، مدير تحرير فضائية النجاح، مقابلة إلكترونية في شهر أكتوبر.
14. مندل، توبي. 2017، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية – كندا، مقابلة إلكترونية في شهر ديسمبر.

المراجع الأجنبية:

1. Channel, Amani.2010. "Gatekeeping and citizen journalism": A qualitative examination of participatory newsgathering", University of South Florida, College of Arts and Sciences.

2. Gross, Brian. 2008. Ethics and New Media, in Real-World Media Ethics, Inside the Broadcast and Entertainment Industries,(New York: Elsevier.

3. Werkers, E. Valcke, P. Paulussen, S. Geens D. and Vandenbrande, K. 2008. Ethics and rights for online journalists: inseparable and obligatory?, UK, Luton: International Journalism Conference, Centre for International Media Analysis.

4. Housley, Emily Elizabeth, 2008. Evaluating the effectiveness of newspaper codes of ethics: A Star-Telegram, case study, M.S. dissertation, United States - Texas: Texas Christian University.

5. Osbory, Bradley, 2001. Ethics and Credibility in Online Journalisam, United States: Tennessee, The University Memphis.

6. Anderson, Jenna Quitney, 2000. Online News Managers Say Small Staff Sizes and Demands for Speed and Scoops Erode Standards, Available at: http://www.elon. Edu/andersj/summary. Html.

7. Leedy, Paul D. 1993 "Practical Research Planning and Desigin", 5th ed NewYourk: Macmillan Publishing Company.

8. Wimmer, Roger, D. and Jouseph, P. Dominick. "Mass Media Research An Introduction", 2nd ed. California: Wadsworth Publising Company.

9. Berger, Arther Asa, 1994. "Media Research Techniques", 2nd ed, London: sage Publication 1994.

10. Couldry, Nick, 2013. Mediation and alternative media, or relocating the centre of media and communication studies. Available in LSE Research Online: Sept 2013.

11. Fuchs, Christian, 2010. Alternative Media as Critical Media, European Journal of Social Theory 13(2), Austria: University of Salzburg.

12. Hong, Ye Jin, 2014. Framing Citizen Journalism in Mainstream News Coverage: A Quantitative and Qualitative Analysis (1999-2012), Ph.D, United States: University of Minnesota, Mass Communication.

13. Fan, Lu, 2015. Existential journalism: Ethical theory for citizen journalists on Weibo in China, M.A. United States - Illinois: Southern Illinois University at Carbondale, Mass Communication and Media Arts.

14. Hernández, López. 2013. Journalistic ethics and standards in the Spanish Constitution and national codes of conduct from the perspective of andalusian journalism students, Sevilla University, M.Á. Global Media Journal, Canadian Edition, 6 (2), pp. 35-51.

15. Aznar, H., Serrano-Moreno, J. 2017. Self-regulation of communication: Analysis of the first hundreds resolution of the FAPE's Arbitration, Complaints and Deontology Commission, Profesional de la Informacion, 26 (2), pp. 182-191.

16. HULIN, Adeline, 2013. Prospects and limits of media self-regulation in Europe: Essay on the conditions of freedom of information in the digital age, Ph.D, France: University of Panthéon-Assas, Political Science.

17. Klaus, Jensen B. 2002. The Social Origins and uses of Media and Communication Re-

search, In Jensen B, Klaus (ed) A Handbook of Media and Communication Research, Qualitative and Quantitative Methodologies Routledge, London.
18. Quitney, Anderson Jenna, 2000. Online News Managers Say Small Staff Sizes and Demands for Speed and Scoops Erode Standards, Available at: http://www.elon. Edu/andersj/summary. Html.
19. Allen, L,voss,D, 1997. Ethics in Technical communication, Shades of Gray, New York: John wiley & sons, INC.
20. JOSEPH, CHAN M, 2006. Online news meets established journalism:how China's journalists evaluate the credibility of news websites, new media & society, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi: Sage Publications.
21. Online Journalism Ethics: Guidelines from the Conference http://www.poynter.org/content/content_view.asp?id=117350&sid=26 Feb. 11, 2007
22. Linehan, Hugh. 2010. Journalistic ethics, Twitter and the reporting of Gerry Ryan's death, Irish Times Electronic Journal, 2010/05/04, http://www.irishtimes.com/blogs/mechanicalturk/2010/05/04/journalistic-ethics-twitter-and-the-reporting-of-gerry-ryans-death:
23.Catherine , Dean. 2006. Strathmore University Ethics Conference, (see page 11, Harm limitation principle) Retrieved on June-09-2009).
24. Anderson K. E. A history of Communication ethics, In: Greenberg K. G, pp 3-19.
25. Goretti, Nassanga Linda. 2008. Journalism ethics and the emerging new media culture of radio talk shows and public debates (Ekimeeza) in Uganda, Journalism, (Los Angeles, London, New Delhi and Singapore: Sage Publications. http://www.sagepublications.com
26. Osbory Bradley, Ethics and Credibility in Online Journalisam, (United States: Tennessee, The University Memphis, 2001).
27. Josph, Straubhar & lafose Robert, 2002. Media New ; Communications Media in the information Ag, Belmond wadsworth Thomson Learning.
28. Fuchs, Christian, 2010. Alternative Media as Critical Media , Austria: University of Salzburg,, European Journal of Social Theory 13(2).
29. Couldry, Nick. 2002. Mediation and alternative media, or relocating the centre of media and communication studies. Media international Australia..
30. Sandoval, Marisol. 2009. A critical contribution to the foundations of alternative media studies. Kurgu: Online International Journal of Communication Studies, 1
31. Seawell, Suzi. 1998. Wayne Tartineand Kent Willis, Cyber Defamation.
<http://gsulaw.gsu.edu./lawand/papers/su98/defamation>(22/7/2002)
32.Goretti, Nassanga Linda. 2008. Journalism ethics and the emerging new media culture of radio talk shows and public debates (Ekimeeza) in Uganda, Journalism, (Los Angeles, London, New Delhi and Singapore: Sage Publication. http://www.sagepublications.com
33. Raymer, Philip. 2004. Peter Wall and Stephen Kruger, Media Studies, The essential resource, (London: Routleadge.
Keeble. 2001. "Ethics For Journalist", London, Roatedge., , 34. Richard
35. McQuail, Dennis.2000. Mass Communication Theory, An Introduction, 3rd ed, London: Sage Publication.
36. Hodges, Louis, W. 1986. "Difining Press Responsibility: A Functional Approach", in Deni

Elliot (ed), Responsible Journalism, Beverly Hills California: Sage Publication.
37. Merrill, John. 1986. Three Theories of Press Responsibitity and The A dvandages of Plurastic Individualism In: Responsible Journalism, Edited by: Deni Elliot, Beverly Hills: Sage Publications.
38. Johan, Retief. 2002. Media Ethics, An Introduction to Responsible Journalism, NewYork, Oxford University Press.
39. Brian, Gross. 2008. Ethics and New Media, in Real-World Media Ethics, Inside the Broadcast and Entertainment Industries, New York: Elsevier.
40. Andrew, Dewdney, and Ride Peter, The New Media Handbook, New York: Routledge.
41. Terry, Flew. 2002 , newmedia, an introduction, New York: Oxford University Press.
42. CHAN JOSEPH M, Online news meets established journalism:how China's journalists evaluate the credibility of news websites, new media & society, (London, Thousand Oaks, CA and New Delhi: Sage Publications,2006) Vol8(6):P.P925–947.

مواقع الإنترنت:

http://ethicnet.uta.fi/1. المصدر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .
http://www.osce.org/fom/31497?download=true
http://asne.org/content.asp?contentid=335.3.
4.الموقع الرسمي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين http://www.pjs.ps/..
5. Online Journalism Ethics: Guidelines from the Conference 6.http://www.poynter.org/content/content_view.asp?id=117350&sid=26 Feb. 11, 2007
7. http://www.palestinecabinet.gov.ps
8. www.nytreprints.com
9. www.afp.com/en
10. agency.reuters.com/l
11. http://mdc.birzeit.edu
13. http://www.palestinecabinet.gov.ps
14. http://www.amad.ps
15. www.alwatanvoice.com
16. http://www.maannews.net
17. http://mdc.birzeit.edu/
18. https://www.ipso.co.uk/about-ipso

الملاحق:

ملحق رقم (1)
استمارة استقصاء للصحافيين حول التنظيم الذاتي في الإعلام الفلسطيني

صحيفة استقصاء للصحافيين حول التنظيم الذاتي في الإعلام الفلسطيني

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين الفلسطينيين بها، وصولاً إلى معرفة النموذج المطلوب من التنظيم الذاتي لإطلاقه في الإعلام الفلسطيني

استمارة خاصة ببحث خاص لمركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت

إعداد: د. حسن يوسف مصطفى دوحان

تحت إشراف: الدكتور ماجد تربان - عميد كلية الإعلام في جامعة الأقصى

صالح مشارقة - أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت

1439 هـ — 2017 م

عزيزي/ عزيزتي،،

مراسلو ومحررو، والعاملون في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن

هذه صحيفة استقصاء علمية حول «التنظيم الذاتي في الإعلام الفلسطيني».

يهدف البحث لدراسة أوضاع أدوات التنظيم الذاتي ومدى التزام الصحافيين بالاتصال في فلسطين بها، بما يسهم في تطوير الإعلام والارتقاء به، وبما يلبي طموحاتكم في إعلام فلسطيني عصري ومهني وفاعل، لذا كلنا أمل بكم في التعاون والإجابة على هذه الصحيفة بكل موضوعية وأمانة.

وتعرف أدوات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة: بأنها التوجيهات أو القواعد والمبادئ التي يضعها الصحافيون بأنفسهم أو المؤسسات الإعلامية من أجل الاسترشاد والالتزام بها كمحددات للعمل الصحافي، وتحظى بإجماع ورضا الصحافيين أو غالبيتهم، وتأخذ عدة أشكال منها مواثيق الشرف، مدونات السلوك المقرة من النقابات أو الاتحادات، أو عبر مدونات أو مذكرات التوجيه الداخلية في المؤسسات الإعلامية، او عبر ما تسمى مجالس الشكاوى او مجالس التحكيم التي تكون انظمتها الداخلية أكبر ضامن لأدوات تنظيم ذاتي في ممارسة مهنة الصحافة.

مجالس التنظيم الذاتي للصحافة موجودة في أكثر من ٣٠ دولة متقدمة من دول العالم، وبعض الدول تعتمد إنشاء مجلس صحافة في إطار نقابة الصحافيين يكون هو الشكل المؤسسي للتنظيم الذاتي، يحكم أزمات ممارسة المهنة داخلياً في النقابة أو الجسم الصحافي ويجنب المتخاصمين الذهاب إلى القضاء الرسمي والقانون السائد.

البيانات الشخصية

الاسم (اختياري) .....

النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

السن: ☐ أقل من25 ☐ 25 – أقل من45 ☐ 35 – أقل من 45 ☐ 45 – أقل من 55 ☐ 55 فأكثر

المستوى العلمي:

☐ ثانوية عامة فأقل ☐ متوسط (دبلوم) ☐ بكالوريوس فاعلي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة

التخصص: .....

المسمى الوظيفي أو العمل؟

☐ رئيس تحرير ☐ مدير تحرير ☐ مراسل صحافي ☐ محرر

☐ مخرج ☐ مصور ☐ مذيع ☐ مقدم برامج

ما دخلك الشهري ؟

☐ أقل من (1000) شيقل ☐ من (1000) إلى اقل من (2000) شيقل ☐ (2000) – أقل من (2500)

☐ (2500) – أقل من (3500) ☐ (3500) – أقل من (4500) ☐ (4500) فأكثر

الجوانب المتعلقة بأدوات التنظيم الذاتي:

- في أي مؤسسة إعلامية تعمل؟ .....

- هل توجد أدوات تنظيم ذاتي في مؤسستكم الإعلامية؟ ☐ يوجد ☐ لا يوجد ☐ إلى حد ما

- في حال وجد التنظيم الذاتي في عملك، ما هي أدوات التنظيم التي يتم إتباعها لتحديد وضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة في مؤسستكم؟

العبـــارة	نعم	لا
ميثاق شرف		
مدونة سلوك		
مذكرة توجيهية		
توجيهات غير مكتوبة ضمن السياسة التحريرية		
تعليمات متفرقة مكتوبة		
لجنة أخلاقيات		

- ما أشكال التدريب التي حصلت عليها لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي؟.

العبـــارة	نعم	لا
ورش عمل		
دورات تدريبية		
ندوات		
مؤتمرات		
لقاءات خاصة		

- من الجهات التي قامت بتدريبكم لتطبيق ما تم اعتماده من أدوات التنظيم الذاتي؟ (ترتيبها حسب الأولويات بالأرقام 1 – 6)

العبـــارة	الرقم
مؤسستكم الإعلامية	
مؤسسات مجتمع مدني	
مؤسسات صحافية	
وزارة الإعلام	
نقابة الصحافيين	
مؤسسات أخرى اذكرها	

- إذا وجدت أدوات تنظيم ذاتي في مؤسستكم، هل تلتزمون بالتعليمات الواردة فيها ؟

م	العبـــارة	
1	لا (عدم التزام)	
2	بدرجة قليلة (التزام محدود)	
3	بدرجة متوسطة (التزام متوسط)	
4	بدرجة كبيرة (التزام كلي)	

- في حالة عدم وجود أدوات التنظيم الذاتي في مؤسستكم، ما أسباب ذلك؟

م	العبـــــــارة	ابدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما
1	عدم اهتمام المؤسسة					
2	التوجه الحزبي					
3	ضعف الثقافة المهنية للمؤسسة والزملاء					
4	التوجه الربحي/ الاستثماري في المؤسسة الصحافية					
5	عدم تدريس التنظيم الذاتي في الجامعات					
6	السياسة التحريرية للمؤسسة تغطي على التنظيم الذاتي					
7	عدم وجود دورات تدريبية في هذا الموضوع					

- حدد/ي المعايير الأخلاقية التي تتضمنها أدوات التنظيم الذاتي في مؤسستك الإعلامية ؟

العبـــــــارة	نعم	لا
حرية التعبير		
استقلال الصحافي		
عدم الانحياز		
الموضوعية والدقة والصدق		
الالتزام المهني بعدم الكشف عن مصادر الأخبار		
عدم الإفراط في الاعتماد على تجهيل مصدر الخبر		
مراعاة الخصوصية		
الابتعاد عن السب والقدف والتشهير		
النزاهة (عدم تلقي رشاوى وهدايا)		
حق الرد والتصحيح		
التضامن مع الزملاء		
احترام القوانين والدستور وحماية الأمن القومي		
حق الصحافيين في الحصول على المعلومات		
كشف الانحرافات والفساد		
تنوع الآراء		
عدم التأثير على القضاء والالتزام بمعايير نشر الجريمة		
التمييز بين المادة التحريرية والمادة الإعلانية		
التعامل الحساس مع قضايا المرأة		
عدم المتاجرة بأحزان وأفراح الآخرين.		
التعامل المتخصص مع الأطفال وقضاياهم.		

- هل اطلعت/ي على أدوات التنظيم الذاتي التي تم إنتاجها في نقابة الصحافيين والمؤسسات الأخرى؟

م	العبـــــــارة	نعم	لا
1	ميثاق شرف النقابة		
2	مدونة السلوك المهني الإعلامية		
3	نظام لجنة الأخلاقيات		
4	النظام الداخلي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين		

- في حالة وجود شكاوي في عملكم، ما هي الجهات التي يتم الاحتكام لها ؟ (ترتيبها حسب الأولويات بالأرقام 1 – 6)

م	العبـــــــارة	الرقم
1	نقابة الصحافيين	
2	وزارة الإعلام	
3	المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها	
4	القضاء والنيابة	
5	الأحزاب والفصائل	
6	العائلات	

- ما الإجراءات التي تجعل الصحافيين أكثر التزاماً بأخلاقيات ومدونات سلوك المهنة؟

العبـــــارة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
التشريعات والقوانين					
الملاحقة القضائية والأمنية					
إحساس الصحافيين بالمسؤولية الاجتماعية					
إلزام الصحافيين والمؤسسات بمدونة سلوك النقابة					
الملاحقات العائلية (العادات والتقاليد المجتمعية)					
وجود لجنة لأخلاقيات المهنة داخل المؤسسة					
وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ تحكيم) منبثق عن النقابة					
وجود مجلس للشكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام					
وجود لجنة لأخلاقيات المهنة في النقابة					
تحديث ميثاق الشرف الصحافي					
إعتماد مدونات سلوك في كل مؤسسة صحافية					

- ما هي المهارات المهنية والقيم التنظيمية التي تضيفها أدوات التنظيم الذاتي في تغطية الأحداث دون الاخلال بالقوانين؟

العبـــــارة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
تحصين الصحافيين أنفسهم ضد أي سقطات مهنية					
حسن اختيار الصور					
حسن اختيار المصادر					
عدم التحيز					
تحصين الصحافيين أخلاقياً					
التأكد من المعلومات وعدم التسرع					
حسن استعمال القوانين دون أي تعسف					
خدمة المجتمع					

ما تعريفك للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع؟ (ترتيبها بالأرقام 1 – 5)

العبـــــارة	الرقم
الالتزام بالأعراف والتقاليد المجتمعية.	
الالتزام بالقيم والمحددات التي تضعها الفصائل السياسية لأفرادها .	
التزام الصحافة بالقيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول.	
التزام أدبي وأخلاقي يراعي قيم وثقافة المجتمع ويكشف الفساد بما لا يتناقض مع القانون والأخلاقيات.	
الالتزام بالهم الوطني وللقضايا السياسية للجمهور	

- ما الأسباب التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية؟ (ترتيبها حسب الأولويات بالأرقام 1 – 6)

العبـــــارة	الرقم
عدم وجود مذكرات ومدونات سلوك	
عدم تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالنقابة	
عدم وجود مجلس (تنظيم ذاتي/ شكاوى/ تحكيم)	
عدم الاطلاع على مواثيق الشرف العربية والعالمية	
عدم قراءة والاطلاع على القانون الفلسطيني الخاص بالمطبوعات لعام 1995	
الانتماءات السياسية للصحافيين	

- ما العوامل التي تجعل الصحافيين لا يلتزمون بأخلاقيات الممارسة المهنية؟ (ترتيبها حسب الأولويات بالأرقام 1 - 6)

العبـــــــارة	الرقم
الانقسام الفلسطيني	
السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية تطغى على التنظيم الذاتي	
غياب التدريب والتأهيل في الأخلاقيات	
غياب المسؤولية الاجتماعية لدى الصحافيين	
سوء العائد المالي الذي يتقاضاه الصحافي	
التوجيهات الصادرة من قبل المسئولين في المؤسسة الصحافية	

- ما أشكال الممارسة غير الأخلاقية الشائعة في الصحافة الفلسطينية (ترتيب أهمها بالأرقام 1 - 6)

العبـــــــارة	الرقم
سرقة الأخبار والمواد الصحافية دون الإشارة لمصادرها الأصلية	
اجتزاء الراوية أو الحدث (التحيز)	
ظاهرة كثرة الأخبار مجهولة المصادر	
التسرع في النشر	
انتهاك الخصوصية	
نشر صور العنف	
التأثير على القضاء وعدم الالتزام بمعايير نشر الجريمة	
عدم نشر الردود والتصحيحات	
الدمج بين الخبر والإعلان	
القذف والتشهير	

- ما هو شكل التنظيم الذاتي الذي ترشحه كي يتم إطلاقه في الصحافة الفلسطينية للسنوات المقبلة ؟ (ترتيبها حسب الأولويات بالأرقام 1 - 7)

العبـــــــارة	الرقم
تفعيل مدونة السلوك المنشورة على موقع النقابة	
تقوية عمل لجنة الأخلاقيات في النقابة	
وضع نظام داخلي للجنة الأخلاقيات في النقابة لتنظيم عملها	
تشكيل مجلس شكاوى في إطار المجلس الأعلى للإعلام	
تبني المؤسسات الإعلامية مواثيق شرف ومدونات سلوكية خاصة	
وجود مجلس تنظيم ذاتي منبثق عن النقابة	
مذكرات توجيهية من قبل المؤسسة الإعلامية	

انتهى،،

ملحق رقم (2) :

يوضح أسماء المؤسسات الإعلامية الفلسطينية التي استجاب الصحافيون فيها للإجابة على استمارة الاستقصاء:

الشبكة	العدد	النسبة %	الشبكة	العدد	النسبة %
اتحاد برس	1	.6	دنيا الوطن	4	2.3
أمد	1	.6	صحافي حر ، ومتنوع	18	10.3
أخبار اليوم	2	1.1	إذاعة الظاهرية	1	.6
إذاعة الشرق	1	.6	صحيفة الاستقلال	3	1.7
إذاعة القدس	1	.6	صحيفة الحال	1	.6
إذاعة القرآن الكريم	4	2.3	صحيفة فلسطين	3	1.7
إذاعة الوطن	2	1.1	صفا	2	1.1
إذاعة أمواج	2	1.1	صفحة متابعة كهرباء رفح	1	.6
إذاعة صوت فلسطين	3	1.3	صفد برس	1	.6
الاقتصاد .com	1	.6	صوت الاقصى	3	1.7
الأيام	4	2.3	الحياة الجديدة	4	2.3
البيادر السياسي	1	.6	فضائية الكتاب	3	1.7
الخليل الآن	1	.6	فضائية النجاح	4	2.3
الرسالة للإعلام	7	4	مفوضية الاسري والمحررين	1	.6
الشعب	2	1.1	قناة الفلسطينية	2	1.1
الصباح	1	.6	قناة القدس الفضائية	3	1.7
فلسطينيات نوى	2	1.1	قناة الكوفية	1	.6
الغيداء	2	1.1	قناة فلسطين اليوم	1	.6
القدس.com	1	.6	متابعة كهرباء رفح	1	.6
القلعة ميديا	3	1.7	مجلة انسان	2	1.1
تلفزيون فلسطين	8	4.6	المركز الفلسطيني للإعلام	1	.6
تلفزيون نابلس	3	1.7	مدونة شخصية	1	.6
راديو بيت لحم	1	.6	مرئية صوت الفيس بوك	1	.6
راديو علم –جامعة الخليل	1	.6	مكتب جريدة القدس في الخليل	2	1.1
راديو مرح	2	1.1	موقع رام الله الإخباري	1	.6
راديو ناس	2	1.1	مشاغبات هشام ساق الله	1	.6
راديو جنين	1	.6	نقابة الصحافيين	1	.6
رفح الآن	1	.6	نوافذ ميديا	2	1.1
سبق 24	1	.6	وطن TV	3	1.7
سما الشرق للإنتاج الاعلامي	3	1.7	وكالة الأنباء الفلسطينية وفا	3	1.7
شاشة نيوز	1	.6	وكالة الرأي	2	1.1
شبكة راية	3	1.7	وكالة غزة الآن الإخبارية	1	.6
شبكة فلسطين الاخبارية PNN	2	1.1	وكالة غزة الحرة للأنباء	1	.6
شبكة قدس	2	1.1	وكالة فلسطين اليوم الإخبارية	2	1.1
شبكة كورة بلدنا الرياضية	1	.6	راديو أجيال	2	1.1
شمس نيوز	2	1.1	وكالة قدس نت للأنباء	3	1.7
شبكة معا	2	1.1	وكالة وطن	3	1.7

د. حسن دوحان

صحافي وباحث، ويحمل درجة الدكتوراة في الصحافة. يعمل مديراً للتدريب والتحقيقات الاستقصائية في جريدة الحياة الجديدة– غزة، وهو محاضر غير متفرغ لدى عدد من جامعات القطاع.
متخصص في مجال الصحافة الاستقصائية وأنجز أكثر من 25 تحقيقاً صحافيًا. وحائز على جائزة الصحافي المتقصي لعام 2008 من مؤسسة تومسون، وحائز على جائزة مؤسسة "أمان" لعامي 2013 و2014.
لديه عدد من الدراسات، منها بحث علمي لمؤسسة جيل للبحث العلمي في الجزائر، وبحث آخر لجمعية أساتذة الإعلام والاتصال في لبنان بعنوان "واقع تدريس مساق الصحافة الاستقصائية في جامعات غزة".

د. ماجد سالم تربان

أستاذ صحافة وتكنولوجيا اتصال مشارك، ومدرب تنمية قدرات في مجال الصحافة والإعلام. يعمل حاليًا عميداً لكلية الإعلام في جامعة الأقصى بغزة. حاصل على درجة الدكتوراة في الصحافة الإلكترونية، ومؤلف كتاب "الإنترنت والصحافة الإلكترونية.. رؤية مستقبلية"، وكتاب "الإعلام الإلكتروني الفلسطيني".
له أبحاث محكمة ومنشورة في مجالات الصحافة وتكنولوجيا الاتصال، والإعلام الجديد، وصحافة المرأة. وعمل رئيساً لتحرير جريدة الرواد الجامعية التي تصدر في جامعة الأقصى، وله إسهامات متعددة في مجال العمل الأهلي والمجتمعي.

صالح مشارقة

صحافي وأستاذ إعلام في جامعة بيرزيت. يعمل حاليًا منسقاً لوحدة الأبحاث والسياسات في مركز تطوير الإعلام. حصل على درجة البكالوريوس في الصحافة الدولية من جامعة الصداقة في موسكو، ودرجة الماجستير في دراسات الجندر من جامعة بيرزيت. عمل مراسلاً ومحرراً صحافيًا لسنوات طويلة في الصحف والمجلات والمواقع المحلية، ويشرف على تدريب طلبة جامعة بيرزيت في جريدة الحال الشهرية. درب في مهارات الكتابة الإخبارية وقضايا الجندر محليًا وإقليميًا.

السويد
Sverige